

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

(الحلقة الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وأمينه على وحيه وصفيه من خلقه، وخيرته من بريته، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإن سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- عند عموم الأمة هي ثاني مصادر التشريع الإسلامي المعتبرة عند أهل العلم، ولم ينازع في ذلك إلا من أعمى الله قلبه من المبتدعة الذين يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، كما جاء وصفهم في الحديث الصحيح، وقد قرن الله سبحانه وتعالى طاعة رسوله -عليه الصلاة والسلام- بطاعته -عز وجل-، فقال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}** [سورة النساء 59]، وقال تعالى: **{قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}** [سورة آل عمران 32] وقال عز من قائل: **{وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}** [سورة آل عمران 132] وقال تعالى: **{وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}** [سورة الأحزاب 71] وقال جل من قائل: **{وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}** [سورة الأحزاب 36].

يقول الشاطبي في الموافقات في قوله تعالى: **{وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا}** [سورة المائدة 92] قال: وسائر ما قرن الله فيه طاعة رسوله -صلى الله عليه وسلم- بطاعته فهو دالٌّ على أن طاعة الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وطاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم- ما أمر به ونهى عنه مما جاء به مما ليس في القرآن، إذ لو كان في القرآن لكان من طاعة الله.

وقال جل وعلا: **{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}** [سورة النساء 65] يقول العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين: أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرد حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق من قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضًا بذلك حتى يسلموا تسليمًا، وينقادوا انقيادًا.

الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة يقول: هذه الآية يعني قوله تعالى: **{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ}** [سورة النساء 65] هذه الآية نزلت فيما بلغنا -والله أعلم- في رجلٍ خاصم الزبير في أرضٍ، فقضى النبي -صلى الله عليه وسلم- بها للزبير، وهذا القضاء سنة من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا حكم منصوص في القرآن، والقرآن يدل والله أعلم على ما وصفت؛ لأنه لو كان قضاء بالقرآن لكان حكمًا منصوصًا في كتاب الله، وأشبهه أن يكونوا إذا لم يسلموا لحكم كتاب الله نصًّا غير مشكل الأمر أنهم ليسوا بمؤمنين إذ ردوا حكم التنزيل فلم يسلموا.

المقدم: فضيلة الدكتور كأنكم تشيرون أيضًا من خلال هذه النقول إلى وجود فرق بين القبول والرضا أيضًا بالنسبة للسنة، فلا يعني فقط مجرد القبول بحكم السنة بالإيمان، لا بد مع القبول بالرضا، لو وجد من قبل السنة ولكنه لم يرض بها فلا يحكم له بهذا الأمر.

أولاً: التحكيم، التحاكم إلى السنة، ثم القبول والرضا، القبول والرضا بما حكم به الرسول -عليه الصلاة والسلام-، ثم بعد ذلك التسليم والانقياد لما حكم به -عليه الصلاة والسلام-، لكن قد يقول قائل أن الإنسان قد يجد في نفسه شيئاً من الحكم إذا كان ضد مصالحه، كما يوجد من كثيرٍ من يحكم عليهم عند القضاة إذا كان الحكم ليس في صالحهم فإنهم يجدون في أنفسهم ولا بد، المقصود ألا يتحدث بما في نفسه، ولا يحمله هذا على أن يقدح في الحكم الشرعي.

أما وجود ذلك في نفسه فهذا أمرٌ جليلي، كل إنسان يود أن يكون الحكم لصالحه، ومن ذلك ما يثار كثيراً من قضايا تعدد الزوجات مثلاً، كثير من النسوة تعرف أن هذا شرع الله، وهذا حكم الله، لكن لا ترضى أن تكون زوجة ثانية أو ثالثة، وهي التي تقدّر مصلحتها، لكن لا بد من الرضا والانقياد لحكم الله وحكم رسوله، ولنعلم أن هذا شرع من الله سبحانه وتعالى، فلا بد من الرضا به سواء كان في كتابه أو جاء على لسان رسوله -عليه الصلاة والسلام- لا فرق.

المقدم: فضيلة الدكتور: في قولكم في المقدمة بأنها هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، هذا الترتيب فقط من أهل العلم بحيث جعلوا مصدراً أولاً ومصدراً ثانياً ومصدراً ثالثاً.

نعم، باعتبار أن المتكلم في كتاب الله سبحانه وتعالى هو الله -عز وجل-، فالقرآن يختلف عن السنة من وجوه منها: أنه متعبدٌ بتلاوته، والسنة وإن كان يجب تحكيمها، ويجب الإيمان بها، ويجب العمل بمقتضاها، إلا أنه لا يتعبد بتلاوتها.

المقدم: لكن حجبتها كحجية...

حجيتها مثل القرآن تماماً.

المقدم: لكن التقسيم إنما مراد الفقهاء بالتقسيم لذات التقسيم.

لذات التقسيم باعتبار القائل، وإلا فالسنة وحْيٌ كما جاء عن الله -عز وجل-: **﴿لَوْ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾** [سورة النجم 3-4] يقوله في حق نبيه -عليه الصلاة والسلام-. ثبت عنه -عليه الصلاة والسلام- أنه قال: **«عليكم بسنتي»** وقال -عليه الصلاة والسلام-: **«لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتب الله اتباعناه»** رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي رافع.

وجاء عنه -عليه الصلاة والسلام- أنه قال: **«ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإنما حرم رسول الله كما حرم الله، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي نابٍ من السباع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها»** الحديث مخرج في السنن، سنن أبي داود والترمذي والحاكم عن المقدم بن معدي كرب.

على كل حال السنة بالنسبة للاحتجاج مثل القرآن سواءً بسواء، لا تختلف عنه، فما ثبت بالسنة يجب العمل به سواء قلنا: أنه مثل القرآن في القطعية في الثبوت أو دونه.

المقدم: اخترتم كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، ما المراد بالجامع الصحيح هنا؟

الجامع الصحيح المراد به ما اشتهر عند الناس واستفاض لديهم صحيح البخاري الذي سماه مؤلفه الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه.

المقدم: لعلمكم تتحدثون إذا عن البخاري وعن صحيحه ما دام هذا الكتاب باختصار.

البخاري رحمه الله تعالى هو أمير المؤمنين في الحديث: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن برزبه البخاري، ولد رحمه الله تعالى (194هـ) ببخارى، ومات أبوه وهو صغير، فكفلته أمه وأحسنّت تربيته، وقد ظهر نبوغه من صغره وهو في الكتاب، فرزقه الله سبحانه وتعالى قلباً واعياً وحافظة قوية، وذهناً حاداً، ووفق لحفظ الحديث فأخذ منه بحظ كبير، ولما يبلغ العاشرة من عمره، ثم صار يختلف إلى علماء عصره وأئمة بلده فأخذ الحديث والعلم عنهم، وصار يراجعهم في بعض ما سمع منهم، وقد بلغ عدد شيوخه فيما روي عنه ثمانين وألف نفس ليس فيهم إلا صاحب حديث، وقد بلغت محفوظاته رحمه الله أنه يحفظ من الحديث الصحيح مائة ألف، ويحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، يحفظ هذا الكم الهائل من السنة، فرحمه الله تعالى رحمةً واسعة.

وقد أثنى عليه جمعٌ من الحفاظ من أقرانه، فقد قال أبو حاتم الرازي: لم تخرج خراسان قط أحفظ منه، ولا قدم إلى العراق أعلم منه، وكذلك أثنى عليه الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن فقال: رأيت علماء الحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل وروى الحاكم بسنده أن مسلماً الإمام صاحب الصحيح جاء إلى البخاري فقَبَّله بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في عله.

وأما ثناء من جاء بعده فيكفي في ذلك قول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة الفتح، يقول: لو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفذت الأنفاس، فذلك بحرٌ لا ساحل له.

وعلى كل حال ترجمة الإمام البخاري مدونة ومسطرة ومفردة ومع غيره من الأئمة، صنفت في ترجمته المصنفات التي منها المجلد، ومنها المجلدان، ومنها ما يبلغ المئات من الصفحات في ثنايا الكتب، وألف عن كتابه الصحيح العشرات من المؤلفات والرسائل العلمية، كلٌّ يتناوله من جهة، ولا يزال الصحيح بحاجة إلى خدمة، وإن كان مشروحاً من أكثر من ثمانين شرحاً فيما عده صاحب كشف الظنون، والشرح أضعاف هذا العدد الذي ذكره مما لم يطلع عليه وممن تأخر عنده.

الإمام البخاري له مصنفات غير الجامع الصحيح، التواريخ الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) له التفسير الكبير، وله الأدب المفرد، وله القراءة خلف الإمام، ورفع اليدين، وله غيرها من الكتب.

توفي رحمه الله ليلة عيد الفطر سنة (256هـ) عن اثنتين وستين عاماً، بقرية يقال لها خَرْتَنُك على فرسخين من سَمَرْقَنْد.

المقدم: كانوا يتكلمون العربية، فضيلة الدكتور، في بخارى قبل أن يتعلمها هو؟

نعلم أن الأعاجم لما دخلوا في الإسلام عنوا بلغة الإسلام، بلغة القرآن، فتعلموها وأتقنوها وضبطوها وحفظوها حتى برز أكثرهم وصنف فيها، بل أكثر المؤلفين والمصنفين في علوم العربية بفروعها العشرة منهم، ويكفي من ذلكم سيبويه صاحب الكتاب، ليس بعربي، وهو أشهر كتاب في العربية على الإطلاق، على كل حال معرفة الأعاجم للعربية أمرٌ مستفيض وظاهر ومعروف، ومؤلفاتهم كثيرة جداً تغني عن الإفاضة في هذا الموضوع.

صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أول كتاب صنف في الصحيح المجرد من غيره، فقد كان الأئمة قبل الإمام البخاري لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن الضعيف، تاركين التمييز بينها إلى معرفة القارئ والطالبين إلى معرفة هؤلاء الرجال، ومقدرتهم على التمييز بين المقبول والمردود، وقد كانوا لا يهتمون للتمييز فيما تقدم من الأزمان؛ لأنهم عندهم أن من ذكر الإسناد فقد برئ من العهدة، والمطلع على هذه الأسانيد يستطيع أن يميز، لكن لما دخلت العلوم، وكثر الداخلون في الإسلام، وقلَّت العناية بعلوم الشرع، احتاج الناس إلى من يميز لهم الصحيح من غيره، فجاء الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري فصنف كتابه الصحيح، فرأى أن يخص الصحيح بالجمع فألف كتابه المذكور، وفي هذا يقول الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

أول من صنف في الصحيح محمّدٌ وخصّص بالترجيح
ومسلمٌ بعد وبعض الغرب مع أبي عليّ فضّلوا ذا لو نفع

الإمام الشافعي رحمه الله تعالى روي عنه أنه قال: ما على ظهر الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك وهذا كان قبل وجود الصحيحين، وإلا لو رأى الإمام الشافعي رحمه الله تعالى هذين الكتابين أعني صحيح البخاري وصحيح مسلم لما قال هذه المقالة، وشواهد الأحوال وواقع هذه الكتب يشهد بما ذكرنا ولذا فإن صحيح البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى عند جماهير العلماء، وذهب بعض المغاربة إلى تفضيل صحيح مسلم، كما أشار الحافظ العراقي رحمه الله:

ومسلمٌ بعد وبعض الغرب مع أبي عليّ فضّلوا ذا لو نفع

ولعل مرد التفضيل وسببه أن صحيح مسلم ليس فيه بعد الخطبة إلا حديث سرد، فقد جرده الإمام مسلم رحمه الله من الموقوفات، وفتاوى الصحابة والتابعين، كما نقل ذلك القاسم التجيبي عن ابن حزم، وهذا غير راجع إلى الأصحية، نعم إذا نظرنا إلى الصحيحين من هذه الحيثية وجدنا صحيح الإمام مسلم مجرد، ليس فيه إلا الحديث بعد الخطبة، حتى التراجم الإمام مسلم ما ترجم كتابه، بخلاف البخاري الذي يشتمل على آلاف التراجم، ويشتمل أيضًا على آلاف الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم.

المقصود بالتراجم الأبواب، باب ما جاء في كذا، باب حكم كذا، باب.. إلى آخره، هذه هي التراجم، الإمام مسلم جرد كتابه منها، وكون الإمام مسلم جرد كتابه من الموقوفات والمقطوعات من أقوال الصحابة والتابعين هذا غالبًا، وإلا يوجد فيه عدد يسير جدًا من الموقوفات، وفيه أيضًا بعض المعلقات، وإن كانت يسيرة جدًا.

من الموقوفات التي في صحيح مسلم، قول يحيى بن أبي كثير: لا يستطيع العلم براحة الجسم، هذا الموقوف أدخله الإمام مسلم رحمه الله بين أحاديث مواقيت الصلاة، وأشكّل على جمع من الشراح مناسبة لهذا الخبر وهذا الأثر عن يحيى بن أبي كثير بين أحاديث مرفوعة في مواقيت الصلاة، ولعل الإمام مسلم رحمه الله تعالى أعجبه سياق المتن والأسانيد، وأراد أن يُلمح أن مثل هذا الضبط وهذا الإتقان لا يأتي براحة، لا يأتي مع الراحة، ولا يأتي مع الاسترخاء، بل لا بد من إتعاب الجسم، ولذا قال رحمه الله تعالى: لا يستطيع العلم براحة الجسم، أو لا ينال العلم براحة الجسم،

هذا الذي ذكره وما نُقل عن بعض المغاربة أن سبب التفضيل تجريد الإمام مسلم لكتابه من الموقوفات وأقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم، هذا غير راجع إلى الأصحية، المفاضلة بين الصحيحين في الأحاديث الأصول المرفوعة التي هي العمدة في الكتاب. ممن فضّل مسلم على البخاري أبو علي النيسابوري، وأشار إليه الحافظ العراقي فيما تقدم، روي عنه أنه قال: ما تحت أديم السماء كتابٌ أصح من كتاب مسلم وكلامه كما أشار ابن حجر محتملٌ للمدعى أنه أصح من كتاب البخاري، وهو محتملٌ أيضًا لنفي الأصحية خاصة دون المساواة، كونه لا يوجد أصح منه لا ينفي أن يوجد مساوي له، كون صحيح مسلم لا يوجد كتاب على وجه الأرض أصح منه لا ينفي أن يوجد كتاب مساوٍ له في الأصحية، ويتأيد ذلك بحكاية التساوي قولاً ثالثاً في المسألة، فأبو علي إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم، ولم ينفِ المساوي، هذا ما قرره ابن حجر وتبعه عليه الحافظ السخاوي.

لكن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى في تفسير قوله تعالى: **﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾** [سورة النساء 125] يقول: فإن قيل: الآية نصٌ في نفي دينٍ أحسن من دين هذا المسلم لكن من أين له أنه ليس هناك دينٌ مثله؟ الآية نصٌ في نفي دينٍ أحسن من دين الإسلام، لكن من أين لهذا المسلم أن يدعي أنه ليس هناك دينٌ مثله؟ أجاب رحمه الله تعالى على هذا الإشكال من وجوه: والوجه الأول هو الذي يعيننا هنا، فقال: أحدها: أن هذه الصيغة وإن كانت في أصل اللغة لنفي الأفضل لدخول النفي على أفعال فإنه كثيراً ما يُضمر بعرف الخطاب يُفضّل المذكور المجرور بمن مفضلاً عليه في الإثبات، فإنك إذا قلت: هذا الدين أحسن من هذا كان المجرور بمن مفضلاً عليه، والأول مفضلاً، فإذا قلت: لا أحسن من هذا أو من أحسن من هذا إذا قلت لا أحسن من هذا أو من أحسن من هذا أو ليس فيهم أفضل من هذا، أو ما عندي أعلم من زيد، أو ما في القوم أصدق من عمرو، أو ما فيهم خيرٌ منه، فإن هذا التأليف يدل على أنه أفضلهم وأعلمهم وخيرهم، بل قد صارت حقيقة عرفية، يعني هذه العبارة صارت حقيقة عرفية في نفي فضل الداخل في أفعال، وتفضيل المجرور على الباقي، وأنها تقتضي نفي فضلهم وإثبات فضله عليهم، وضمنت معنى الاستثناء كأنك قلت: ما فيهم أفضل من هذا أو ما فيهم المفضل إلا هذا، ثم ذكر رحمه الله بقية الوجوه.

مفاد كلام الشيخ رحمه الله تعالى أن قولنا: لا يوجد أفضل من فلان أو ما على وجه الأرض أفضل من فلان أن الحقيقة العرفية تدل على تفضيل هذا المذكور على جميع من على وجه الأرض، فصار حقيقةً عرفية، وإن كان في الأصل اللغوي أنها تنفي الأفضل، ولا تنفي وجود المساوي، هذا كلام الشيخ رحمه الله تعالى، يقول: فإن هذا التأليف يدل على أنه الأفضل والأعلم والخير.

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى حينما ذكر هذا الكلام وهو كلامٌ جميل ونفيس، يرد عليه ما ذكره ابن القطاع في شرح ديوان المتنبي قال: ذهب من لا يعرف معاني الكلام إلى أن مثل قوله -صلى الله عليه وسلم-: «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجةً من أبي ذر» مقتضاه أن يكون أبو ذر أصدق العالم أجمع، «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجةً من أبي ذر» فمقتضاه أن يكون أبو ذر أصدق العالم أجمع، قال: وليس المعنى كذلك، وإنما نفى أن يكون أحدٌ أعلى رتبةً في الصدق منه، ولم ينفِ أن يكون في الناس مثله في الصدق، ولو أراد ما ذهبوا إليه

لقال: أبو ذرٍّ أصدق من كل من أقلت والحديث مُخَرَّج في المسند والترمذي وابن ماجه، والحديث بمجموع طرقه حسن، حسَّنه الترمذي والسيوطي والألباني، وقال الحافظ: إسناده جيد.

المقدم: كأنني فهمت أن شيخ الإسلام رحمه الله لا يؤيد أن صحيح مسلم أفضل من صحيح البخاري ولا حتى مساوياً له، وإنما يقول: أن هذه العبارة خاطئة، هل هكذا فهمي صحيح؟

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى لا يعرض للصحيحين، كلامه ليس له علاقة بالصحيحين في الآية، كلامه يوضح لنا كلام أبي علي النيسابوري، وأن أبا علي النيسابوري يرى أن صحيح مسلم أفضل بهذه العبارة، ولا يعني أنه ينفي الأفضل بل يثبت المساوي لا، لا يعني هذا.

المقدم: فهم الآية حتى أن من قال أنه أقر بأن صحيح مسلم أفضل من صحيح البخاري لم ينف أن يكونا متساويين، لكن من فهم الآية ينفي أن يكونا متساويين.

نعم، إذا قلنا: الحقيقة العرفية لمثل هذا التركيب يجعل المذكور أفضل من غيره مطلقاً، نأتي إلى الحديث حديث: «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء» لا يوجد على ظهر الأرض أصدق لهجةً من أبي ذر.

المقدم: مثل {وَمَنْ أَحْسَنُ}؟

مثل الآية ومثل قول أبي علي، مفهوم على مقتضى كلام شيخ الإسلام أن يكون أبو ذرٍّ أصدق العالم أجمع، جميع من وطئ على وجه الأرض أبو ذرٍّ أصدق منه، لكن هذا غير مراد بلا شك إذ الأنبياء أصدق، الصديق أصدق، التي أثبتها النبي -عليه الصلاة والسلام- أثبت له الصديق، وسمي الصديق، واستحق هذا الوصف الذي هو وصف المبالغة لما اتصف به من هذا الوصف، لكن لعل الحديث جرى مجرى المبالغة في إثبات صدق أبي ذر، ولم تقصد حقيقة هذه المبالغة.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

(الحلقة الثانية)

بالنسبة لعناية الأمة بالصحيح الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله - سبحانه وتعالى -، فلم يُحظَ كتابٌ من كتب الحديث بعناية الأمة مثل ما حظي بذلك هذا الكتاب للإمام البخاري - رحمه الله تعالى -، فقد عني به علماء الأمة شرحاً له واستنباطاً وبياناً لمشكلته وإعرابه، وكلاماً على رجاله وتعاليقه، وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون إنها تنيف على ثمانين شرحاً، وذلك عدا ما ألف بعده، ودون ما لم يقف عليه من الشروح الكاملة والناقصة.

من أهم شروح الجامع الصحيح شرح الخطابي المسمى: أعلام الحديث، وشرح ابن بطلال، وشرح الكرمانى الكواكب الدراري، وشرح الحافظ ابن رجب اسمه فتح الباري، وفتح الباري للحافظ ابن حجر، وعمدة القاري للعيني، وإرشاد الساري للقسطلاني، وكلها مطبوعة، وهناك الشروح الكثيرة المخطوطة، وهناك أيضاً شروح المعاصرين مثل: فيض الباري لمحمد أنور الكشميري، وهناك لامع الدراري وغيرها من الشروح التي تفوق الحصر.

المقدم: القديمة مكتملة فضيلة الدكتور؟

هذا الذي ذكرناه كله مكتمل سوى ابن رجب إلى الجنائز، سوى شرح ابن رجب، وهو كتابٌ نفيس.

المقدم: نفس المسمى؟

نفس المسمى، اسمه فتح الباري وكتاب ابن حجر اسمه فتح الباري وقد اطلع عليه ابن حجر، ونقل منه في موضعين في الفتح، ونص عليه، نص على أنه قال ابن رجب في شرح البخاري.

المقدم: والنفيس منهما تقول: فتح الباري لابن رجب؟

ابن رجب شرح نفيس لو كان كاملاً لما عُدَّ به غيره، لكن الكتاب ناقص والأمر يومئذٍ لله، وفتح الباري لابن حجر أيضاً كتابٌ لا يستغني عنه طالب علم، وإرشاد الساري للقسطلاني لا يستغني عنه من أراد ضبط ألفاظ الصحيح في متونه وأسانيده.

المقدم: ألاحظ، عفواً فضيلة الدكتور، يعني هذه على الجانب نأخذها نكتة لطيفة، أنكم دائماً تقولون: القسطلاني في دروسكم، هو اسمه هكذا؟

نعم، القسطلاني، القسطلاني نعم، هذا ضبطها.

المقدم: لأن بعض الناس ينطقونها القسطلاني.

لا، بالتشديد، بتشديد اللام.

أيضاً الكتاب كما شُرح اختصر، اختصره جمعٌ من أهل العلم لتقريبه على الطالبين بحذف الأسانيد والمكررات، فمن هذه المختصرات: مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، المتوفى سنة (656هـ) مختصر صحيح البخاري، وله أيضاً مختصر صحيح مسلم وهذا مطبوع، ومشهور ومتداول، وشرحه بنفسه أبو العباس القرطبي، شيخ صاحب التفسير أبو عبد الله.

من المختصرات مختصر الشيخ أبي محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي، المتوفى سنة (695هـ) وهو نحو ثلاثمائة حديث، قد شرحه مختصره في كتاب سماه: بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها والشرح

نفيس، يعتمد عليه كثيرٌ من الشراح كابن حجر وغيره؛ لكنه لا يسلم من ملحوظات ليس هذا محلُّ بسطها، لكن يستفاد منها على كل حال.

من المختصرات مختصر الشيخ بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي المتوفى سنة (779هـ) واسمه إرشاد السامع والقاري المنتقى من صحيح البخاري، ومن المختصرات: مختصر الزبيدي الذي نحن بصدد شرحه، وسيأتي الكلام عنه، إن شاء الله تعالى.

المقدم: هناك موضوع يتساءل عنه الكثير فضيلة الدكتور، هذا يتبين حقيقة في التراجم للإمام البخاري، طريقة الإمام البخاري في التراجم أثبتت أن عند البخاري فقهٌ عجيب كما نص على ذلك كثير من الشراح، فإذا جاء يترجم أو يتحدث عن ترجمة للإمام البخاري قال: وهذا من فقه الإمام البخاري، الحديث عن فقه البخاري.

الإمام البخاري رحمه الله تعالى كغيره من الأئمة المجتهدين ممن جمع بين الحديث والاستنباط، مثل مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، ولا يختلف معهم في المصادر، بل الجميع عمدتهم في الاستنباط الكتاب والسنة والإجماع والقياس عند الحاجة إليه، إلا أنه يختلف عنهم من حيث طريقة تدوين الأحكام، فلم ينهج نهجهم في فرز الأحكام عن أصولها؛ ولكنه يترجم بها للحديث، ولذا قال جمعٌ من الحفاظ: فقه البخاري في تراجمه، وسوف أولي هذا الجانب عناية تليق بمقام هذا الإمام أثناء شرح الكتاب، فأذكر تراجمه على الحديث الواحد في المواضع المختلفة من صحيحه، وأربط بين الحديث وهذه التراجم، ليتضح للسامع مدى دقة هذا الإمام في الاستنباط، وأنه إمامٌ مجتهد إضافةً إلى كونه شيخ الصناعة الحديثية وإمام المحدثين.

ومما يجدر التنبيه عليه أن أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة تنازعوا في نسبة الإمام البخاري رحمه الله تعالى إلى مذاهبهم، فترجم رحمه الله في طبقات الشافعية بدعوى أنه منهم، كما تُرجم في طبقات الحنابلة، والمترجم يزعم أنه حنبلي، وزعم المالكية أنه مالكي، وأدعى الحنفية أنه حنفي، وهذه الأقوال لا ثبات لها، يشير إلى ضعفها تعارضها، ولا شك أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى إمامٌ مجتهد، من سبر كتابه وطريقته في استنباط الأحكام من الأحاديث، وقارن أقواله بأقوال الأئمة المجتهدين وجد أنه يخالفهم، فتجده مرةً يوافق الإمام أبا حنيفة، ومرةً يوافق الإمام مالك، ومرةً يوافق الشافعي، ومرةً يوافق الإمام أحمد وإسحاق وهكذا، المقصود أنه مجتهد مطلق، وليس له مذهب يتبعه - رحمه الله تعالى -.

والإمام البخاري - رحمه الله تعالى - عنده دقة متناهية في الاستنباط، وهذا هو الذي حير كثيرًا من الشراح، وجعل بعضهم يحكم عليه بأنه لم يحرر كتابه، ولم يبيض كتابه، بل جعله مسودات تحتاج إلى تبييض، هذا الكلام ليس بصحيح، منشأه عدم فهم مراد البخاري، فله ملاحظ دقيقة جدًا خفيت على كثيرٍ من الشراح، فجعل بعضهم أحيانًا يقول: ليس بين الحديث وبين الترجمة رابط، وبعضهم يقول: هذا الحديث يتبع الترجمة السابقة، وبعضهم يقول:.. إلى غير ذلك من الأقوال، حتى جرؤ بعضهم أن قال: أن إيراد هذا الحديث تحت هذه الترجمة مجرد تعجرف، ونحن نولي - بإذن الله تعالى - هذه التراجم خلال شرح الكتاب فيما سيأتي - إن شاء الله تعالى - عناية تليق بمقام الكتاب - إن شاء الله تعالى -.

سبب اختيار الكتاب أنه مختصر، من أصح الكتب، وأولى منه الأصل صحيح الإمام البخاري لكن باعتبار أن من السامعين جمع كبير ممن لا يحتمل سماع كثرة الأسانيد حدثنا فلان قال: حدثنا فلان من عامة الناس ممن يريدون النتيجة والفائدة بسرعة، أثرتنا اختيار هذا المختصر، وإلا فالأصل أن الحديث يكون عن الكتاب الأصل الذي هو البخاري.

هذا المختصر اسمه: التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح اختصره الرُّبَيْدِيُّ من صحيح الإمام البخاري بأقل من ربع حجمه، حذف الأحاديث المكررة والأسانيد فقال في مقدمته: "اعلم أن كتاب الجامع الصحيح للإمام الكبير أبي عبد الله البخاري من أعظم الكتب المصنفة في الإسلام، وأكثرها فوائد، إلا أن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب، فإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث في أي باب لا يكاد يهتدي إليه إلا بعد جهدٍ وطول فتش، ومقصود البخاري - رحمه الله تعالى - بذلك كثرة طرق الحديث وشهرته، ومقصودنا هنا: أخذ أصل الحديث لكونه قد عُلم أن جميع ما فيه صحيح".

يقول النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم: "وأما البخاري فإنه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثيرٌ منها يذكره في غير بابهِ الذي يسبق إليه الفهم أنه أولى به، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره من طرق الحديث". قال: "وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا، فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم".

نعم، الإمام البخاري رحمه الله تعالى أحياناً يغرب في الاستنباط ويُبعد، وإذا أراد الباحث قبل وجود هذه الفهارس وقبل وجود هذه الآلات التي يسّرت على الناس أن يبحث عن حديثٍ ما فإنه يشق عليه أن يقف عليه؛ لأنه يقرّ أنه في الباب الفلاني، والإمام البخاري لحظ في الحديث ملحظاً آخر فجعله في باب بعيد كل البعد عن هذا الباب أو عن جميع الكتاب، الكتاب الذي يدخل ضمن هذا الباب، فمثلاً حديث ضباعة بنت الزبير لما أرادت الحج وقالت: أريد الحج وأجدني شاكية، فقال لها النبي - عليه الصلاة والسلام - : «حجي واشترطي» موضوع الحديث عند عموم الناس وعند عموم المتعلمين موضوعه الاشتراط في الحج، فالباحث حينما يريد أن يقف على هذا الحديث في الصحيح لا يمكن أن يتعدى كتاب الحج، فإذا بحث في كتاب الحج من أوله إلى آخره لن يجد هذا الحديث، حتى قال جمعٌ من أهل العلم: أن البخاري لم يخرج هذا الحديث، لكن الإمام البخاري أبعَدَ في الاستنباط فخرَجَ الحديث في كتاب النكاح، ولحظ فيه أن ضباعة تحت المُقَدَّاد، وكانت ضباعة تحت المقداد، طيَّب إذا كانت تحت المقداد، المقداد مولى، وهي قرشية هاشمية ابنة عم الرسول - عليه الصلاة والسلام -، فلحظ عدم الكفاءة، وعدم اشتراط الكفاءة في النسب، وترجم على الحديث بقوله - رحمه الله تعالى - : باب الأكفاء في الدين.

نعم، قد يقول قائل: الأولى أن يذكر البخاري الحديث في كتاب الحج ويكرره مرةً ثانية في كتاب النكاح؛ لأن أولى ما يوضع فيه مثل هذا الحديث كتاب الحج، فإذا بحثنا في كتاب الحج وفي الفوات والإحصار ما وجدنا شيء، لكن لدقة الإمام - رحمه الله تعالى - في الاستنباط جعله في كتاب النكاح الذي يخفى استنباط هذا الحكم من هذا الحديث على كثيرٍ من المتعلمين بالنسبة لكتاب النكاح، لكن كتاب الحج الحديث مشهور ومستفيض يعرفه

الخاص والعام قد لا تكون الحاجة إليه ماسة لإيراده في كتاب الحج مثل إيراده في كتاب النكاح من وجهة نظر الإمام البخاري. وإن كان قد يُنَازَع في هذا -رحمه الله تعالى-، فالإمام البخاري كما عرفنا يكرر الأحاديث مرات، وأحياناً يكرر الحديث في عشرة مواضع في عشرين موضعاً، فلو أنه كرره هذا الحديث في الحج وفي النكاح لكان أولى.

الإمام البخاري عرفنا أن من طريقته أنه يكرر الأحاديث، فأحياناً يُقَطَّع الحديث ويذكره في عشرين موضعاً، لكن لم يكن من عادته أن يكرر الحديث بدون فائدة، فلا يذكر الحديث بلفظه بسنده ومتمته من غير فرق إلا نادراً، لا بد إذا كرر الحديث أن يشتمل هذا التكرار على فائدة زائدة غير ما ذُكر في الباب السابق، وغير ما ذُكر فيما تقدم أو فيما سيأتي. كرر أحاديث يسيرة نحو العشرين في مواضع من كتابه دون تغييرٍ لألفاظها وأسانيدها، بل جاءت بلفظها في متونها وأسانيدها، وهذا قليلٌ جداً بالنسبة لحجم الكتاب.

يقول المختصر: "لما كان الأمر كذلك أحببت أن أجرد أحاديثه من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد ليقرب انتوال الحديث من غير تعب". ثم ذكر المختصر منهجه أنه إذا أتى الحديث المتكرر يقول: "أثبتته في أول مرة" يثبت الحديث في أول موضع من مواضعه، البخاري قد يذكر الحديث في عشرين موضع يذكره المختصر في الموضع الأول، يقول: "وإن كان في الموضع الثاني زيادةً فيها فائدة ذكرتها وإلا فلا".

يقول: "وقد يأتي حديثٌ مختصر ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول، فأكتب الثاني وأترك الأول لزيادة الفائدة، ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً متصلاً، وأما ما كان مقطوعاً أو معلقاً فلا أتعرض له، وكذلك ما كان من أخبار الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث، ولا فيه ذكرُ النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا أذكره" يعني أن المختصر حذف الأسانيد وحذف المكررات وحذف المعلقات وحذف الموقوفات على الصحابة والمقطوعات من أقوال من بعدهم، واقتصر على الأصول المرفوعة، ولا شك أن صنيعه هذا يقرب الكتاب على الطالبين لكنه يبقى أن الكتاب الأصل هو الأصل، وأن ما حذفه فيه فائدة كبيرة، وأن فقه الإمام البخاري أحياناً لا يتبين إلا بذكر ما يذكر -رحمه الله- بعد الترجمة من الأقوال الموقوفة من أقوال الصحابة والتابعين، فقد يرجح بها أحياناً، يأتي بالترجمة على سبيل التردد فلا يُعرَف مذهبه، والعلماء ذكروا استقراءً أن طريقة الإمام البخاري ومنهجه أنه إذا أيد الترجمة التي لم يجزم فيها بقول صحابي أو تابعي فإن قوله يكون هو اختيار الإمام -رحمه الله تعالى-، وقد نص على ذلك الشراح ابن حجر وغيره.

المقدم: أحسن الله إليكم يا شيخ كم عدد أحاديث نفس التجريد الصريح؟

أحاديث التجريد تبلغ (2195) حديث.

المقدم: وأحاديث البخاري؟

أحاديث البخاري من غير تكرار تبلغ (2602) حديث، فرق نعم أكثر من أربعمائة حديث.

المقدم: كيف حصل هذا؟ مع أنه مجرد ذكر إزالة المكرر، هل هذا يعني يحسب فيه الموقوفات والمعلقات وغيرها؟

لا لا، الكلام على المرفوع (2602) حديث هذه الأحاديث المرفوعة الأصول من غير تكرار، هذا الفرق، أولاً أن الشيخ المختصر فاته عدة أحاديث لم يتعرض لها تزيد على المائة، واعتنى بها وذكرها الشيخ المحيّد عمر ضياء الدين الداغستاني في جزء صغير طبع مستقلاً، زوائد الزبيدي، يبقى أيضاً أكثر من ثلاثمائة حديث، سببها أن من عدّ أحاديث البخاري من غير تكرار كالحافظ ابن حجر وبلغت عدتها عنده (2602) وإنما يذكر التكرار عن الصحابي الواحد، لكن إذا كان الحديث ولو اتحد لفظه عن صاحبين فإنه حديثان، يعتبر حديثين، بينما المختصر إذا تكرر ولو اختلف الصحابي حذفه، ولهذا قلّ العدد بهذه النسبة، وأظن أن هذا واضح، إذا اختلف الصحابي عدّه المحدثون حديثين، الحديث مختلف تماماً، المختصر ينظر إلى المتن بغض النظر عن الرواة وعن الصحابة، ولذا قلّ العدد عنده، فربّ حديث عدّه ابن حجر مرتين واللفظ واحد، لكنه روي عن ابن عمر وابن عباس فهما حديثان عنده، لكن عند المختصر واحد؛ لأنه ينظر إلى المتن، ولهذا قلّ العدد.

المقدم: لكنه أحياناً قد يحذف أحاديث فضيلة الدكتور كما تكرمتم قبل قليل الحديث عن حذفه لبعض الأحاديث ربما يتعلق بها أحياناً ترجمة باب معين، والحديث قد ذكر في موضع آخر، هذا يحصل منه؟

يحصل المختصر لا يعتني بالتراجم، إنما يهمه متون الأحاديث المرفوعة، -إن شاء الله- في شرح كل حديث نذكر جميع التراجم التي ترجم بها البخاري على هذا الحديث لنقارن فقه الإمام بفقّه غيره من الأئمة. مؤلّف المختصر، حصل خطأ كبير في نسبة الكتاب إلى الحسين بن المبارك الزبيدي، فطبع الكتاب مراراً مفرداً ومشروحاً منسوباً إلى الحسين بن المبارك الزبيدي، وهذا جهلٌ ممن طبعه أول مرة، وقلّده من جاء بعده، مع أن الشارح الشرقاوي وغيره قد نص بصريح العبارة في أول الشرح على أن مؤلّف الأصل الحقيقي وذكره باسمه الصحيح، الشارح نصّ على المؤلف، ومع ذلك من طبع هذا الشرح أخطأ في اسم المؤلف، وقلده جميع من جاء بعده، الكتاب في الطبقات القديمة نُسب إلى الحسين بن المبارك الزبيدي.

المقدم: شرح الشرقاوي على هذا المختصر؟

على المختصر نعم.

المقدم: اسمه شرح الشرقاوي؟

شرح الشرقاوي، وهناك شرح آخر لصديق حسن خان، منشأ الوهم وسببه، لماذا أخطؤوا في نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه؟ منشأ الوهم وسببه ورود اسم من نسب إليه الكتاب الحسين بن المبارك الزبيدي في سلسلة إسناد المؤلف، ورد الكتاب معروف مختصر الزبيدي فجاء هذا الاسم الحسين بن المبارك الزبيدي في سلسلة إسناد مؤلف الكتاب الزبيدي إلى البخاري، فخلطوا هذا زبيدي وهذا زبيدي مع أن المؤلف المختصر ما ذكر اسمه في أول الكتاب فنسبوه إليه، وإلا فبينهما مائتان واثنان وستون سنة، هذا توفي سنة (631هـ) الحسين بن المبارك، ومؤلف الكتاب الحقيقي أحمد بن محمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، هذا توفي سنة (893هـ) وهو منسوبٌ إلى شرجة؛ موضع بنواحي مكة، والزبيدي نسبة إلى زبيد إحدى بلاد اليمن؛ لأنه وُلِدَ بها واشتهر ومات بها، وهو مولود سنة

(811هـ) وصحح السخاوي أنه ولد سنة اثنتي عشرة، وكان محدثًا فقيهاً حنفياً أديباً شاعراً بارعاً، له أوصاف دُكرت في الضوء اللامع للسخاوي وغيره، ومات كما ذكرنا سنة (893هـ).

والمختصر له شروح من أهمها شرح الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي المتوفى سنة (1227هـ) واسمه فتح المبدي في شرح مختصر الزبيدي ومن شروحه عون الباري لحل أدلة البخاري لأبي الطيّب صديق حسن القنوجي البخاري المتوفى سنة (1307هـ).

لعل من أجود طبعات الكتاب المطبوعة مع عون الباري، فإن تيسرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب الموجودة على هامش نيل الأوطار المطبوعة في بولاق فبها ونعمت، وإلا فنشرت دار الرشيد بحلب سنة (1404هـ)، طبعة جيدة ونفيسة، والشرح يعين الطالب ولعله يراجع قبل الاستماع، طبع مراراً مستقلاً قديماً وحديثاً، ومن آخر طبعاته طبعة للشيخ علي حسن عبد الحميد مرقمة ومفهرسة، ودُكرت فيها الأطراف لكن مع الأسف الشديد أنه حذف مقدمة المؤلف، وهذا عيب لا شك أن هذا عيب في هذه الطبعة، فالتصرف في كتب أهل العلم أمر لا يقبله أحد، فالأصل أن يبقى الكتاب على وضع مؤلفه، فيذكر مقدمته ولعله يستدرك ذلك في طبعات لاحقة، وطبعة علي حسن هذا صدرت عن دار ابن القيم ودار ابن عفان، لا شك أن الكتب ينبغي أن تبقى على وضعها، والتصرف فيها المؤلف نفسه أراد أن يكون كتابه هكذا، ونحن نتصرف فيه ونحذف منه ما لم يرده، فلعل الشيخ علي يعيد النظر في طبعة لاحقة، ويذكر هذه المقدمة، أما المقدمة فهي مشتملة على منهج المختصر، وسنده إلى الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

(الحلقة الثالثة)

المقدم: نبدأ على بركة الله في قراءة خطبة الكتاب، والتي عنون لها المؤلف بقوله:
خطبة الكتاب:

قال -رحمه الله-: "الحمد لله البارئ المصور الخلاق، الوهاب الفتاح الرزاق، المبتدئ بالنعم قبل الاستحقاق، وصلاته وسلامه على رسوله الذي بعثه ليتم مكارم الأخلاق، وفضله على كافة المخلوقين على الإطلاق حتى فاق جميع البرايا في الآفاق، وعلى آله الكرام الموصوفين بكثرة الإنفاق، وعلى أصحابه أهل الطاعة والوفاء، صلاة دائمة مستمرة بالعشي والإشراق".

عرفنا أن هذا الكتاب مختصر من صحيح البخاري، والإمام البخاري -رحمه الله تعالى- لم يفتح كتابه بخطبة تتبى عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة، واعتذر له بأن الخطبة لا يتحتم فيها سياق واحد يمتنع العدول عنه، بل الغرض منها الافتتاح بما يدل على المقصود، وقد صدر كتابه بترجمة بدء الوحي، وبالحديث الدال على مقصوده المشتمل على أن العمل دائر مع النية، وأما الحديث المشهور: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» وحديث: «كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء» خرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة، فالحديثان ليسا على شرط الإمام البخاري، فلا يلزمه العمل بهما؛ لأنهما ليسا على شرطه، ولعل الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- حمد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اختصاراً واقتصر على البسمة. ويؤيد ذلك وقوع كتب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى الملوك كتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حمدية وغيرها، كما في حديث أبي سفيان في قصة هرقل، وستأتي -إن شاء الله تعالى-، وهذا يُشعر بأن الحمد والشهادة إنما يحتاج إليهما في الخطب دون الرسائل، فكأن المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم، والاقتصار على البسمة طريقة متبعة وجادة مسلوكة عند شيوخ الإمام البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره، كمالك وعبد الرزاق وأحمد وأبي داود وغيرهم -رحمهم الله تعالى-، ويندر من وجد منهم في ذلك العصر ممن افتتح كتابه بخطبة كمسلم -رحمه الله تعالى-.

أما الجادة المسلوكة فهي عدم ذكر هذه الخطب التي يبين فيها المناهج، مناهج الكتب، هذه طريقة المتقدمين من أهل العلم طبقة البخاري وشيوخه وشيوخه، وأما المختصر فجرى على عادة أهل عصره، ومن تقدم من ذكر خطبة يبين فيها السبب الباعث على التأليف، ومنهجه في الاختصار، وسنده إلى مؤلف الكتاب.

فقال -رحمه الله تعالى-: الحمد لله رب العالمين "الحمد لله البارئ المصور الخلاق"، الحمد فيما حققه العلامة ابن القيم في الوابل الصيب هو الإخبار عن الله بصفات كماله -سبحانه وتعالى- مع محبته والرضا به، وأما الثناء فهو تكرير المحامد شيئاً بعد شيء، وجمهور العلماء يفسرون الحمد بأنه الثناء على المحمود بصفات جلاله ونعوت جماله الاختيارية، ولا شك أن الحمد غير الثناء، ففي الحديث الذي خرّجه مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال عن الله -سبحانه وتعالى-: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: حَمْدُنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ عَبْدِي» فجعل الحمد غير

الثناء، ولذا المتجه في تعريف الثناء ما قاله العلامة ابن القيم -رحمه الله تعالى- أنه هو الإخبار عن الله بصفات كماله -سبحانه وتعالى- مع محبته والرضا به، وأما الثناء فهو تكرير المحامد شيئاً بعد شيء يقال له: ثناء. و"الله" الله علم على ذات الرب -سبحانه وتعالى- المستحق لجميع المحامد الذي لا إله غيره ولا رب سواه. "البارئ" بالهمز من البرء، وهو التهيئة للخلق، وقيل: هو الذي يخلق الخلق بريئاً من التنافر، ولا شك أن نعمة الخلق من أعظم البواعث على الحمد؛ لكون ذلك أول نعمة أنعم الله بها على الحامد وعلى غيره، وقال الحليمي: معناه الموجد لما كان في معلومه من أصناف الخلائق البارئ هو الموجد لما كان في معلومه من أصناف الخلائق، وهو الذي يشير إليه قوله -عز وجل-: **{مَنْ قَبْلَ أَنْ نَبْرَأَهَا}** [سورة الحديد 22] يعني من قبل أن نوجدتها، "المصور" المعطي كل مخلوق صورته، وقال الخطابي: "المصور هو الذي أنشأ خلقه على صور مختلفة ليتعارفوا بها، والتصوير التخطيط والتشكيل"، "الخالق"، الخلق إيجاد الممكن وإبرازه من العدم إلى الوجود، أي أن الله -سبحانه وتعالى- هو موجد الكائنات، الخالق صيغة مبالغة من الخالق، كل من الخالق والخالق من أسماء الله -سبحانه وتعالى-.

"الوهاب" المتفضل بالعطايا المنعم بها، لا عن استحقاقٍ عليه، "الفتاح" الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة لعباده، ويفتح قلوبهم وعيون بصائرهم ليبصروا الحق، "الرزاق" المنعم على عباده بإيصال حاجتهم من الرزق، وقال الخطابي: هو المتكفل بالرزق، القائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها وكل ما وصل منه إليه من مباح وغيره فهو رزق الله، وعلى هذا فالكسب المحرم رزق عند أهل السنة، وإن أخرجه المعتزلة من كونه من مسمى الرزق، على معنى أن الله قد جعله قوتاً ومعاشاً بغض النظر عن وسيلة الحصول إليه. "المبتدئ بالنعم قبل الاستحقاق" يقول الخطابي: من كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ بالنعمة من غير استحقاق لمن أسديت إليه والمراد بالنعم ما يشمل النعم الدنيوية والأخروية.

بعد أن أتى على الله -سبحانه وتعالى- وحده بما يليق بجلاله وعظمته ثنى بالصلاة على نبيه -عليه الصلاة والسلام- فأردف الحمدلة بالصلاة على رسوله فقال: **"وصلاته وسلامه على رسوله الذي بعثه ليتمم مكارم الأخلاق"** فعل ذلك -رحمه الله- لكون الرسول -عليه الصلاة والسلام- الواسطة في وصول جميع الكمالات العلمية والعملية إلينا من الله -عز شأنه- الذي بعثه الله -سبحانه- ليتمم ما جاءت به الرسل قبله من مكارم الأخلاق والنشيم، وفصله على جميع الخلق الذين وجدوا في الآفاق، والآفاق جمع أفق، وهو الناحية من الأرض والسماء، والأحاديث الواردة في فضله -عليه الصلاة والسلام- على جميع الخلق أكثر من أن تحصى، فهو سيد ولد آدم، وأول شافع مشفع، وخاتم الأنبياء وأكرم المرسلين، **"وعلى آله"** أهل بيته وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب أو أتباعه على دينه كما قاله جمع من أهل العلم.

"الموصوفين بكثرة الإنفاق" أي إنفاق الخيرات المعنوية والحسية، وبذلها على أهل الآفاق، **"وعلى أصحابه أهل الطاعة والوفاق"** الشامل حيث أطاعوا الله وأطاعوا الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وأنفقوا في سبيل الله نفائس الأموال، بل أنفقوا وبذلوا المهج فضلاً عن ما يملك من الأموال، **"صلاة دائمة مستمرة بالعشي والإشراق"**، أردف

الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - بالصلاة على الآل والأصحاب؛ لكونهم الواسطة بيننا وبينه في نقل دينه، ولما لهم من مواقف جلييلة في نصر دينه.

والصلاة في الأصل الدعاء، وهي من الله الرحمة، وروى البخاري في كتاب التفسير من صحيحه في باب قول الله عز وجل: **{إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}** [سورة الأحزاب 56] تعليقاً مجزوماً به عن أبي العالية قال: صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة الدعاء وروى عن ابن عباس أنه قال: "يصلون يبركون" وفي جامع الترمذي باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي - عليه الصلاة والسلام - من أبواب الصلاة، روي عن سفيان الثوري وغير واحد من أهل العلم قالوا: صلاة الرب الرحمة، وصلاة الملائكة الاستغفار. ثم ذكر بعد ذلك المختصر الصحيح الذي هو الأصل ومنزلته، والباعث على اختصاره، ومنهجه في الاختصار فقال:....

المقدم: عفواً فضيلة الدكتور، قبل ذلك إذا أذنتم: في قوله: "وعلى آله الكرام" هل الآل هم أهل البيت أم يختلفون عند أهل السنة؟

الآل في الأصل هم الأهل، ولذا يصغّر الآل على أهيل، فالآل هم أهل البيت عند جمع من أهل العلم، ومن أهل العلم من يقول: إن آله - عليه الصلاة والسلام - من تبعه على دينه فهو من آله، كما يقال: آل إبراهيم آل فرعون آل كذا، كلهم أتباعه، ولا يخص أهل بيته.

المقدم: قال - رحمه الله -: "أما بعد: فاعلم أن كتاب الجامع الصحيح للإمام الكبير الأوحد مقدّم أصحاب الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري - رحمه الله - من أعظم الكتب المصنفة في الإسلام، وأكثرها فوائد، إلا أن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب، وإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث في أي باب لا يكاد يهتدي إليه إلا بعد جهل وطول فتشٍ، ومقصود البخاري - رحمه الله - بذلك كثرة طرق الحديث وشهرته، ومقصودنا هنا أخذ أصل الحديث لكونه قد عُلم أن جميع ما فيه صحيح.

قال الإمام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم: "وأما البخاري فإنه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثيرٌ منها يذكره في غير بابيه الذي يسبق إليه الفهم أنه أولى به، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره من طرق الحديث، قال: وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم، انتهى ما ذكره النووي - رحمه الله -، فلما كان كذلك أحببت أن أجرد أحاديثه من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد ليقرب انتوال الحديث من غير تعب، وإذا أتى الحديث المتكرر أثبتته في أول مرة، وإن كان في الموضع الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها وإلا فلا، وقد يأتي حديثٌ مختصرٌ ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول فأكتب الثاني وأترك الأول لزيادة الفائدة، ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً متصلاً، وأما ما كان مقطوعاً أو معلقاً فلا أعرض له، وكذلك ما كان من أخبار الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلقٌ بالحديث، ولا فيه ذكرُ النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا أذكره كحكاية مشي أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إلى سقيفة بني ساعدة، وما كان فيه من المقالولة بينهم، وكقصّة مقتل عمر - رضي الله عنه -، ووصيته لولده في أن يستأذن عائشة ليدفن مع

صاحبيه، وكلامه في أمر الشورى، وبيعة عثمان -رضي الله عنه-، ووصية الزبير لولده في قضاء دينه، وما أشبه ذلك.

ثم إنني أذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث في كل حديثٍ يُعلم من رواه، وألتزم كثيراً ألفاظه في الغالب، مثل أن يقول: عن عائشة، وتارة يقول: عن ابن عباس، وحياناً يقول: عن عبد الله بن عباس، وكذلك ابن عمر، وحياناً يقول: عن أنس، وحياناً يقول: عن أنس بن مالك، فأتبعه في جميع ذلك، وتارة يقول: عن فلان يعني الصحابي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتارة يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وحياناً يقول: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال كذا وكذا، فأتبعه في جميع ذلك، فمن وجد في هذا الكتاب ما يخالف ألفاظه فلعله من اختلاف النسخ، ولي بحمد الله في الكتاب المذكور...

يكفي يكفي.

بعد أن ذكر ما ينبغي ذكره من الثناء على الله -سبحانه وتعالى- والصلاة والسلام على نبيه وعلى آله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، قال: "أما بعد" وأما حرف شرط وبعد قائم مقام الشرط مبني على الضم؛ لأن المضاف محذوف مع نيته، واختلف العلماء في أول من قال: أما بعد على أقوال ثمانية، يجمعها قول الشاعر:

جرى الخلف أما بعد من كان بادئاً بهـا عُد أقوال ودأود أقرب
ويعقوب أيوب الصبور وأدم وقسّ وسحبان وكعبٌ ويعرب

والاتفاق على أن الإتيان بها سنة، وهي ثابتة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- في خطبه وفي مكاتباته، ولا تتأدى السنة إلا بهذه الصيغة "أما بعد" وبعضهم يقتصر على الواو بدلا من أما، يتسامح فيها كثير من المتأخرين، لكن السنة لا تتأدى إلا بأما.

ويؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، وليست بحاجة إلى ثم قبلها، بحيث يقال: ثم أما بعد، كما يجري على السنة كثير من المنتسبين إلى طلب العلم في العصور المتأخرة، الثابت عنه -عليه الصلاة والسلام- "أما بعد" نعم إن احتيج إليها بعد ذلك للانتقال من أسلوب ثانٍ إلى ثالث يعطف على الأولى فيقال: ثم أما بعد، أما في الموضع الأول فلا حاجة إلى العطف، النصوص كلها ليس فيها ثم، نعم أشار محقق تفسير الطبري أن في بعض نسخ التفسير "ثم أما بعد" لكن المعروف من أسلوبه -عليه الصلاة والسلام- وصحابته الكرام، ومن جاء بعدهم كلهم جروا على هذه الصيغة "أما بعد" وجوابها ما دخلت عليه الفاء، "فاعلم أن كتاب جامع الصحيح للإمام الكبير الأوحد مقدّم أصحاب الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري" تقدمت ترجمته في حلقة سابقة، "من أعظم الكتب المصنفة في الإسلام، وأكثرها فوائد" لا شك أن من أدام النظر في هذا الكتاب رأى العجب العجائب من الفوائد المتينة والإسنادية الحديثية والفقهية وغيرها من الفوائد، "إلا أن الأحاديث المتكررة" هذا يذكر المبرّر للاختصار، المبرر لاختصاره الكتاب وجود التكرار، ووجود الأسانيد مع أن الكتاب صحيح، فيرى أن المتأخرين ليسوا بحاجة إلى تكرار، وليسوا بحاجة إلى سماع الأسانيد مع ثبوت المتن، نظراً لضعف الهمم، وكثرة من يمل من سماع الأسانيد، "إلا أن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب، وإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث

في أي باب لا يكاد يهتدي إليه إلا بعد جَهْدٍ وطول فتش، ومقصود البخاري -رحمه الله تعالى- في ذلك كثرة طرق الحديث وشهرته، ومقصودنا هنا أخذ أصل الحديث لكونه قد علم أن جميع ما فيه صحيح، يعني فلا داعي لذكر هذا التكرار الذي يستفاد منه تقوية الحديث بكثرة الطرق، وبلوغه إلى حد الشهرة وما أشبه ذلك، مع أنهم لا حاجة بهم إلى ذكر الإسناد مادامت المتن ثابتة، لكن الكتاب الأصلي لا يستغني عنه طالب علم، وكون بعض المثقفين ممن لا علاقة له بالعلم الشرعي يحتاج إلى من يختصر له، ويقتصر على المتن دون الأسانيد هذه وجهة نظر صحيحة لا بأس بها، لكن المتخصص في العلوم الشرعية لا بد له من معرفة الأسانيد، ولا بد له من إدامة النظر في هذه الأسانيد، وإن كانت صحيحة ثابتة، ورجالها كلهم ثقاة.

"يقول الإمام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم: وأما البخاري فإنه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة"، نعم البخاري يقطع الحديث الواحد ويجعله في أماكن متعددة، ويكرر الحديث الواحد في مواضع، لكنه لا يكرر الحديث إلا لفائدة، ولا يمكن أن يكرر الحديث في موضعين بلفظه إسنادًا ومتنًا إلا فيما ندر، يعني نحو عشرين موضعًا فقط في الصحيح، وأما ما عدا ذلك فكل المكررات لا بد أن يوجد فيها الاختلاف سواء كان في المتن أو في صيغ الأداء أو في الإسناد، "وكثيرٌ منها يذكره في غير بابهِ الذي يسبق إليه الفهم أنه أولى به"، سبق أن مثلنا بحديث ضباعة بنت الزبير في الاشتراط في الحج، الباب الذي يسبق الفهم إليه باب الفوات والإحصار في الحج، لكنه -رحمه الله- جعله في كتاب النكاح، "باب الأكفاء في النكاح" ومغزاه بعيدٌ جدًا لا ينتبه إليه كثيرٌ من المتعلمين؛ لأن الحديث اشتمل على قول الراوي، وكانت تحت المقداد، وهي قرشية هاشمية ابنة عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومع ذلكم هي تحت المقداد وهو مولى، "فيصعب على الطالب جمع طريقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره من طرق الحديث، قال" يعني النووي "وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا، فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم. انتهى ما ذكره النووي".

كلامه صحيح، وُجد من بعض العلماء من نفى رواية البخاري لأحاديث هي موجودة فيه؛ لأن البخاري -رحمه الله تعالى- أغرب جدًا وأبعد في الاستنباط من الحديث، وجعله في غير مظنته -رحمه الله تعالى-. يقول بعد ذلك المختصر: "فلما كان كذلك أحببت أن أجرد أحاديثه من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد ليقرب انتوال الحديث من غير تعب"، ليقرب حصول الحديث ونواله والوصول إليه من غير تعب من قبل الطالب "وإذا أتى الحديث المتكرر أثبتّه في أول مرة، وإن كان في الموضع الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها"، ليقصر على هذه الزيادة التي فيها فائدة، "وإلا فلا، وقد يأتي حديثٌ مختصر، ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول فأكتب الثاني وأترك الأول لزيادة الفائدة"، لكن يأتي أن في حديث «الأعمال بالنيات» ذكره في الموضع الأول مع أنه مختصر، وفي المواضع الأخرى فيه زيادة ولم يذكرها.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

(الحلقة الرابعة)

يقول: "ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً متصلًا"، مسنداً يعني مرفوعاً إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-، متصلاً يعني متصل الإسناد خالٍ عن الانقطاع، "وأما ما كان مقطوعاً"؛ ومراده بذلك المنقطع وليس مراده المقطوع المصطلح عليه مما هو منسوب إلى من دون الصحابة من التابعين فمن دونهم، "أو معلقاً فلا أتعرض له" فحذف المعلقات، والمعلقات في صحيح البخاري تزيد على (1340) حديثاً معلقاً، حذفها كلها، "واقصر على الأحاديث المسندة المتصلة التي هي المقصود من الصحيح، وكذلك ما كان من أخبار الصحابة" يعني الموقوفات حذفها أيضاً "فمن بعدهم" يعني مما أضيف إلى التابعين فمن دونهم "مما ليس له تعلق بالحديث" يعني ما كان له تعلق بالحديث مما يفتر معنى غامض فإنه قد يذكره، هذا مفهوم كلامه.

"ولا فيه ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا أذكره، كحكاية مشي أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-" هذه أمثلة لما ذكره "إلى سقيفة بني ساعد، وما كان فيه من المقابلة بينهم"، والمقابلة مفاعلة، من قال، يعني قال بعضهم ورد عليه آخر بقول وما أشبه ذلك، "وكقصّة مقتل عمر -رضي الله عنه- ووصيته لولده"، هذه كلها من الموقوفات؛ لأنها حصلت بعد عصر النبي -صلى الله عليه وسلم-، "ووصيته لولده في أن يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه، وكلامه في أمر الشورى، وبيعة عثمان -رضي الله عنه-، ووصية الزبير لولده في قضاء دينه، وما أشبه ذلك"، كل ذلك لأنها من الأخبار الموقوفة، ولا ذكر للنبي -عليه الصلاة والسلام- فيها.

بعد ذلك يقول: "ثم إنني أذكر اسم الصحابي"، يعني يحذف جميع الإسناد، ويقتصر على اسم الصحابي "الذي روى الحديث في كل حديثٍ ليُعلم من رواه"، يعني من الصحابة، يعني يذكر الراوي الأعلى في الإسناد وهو الصحابي، "والتزم كثيراً ألفاظه في الغالب" ألفاظ الإمام البخاري "مثل أن يقول: عن عائشة وتارة يقول: عن ابن عباس" فيقتصر المختصر على قوله: عن عائشة وعن ابن عباس "وحيثاً يقول: عن عبد الله بن عباس" فيقول المختصر: "وعن عبد الله بن عباس، وكذلك ابن عمر، وحيثاً يقول عن أنس" فيقتصر على قوله: وعن أنس "وحيثاً يقول: عن أنس بن مالك فأتبعه في جميع ذلك"؛ تقليداً للإمام -رحمه الله تعالى-. "وتارة يقول: عن فلان يعني الصحابي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتارة يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وحيثاً يقول: أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: كذا وكذا، فأتبعه في الجميع"، فيفترق في الأسانيد بين المعنعن والمؤنن؛ لأن لكل منهما حكمه عند بعض أهل العلم، وإن كان حكم المؤنن عند جمهور العلماء والمعنعن سواء، فالمؤنن حكمه حكم السند المعنعن عند جماهير العلماء، وإن خالف في ذلك من خالف فيما نسبته ابن الصلاح للإمام أحمد ويعقوب بن شيبه، ولم يصوب صوبه، كما قال الحافظ العراقي، ولذا يقول -رحمه الله-:

وحكم أن حكم عن فالجل

حتى يبين الفصل في التخريجي

.....

سـووا وللقطـع نـحـا البرديجي

إلى آخر كلامه -رحمه الله تعالى-.

يقول: "فأتبعه في جميع ذلك، فمن وجد في هذا الكتاب ما يخالف ألفاظه فعله من اختلاف النسخ"، ولا شك أن نسخ البخاري مختلفة، وروايات الصحيح أيضًا كثيرة، والله المستعان.

المقدم: أحسن الله إليكم، ما الذي جعلكم تقولون في قوله: "وأما ما كان مقطوعًا" بأنه لا يريد المنقطع، لا يريد الحديث الموقوف على التابعي، وإنما يريد المنقطع؟

لأنه أشار إلى ذلك صراحةً، يقول: وكذلك ما كان عطف عليه قوله: "وكذلك ما كان من أخبار الصحابة فمن بعدهم"، هذا هو المقطوع، فمن بعدهم هو المقطوع، فلا يريد بقوله: "مقطوعًا" المقطوع الذي هو مضاف للتابعي فمن دونه، لكن هو يريد المنقطع، وأطلق بعضهم كالشافعي وغيره على المقطوع المنقطع المقطوع والعكس، وُجد هذا في تعبيرهم.

المقدم: فضيلة الشيخ، أثابكم الله، ذكرتم من كلام العلماء في اعتذارهم للإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في عدم إirاده الخطبة في كتابه الصحيح وذكرتم أن حديثي الباب ليسا على شرط الإمام البخاري -رحمه الله-، فهل يعني هذا عدم ثبوت هذين الحديثين عنده أم يعني غير ذلك؟

الاعتذار عن الإمام البخاري في عدم إirاده الخطبة للكتاب، وعدم احتجازه بحديث: «كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» وحديث: «كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء» نعم، الحديثان ليسا على شرطه، وشرطه هنا أوسع من أن يكون شرطاً للتخريج في كتابه، وبين أن يكون شرطاً للعمل بالحديث وقبوله، فالحديثان ليسا على شرطه لا من حيث الاحتجاج ولا من حيث القبول، ولا من حيث الإيراد في الكتاب، فالحديثان، حديث «كل أمرٍ ذي بال» محكوم عليه بجميع طرقه وألفاظه بالضعف عند جمع من أهل العلم ممن هم أشد تساهلاً من الإمام البخاري فضلاً عنه، وإن حسن النووي وبعض أهل العلم لفظ "الحمد" فقط: «كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» حسنه النووي وبعض العلماء، لكن الأكثر على عدم ثبوت هذا الحديث بجميع طرقه وألفاظه، وممن ضعفه جملةً وتفصيلاً الألباني وغيره، وإن خرّجه ابن حبان في صحيحه؛ لأنه معروف بالتساهل.

المقدم: أحسن الله إليكم، قال الإمام زين الدين أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي في مقدمته فيما قرأناه فيما مضى نستكمل فيقول: ولي بحمد الله في الكتاب المذكور أسانيد كثيرة متصلة بالمصنف عن مشايخ عدة، فمن ذلك روايتي له عن شَيْخِي العلامة نفيس الدين أبي الربيع سليمان بن إبراهيم العلوي -رحمه الله تعالى-، قراءةً مِنِّي عليه لبعضه، وسماعاً لأكثره، وإجازةً في الباقي بمدينة تعز سنة (823هـ).

اجتمع في هذه الرواية عن هذا الشيخ القراءة على الشيخ التي يسميها أهل العلم العرض، والرواية بها جائزة اتفاقاً، "وسماعاً لأكثره" إن كان من الشيخ فهو أعلى درجات وطرق التحمل الذي هو السماع من لفظ الشيخ، وإن كان سماعاً لأكثره بقراءة غيره على الشيخ فهو عرضٌ أيضاً، وإجازةً في الباقي" فاجتمع في هذه الرواية ثلاثة من أنواع طرق التحمل، السماع والقراءة التي هي العرض والإجازة.

المقدم: قال: "أخبرنا به والدي وشيخنا الإمام الكبير شرف المحدثين موسى بن موسى بن عليّ الدمشقي المشهور بالغزولي، قراءةً مِنِّي عليه لجميعه، قال: أخبرنا به الشيخ المسند المعمر أبو العباس أحمد بن أبي

طالب الحَجَّار، إجازة للأول وسماعاً للثاني، ومنها روايتي له عن الشيخ الصالح الإمام ولي الله تعالى أبي الفتح".

هذه طريق أخرى يروي بها صحيح الإمام البخاري بعد أن ذكر الطريق الأول ذكر الطريق الثاني، ثم قال: "ومنها روايتي له عن الشيخ الصالح..." إلى آخره.

المقدم: قال: "ومنها روايتي له عن الشيخ الصالح الإمام ولي الله تعالى أبي الفتح محمد بن الإمام زين الدين أبي بكر بن الحسين المدني العثماني سماعاً عليه لأكثره، وإجازة لجميعه، والشيخ الإمام خاتمة الحفاظ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي، والقاضي العلامة الحافظ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي الشريف الحسني المكي قاضي المالكية بمكة المشرفة إجازة معينة منهم لجميعه -رحمهم الله تعالى-".

الإجازة المقصود بها الإذن بالرواية، والإجازة المعيّنة هي المراد بها تعيين الكتاب المُجاز، وتعيين أيضاً الطالب المُجاز، تعيين الطالب وتعيين الكتاب المُجاز به، فيقول المُجيز: أجزتُ أو أذنتُ لفلان بن فلان أن يروي عني كتاب كذا صحيح البخاري مثلاً، بخلاف الإجازة العامة التي ليس فيها تعيين لا للطالب ولا للكتاب، والإجازة الرواية بها سائغة وجائزة عند أهل العلم، لاسيما عند تعذر قراءة الكتب على الشيوخ لضيق أوقاتهم وكثرة الطالبين، توسعوا في قبول الرواية بالإجازة، لكن التوسع الذي هو في الحقيقة غير مرضي في الإجازة العامة، أن يجيز أهل بلده مثلاً، أو يجيز من قال: لا إله إلا الله، أو أجزت أهل الإقليم الفلاني، كل هذا توسع غير مرضي، لكن إذا أجاز شخصاً معيناً بكتاب معين والمُجاز من أهل الرواية اشترط ابن عبد البر أن يكون ماهراً بالصناعة، أقل الأحوال أن يكون له اهتمام وعناية بالعلم الشرعي، حينئذٍ تصح الإجازة وإلا فلا.

المقدم: قال: "وثلاثتهم أنبأنا به الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي المعروف بابن الرسام، قال: أنبأنا به أبو العباس الحَجَّار وأخبرني به عالياً..."

التقى مع السند الأول.

المقدم: قال: "وأخبرني به عالياً الشيخ الإمام زين الدين أبو بكر بن الحسين المدني المراغي، ولد شيخنا أبي الفتح..."

والد.

المقدم: في النسخة هنا ولد. "والد شيخنا أبي الفتح وقاضي القضاة مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي إجازة عامة، قال: أخبرنا به أبو العباس الحَجَّار قال:..."

التقى مع السندين السابقين.

لحظة.. "وأخبرني به عالياً" يعني بإسنادٍ عالٍ، والإسناد العالي عند أهل العلم ما قلَّت فيه الوسائط بين الراوي وبين النبي -عليه الصلاة والسلام-، يعني ما قل عدد رجاله فهو الإسناد العالي، وما كثر عدد رجاله فهو الإسناد النازل، وأعلى ما في الكتب الستة الثلاثيات، وفي البخاري منها اثنان وعشرون حديثاً ثلاثياً، وأنزل ما في البخاري

حديث واحد تساعي وفيه ثماني أيضًا، وأنزل ما في الكتب الستة حديث عند النسائي فيه أحد عشر راويًا، هذا حديث نازل جدًا يتعلق بسورة الإخلاص وفضلها، وعلى كل حال الثلاثيات في الصحيح، وهو الذي يهمننا اثنان وعشرون حديثًا جُلُّها عن المكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع، وهذا أعلى ما في الكتب الستة.

المقدم: من البخاري مباشرة؟

من البخاري إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- ثلاثة رواة، لكن لو صاروا أربعة صار أنزل خمسة أنزل إلى التساعي الذي هو أنزل ما في الصحيح.

المقدم: قال: "أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي الصوفي، قال: أنبأنا الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي، قال: أنبأنا به الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي."

مثل هذا الاسم حمويه وسيبويه ونفطويه المختار عند أهل اللغة أنه على هذه الصيغة مختوم بويه، وأهل الحديث يقول: حموية سيبوية نفطوية راهوية، وأما أهل اللغة فيقولون: راهويه سيبويه نفطويه حمويه، وأهل اللغة هم المرجع إليهم في هذا الباب كما هو معروف، والذي يجعل أهل الحديث لا يلفظون بويه يروون في الباب حديث أن ويه اسم من أسماء الشيطان فلا يريدون أن ينطقوا به، والحديث ضعيف جدًا لا يثبت.

المقدم: قال: "أنبأنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف القُريري، قال: أنبأنا به الإمام الكبير أبو عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري -رحمه الله تعالى-، ولكل واحد من هؤلاء المذكورين إلى البخاري أسانيد كثيرة بطرق متنوعة، ولي -بحمد الله- أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين يطول تعدادهم، اقتصرتها منها على هذه الطرق لشهرتها وعلوها."

صحيح البخاري رواه عن مؤلفه أكثر من تسعين ألفًا، اشتهر وانتشر في الآفاق، شهرته طبقت الآفاق، وتلقاه الناس بالقبول، وكثرت الأسانيد إلى مؤلفه، فما من عالم يهتم بالسنة إلا وله سند متصل بصحيح البخاري وغيره من كتب السنة مما يطول ذكره، وإن كانت المحافظة على الأسانيد في العصور المتأخرة بعد تدوين السنة واستقرارها في الكتب الفائدة منها العملية قليلة؛ لأنه لا يترتب عليها تصحيح ولا تضعيف، لا يترتب عليها قبول ولا رد، وإنما المحافظة عليها من قبيل المحافظة على خصيصة هذه الأمة، الأمة اختُصت بالأسانيد شرقًا لها، ولا يوجد إسناد متصل في أي أمة من الأمم إلى نبيها غير هذه الأمة زادها الله شرقًا وعلوًا ورفعة.

على كل حال أهل العلم يهتمون بالأسانيد ويرحلون إلى الأقطار من أجلها، وإن كانت فائدتها ما ذكرتم، وبالنسبة لي أنا على وجه الخصوص فأنا أروي صحيح البخاري -رحمه الله تعالى- وغيره من كتب السنة إجازة عن شيخنا العلامة المحقق حمود بن عبد الله بن حمود التويجري -رحمه الله تعالى-، رواية أو إجازة عن شيخه الفضلين الشيخ: عبد الله بن عبد العزيز العنقري والشيخ سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان -تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته-، وحقيقة ليس لي من إجازة ولا رواية إلا من طريق الشيخ -رحمه الله تعالى-، وكيفيني في ذلك أن

يكون واسطتي أو الواسطة بيني وبين الرسول -عليه الصلاة والسلام- مثل هذا الحبر العالم الزاهد الورع، والله المستعان.

وثبت الشيخ متداول بين الإخوان وبين طلبة العلم باسم "إتحاف النبلاء للرواية عن الأعلام الفضلاء" من أراد أن ينظر أسانيده بالتفصيل فليرجع إلى الثبوت المذكور، ويقع في أكثر من خمسين صفحة، ويوجد عند كل من أجازه الشيخ -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-.

المقدم: كيف طريقة إجازة الشيخ لكم يا شيخ كيف كانت؟

الشيخ -رحمه الله- نما إلى علمه -رحمه الله تعالى- أنني أرغب في الإجازة منه وإن لم أطلب منه مباشرة أن يجيزني، فبادرني -رحمة الله عليه-، فأعطاني الثبوت وقال: تأملهُ وتصفّحه واقرأه ثم تأتني إليّ بعد أسبوع لكي أجيزك به، فلما رجعت إليه حدثني مشافهة بالحديث المسلسل بالأولية «الراحمون يرحمهم الرحمن» وجرت عادة أهل العلم أنهم يبدؤون بهذا الحديث؛ لأنه مسلسل بالأولية، لكل راوٍ من رواته إلى الشيخ حمود بالنسبة لي، يقول: وهو أول حديث سمعته من شيخي فلان، وأنا أقول: وهو أول حديث سمعته من شيخي فلان، وهكذا إلى سفيان بن عيينة -رحمه الله- تابع التسلسل فيه إلى سفيان بن عيينة، وما فوقه تسلسله فيه نظر، وعلى كل حال بعد ذلك أجازني وأذن لي بالرواية لجميع الكتب المدونة في الثبوت الصحيحين والسنن والمسانيد وبعض الجوامع، والمصنفات وكتب شيخ الإسلام بن تيمية، وابن القيم، وكتب المذهب الحنبلي وغيرها من الكتب المزبورة في هذا الثبوت المشار إليه "إتحاف النبلاء بالرواية عن الأعلام الفضلاء".

المقدم: فيه أكثر من إسناد يا شيخ؟

فيه بالنسبة للشيخ يروي من طريقين، من طريق الشيخ عبد الله العنقري، ومن طريق الشيخ سليمان بن حمدان، وكلّ منهما يروي من طرق، كل من الشيخين يروي من طرق وهي مدونة.

المقدم: تصل إلى كم تقريباً العدد؟

والله ما حصرتها بالضبط لكن لكل واحدٍ منهما طرق متعددة.

المقدم: قال رحمه الله: "وسميت هذا الكتاب المبارك بـ(التجريد الصريح في أحاديث الجامع الصحيح) والمسؤول من الله -تعالى- أن ينفع بذلك، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يصلح المقاصد والأعمال بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وهذا حين الشروع -إن شاء الله-".

يقول المؤلف: "وسميت هذا الكتاب بالتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح" المقصود بالتجريد التخليص من الزوائد، الصريح الذي لا خفاء فيه ولا غموض، "لأحاديث الجامع الصحيح" يعني للإمام البخاري، "والمسؤول من الله -تعالى- أن ينفع بذلك، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يصلح المقاصد والأعمال" نعم لأن العبرة بالمقاصد، وليست العبرة بالمظاهر، «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأبدانكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» وأول حديث في الصحيح حديث «الأعمال بالنيات»، فعلى الإنسان لاسيما طالب العلم أن يتقصد نيته، وأن يكون ديدنه اللهج بسؤال الله -سبحانه وتعالى- أن يصلح مقصده؛ لأن العلم الشرعي من علوم الآخرة المحضة التي لا

يجوز التشريك فيها بغير الله - سبحانه وتعالى -، بل على طالب العلم أن يحسن نيته التي لا يجوز للمسلم أو لطالب العلم أن يشرك فيها مع الله - سبحانه وتعالى - غيره.

يقول المختصر: "بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين" السؤال بجاه النبي - عليه الصلاة والسلام - لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون قَسَم بجاه النبي - عليه الصلاة والسلام -، والإقسام على الله - سبحانه وتعالى - بمثل هذا لا يجوز، بل منهي عنه عند جماهير العلماء، إذ لا يجوز الإقسام بغير الله - سبحانه وتعالى -، ويحتمل أيضًا أن يكون يَسْأَلُ الله - سبحانه وتعالى - به، وهذا وإن جَوَّزه طائفة من الناس، ووُجد في دعاء كثيرٍ منهم، لكن ما روي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - في ذلك كله ضعيف بل موضوع، وأشار إلى ذلك شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في كتابه: الموسوم بقاعدة جلية في التوسل والوسيلة فعلى الإنسان أن يجتنب مثل هذه الأساليب التي فيها شيء من المخالفة، وفيها شيء من الخروج من السنة إلى غيرها.

يقول: "وهذا حين الشروع - إن شاء الله تعالى -"، يعني في الاختصار، بدءًا بالباب الأول، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

(الحلقة الخامسة)

يقول: "وهذا حين الشروع -إن شاء الله تعالى-"، يعني في الاختصار بدءًا بالباب الأول كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

المقدم: أحسن الله إليك يا شيخ، ذكر المؤلف بجاه سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وأشرت إلى قضية الجاه، لكن نسمع في كلام بعض المتأخرين ممن ينتسبون إلى العلم التسويد، يقول: سيدنا محمد أو سيدنا أبو بكر، أو سيدنا عمر، وبعضهم ينكر -بعض الإخوان- ينكر عليهم وبعضهم يجوز مثل هذا، ما أدري، ما رأيكم -أحسن الله إليكم- في التسويد سواء للنبي -صلى الله عليه وسلم- أو للصحابه أو من بعدهم؟

ثبت عنه -عليه الصلاة والسلام- أنه قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» وثبت عنه أنه قال: «السيد الله» فإذا لمس من الأسلوب والتعبير الغلو والمبالغة فينبغي أن يقال: «السيد الله»، وإذا أنزل النبي -صلى الله عليه وسلم- في منزلته اللاتقة به، وقيل: هو سيد الخلق، لا شك أنه سيد الخلق، وهو الذي يقول -عليه الصلاة والسلام-: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» لكن هذا فيما للإنسان فيه سعة، أما الأمور المتعبد بها لا يجوز أن يضاف عليها أي كلمة، فلا يقال في التشهد مثلاً: وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله...؛ لأن هذا متعبد بلفظه، هذا ذكر متعبد بلفظه، لكن إذا قلت: سيدنا رسول الله، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد، لا إشكال في ذلك؛ لأنه سيد ولد آدم، وكذلك الصحابة لا شك أنهم سادة لما اشتملوا عليه، ولما اتصفوا به من السيادة في الدين والإمامة فيه، ينبغي أن ينزه هذا اللفظ الذي فيه شيء من التعظيم والتبجيل، فلا يطلق على منافق أو على فاسق، وما أشبه ذلك، أما لا شك أن المسلم النقي الورع والعالم لا شك أنهم سادة، وأما الجاهل فليسوا بسادة.

المقدم: ما يُنكر يا شيخ على من قال: سيدنا عمر؟

ما فيه إشكال في التعبير العادي، لا إشكال فيه، لكن ما تُعبد بلفظه لا، ينبغي أنه إذا اشتق أو لمس من تعبير الشخص أنه ينزل هذا الشخص فوق منزلته فينبغي أن يقال: «السيد الله» حسماً للمادة؛ لأن الغلو يوصل إلى ما لا تحمد عقباه.

المقدم: أحسن الله إليكم، ذكر المؤلف في خطبته أيضاً التزامه بالنقل عن الإمام البخاري كما قال فإن قال: عن أنس قال هو: عن أنس، إن قال: عن أنس بن مالك قال: عن أنس بن مالك، هل يعني هذا أن الكتب ومن نقل عن أهل السنة في هذا أنه ينقل بنفس اللفظ، فمثلاً: عن ابن عمر يقول عن ابن عمر ولا يحق له أن ينقل فيقول: عن عبد الله بن عمر، وإذا كان الصحابي -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أو أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال، هل ألزم بهذا النقل كما هو أم يحق لي التغيير؟

أقول مثل هذا الالتزام قدر زائد على المطلوب، وهو زيادة في التحري والتثبت والدقة والأمانة في النقل، لكن لو غير فقال: عن أنس أو عن أنس بن مالك لا فرق؛ لأن الذات واحدة في المقصود، وبحث أهل العلم إبدال الرسول بالنبي والعكس، لا شك أنه إذا تُعبد باللفظ لا يجوز التغيير، ولذا رد النبي -عليه الصلاة والسلام- على البراء في حديث ذكر النوم: "ورسولك الذي أرسلت" قال: «لا، ونيبك الذي أرسلت» لكن لو قال عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو قال عن نبي الله -عليه الصلاة والسلام- لا فرق؛ لأن الذات التي تُسبب إليها الكلام

واحدة، الذات واحدة، فلا فرق بين رسول الله -عليه الصلاة والسلام- باعتبار ذاته التي قالت هذا الكلام، ولا نبي الله -عليه الصلاة والسلام-، لكن من حافظ على الألفاظ التي اعتمدها في الأصل لا شك أنه زيادة في التثبت والتحري. يبحث أهل العلم أيضًا الزيادة في نسب الشيخ، إذا قال: حدثنا محمد فهل للإنسان أن يقول: قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار، وهو قال: حدثنا محمد فقط، وهو يجزم بأنه محمد بن بشار، أهل العلم يقولون: الورع ألا يفعل ذلك، بل يقتصر على ما قاله الإمام، وإذا أراد أن يزيد فليسلك الجادة المتبعة عند أهل العلم، فليقل: قال الإمام البخاري حدثنا محمد يعني ابن بشار أو هو ابن بشار؛ ليدل على أنه هو الذي أضاف هذه الكلمة، وليست من قول شيخه الذي رآه هذا الخبر وهكذا.

لا شك أن هذا من زيادة تحريهم وتثبتهم، وإلا فالذات ما تتغير سواء نسبت أو لم تتسب، لكن لا شك أنه زيادة على القدر الذي رآه شيخه، الشيخ قال: حدثني محمد، أنت تعرف أن محمدًا تجزم مائة بالمائة أن محمدًا هو المقصود به ابن بشار، نعم لك أن تزيد في نسبه لكن لا تضعه إلى من حدثك، فتفصل بين كلامه بكلامٍ يُعرف أنه من زيادتك، فتقول: يعني ابن بشار، أو هو ابن بشار وهكذا.

المقدم: ولذلك أهل العلم يسمون حديث ابن مسعود: حديث الصادق المصدق، هل قوله: وهو الصادق المصدق هذا اللفظة عن ابن مسعود -رضي الله عنه-؟

بلا شك، حدثني الصادق المصدق يقصد به الرسول -عليه الصلاة والسلام- هي من لفظ ابن مسعود. **المقدم: ومن نقل: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بدون قول ابن مسعود: حدثني الصادق المصدق؟** هذا الكلام لا يتغير، والصادق المصدق هو -عليه الصلاة والسلام-، مثل لو قال: رسول الله أو نبي الله، لكن المحافظة على اللفظ الوارد في الأصل أمرٌ عند أهل العلم معتبر، ويعتنون به كثيرًا؛ للدقة وزيادة التثبت والأمانة في النقل؛ لئلا يجرؤ أحد لو فُتح مثل هذا الباب أن يغيّر ما يترتب على تغييره تغييرٌ في المعنى، لو فُتح الباب للناس كلهم أن يتصرفوا لاسيما في الكتب المدونة المكتوبة، يعني لو فُتح المجال لتعرضت هذه الكتب إلى التغيير والتبديل؛ لأنه ليس الناس كلهم على مستوى واحد من الفهم والإدراك، ولذا جمهور العلماء يجيزون الرواية بالمعنى، ومع ذلك لا يجيزونها في الكتب في المصنفات، تنقل من صحيح البخاري بالمعنى لا يجوز لك أن تنقل بالمعنى، لكن فيما رويته بالمشافهة عن أحد يجوز أن ترويه بالمعنى؛ لأنه لو تطرقت الرواية بالمعنى إلى الكتب والمدونات لمسخت هذه الكتب وهذه المدونات، كل واحد يزيد بالمعنى، وواحد ينقص بالمعنى، واحد يفهم غير فهم الآخر، ثم بعد ذلك تضع هذه الكتب، بل لا بد إذا نُقل من هذه الكتب من مصنف إلى مصنف لا بد أن يُنقل بلفظه؛ لأن الرواية بالمعنى إنما أُجيزت لحاجة، ومادام اللفظ عندنا بالحرف لا حاجة إلى الرواية بالمعنى، فانتقت الحاجة فانتفى الحكم.

المقدم: ثم قال بعد ذلك: "كتاب بدء الوحي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟" ثم ساق الحديث.

الكتاب الصحيح بكتاب بدء الوحي، فليس من وضع الإمام -رحمه الله تعالى-، ولذا قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: لم يستفتح المصنف بدء الوحي بكتاب؛ لأن المقدمة لا تُستفتح بما يُستفتح به غيرها؛ لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها، ولفظ باب أيضًا بعد ذلك لا يوجد عند أبي ذر والأصيلي وثبت في رواية غيرهما، وبالمناسبة أبو ذر والأصيلي من رواة الصحيح، ذكرنا سابقاً أن الصحيح رواه عن مؤلفه أو تلقاه عن مؤلف أكثر من تسعين ألفاً، واشتهر، واستفاض في البلدان والأقطار، وحمله الخالفون عن السالفين بروايات متعددة، وهذه الروايات يوجد في بعضها ما لا يوجد في بعض. ولذا يستشكل كثير من طلبة العلم الإكثار من ذكر أبي ذر في الشروح، ويذهب وهله إلى أنه الصحابي الجليل، حتى استشكل بعضهم أن ذكر أبي ذر في صحيح البخاري أكثر من ذكر أبي هريرة، وقد سئلت مراراً عن هذا السؤال، ذكر أبي ذر في صحيح البخاري ويقصد بذلك الشروح عند الشراح أكثر من ذكر أبي هريرة، والمجمع عليه أن أبا هريرة هو أكثر الصحابة على الإطلاق رواية للحديث.

فنقول: أبو ذر هذا عبد بن أحمد الهروي راوي الصحيح، وروايته هي أنقن الروايات وأضبطها، ولذا اعتمد عليها الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-، والذين أدخلوا المتن مع الشرح أدخلوا متناً لا يناسب الشرح، ولذا يوجد في كثير من المواضع قوله ولا يوجد في المتن، ويوجد في المتن ألفاظ تحتاج إلى شرح هي من روايات أخرى غير روايات أبي ذر ولا يوجد لها شرح في فتح الباري وأمثاله ممن اعتمد على رواية أبي ذر.

على كل حال الكتاب من وضع الطابعين وليس من وضع.. حتى لا يوجد في شيء من الروايات كتاب بدء الوحي، ولذا نص الحافظ على أن المصنف لم يستفتح بدء الوحي بكتاب، أما الباب باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهذا لا يوجد أيضًا عند أبي ذر والأصيلي، لكنه موجود في غيرهما من الروايات. والباب في الأصل اسم لما يُدخل معه ويُخرج منه، وهو في عرف المؤلفين اسم لما يضم فصولاً ومسائل غالباً، وهو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب، ويجوز فيه التتوين والقطع عما بعده، ويجوز أيضًا تركه للإضافة إلى الجملة التالية، وجوز الكرمانى الشارح التسكين على سبيل التعداد للأبواب فلا يكون له حينئذٍ إعراب.

و"بدء الوحي" روي بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همزٍ مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور، قاله عياض، والوحي في اللغة: الإعلام في خفاء، ويطلق أيضًا على الإلهام، وشرعاً الإعلام بالشرع، ويطلق ويراد به اسم المفعول أي الموحى، وهو كلام الله المنزل على رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وقد اعترض بعضهم على المؤلف -رحمه الله تعالى- فقال: لو قال: كيف كان الوحي لكان أحسن؟ لأنه تعرّض فيه لبيان كيفية الوحي، لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط، وأجيب بأن المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أي تعلق كان، وعطف في الصحيح على الترجمة وقول الله -عز وجل-: **{إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ}** [سورة النساء 163] وقول مرفوع عطفاً على باب، أو مجرور عطف على الجملة التي أضيفت إلى الباب، والتقدير: باب معنى قول الله -تعالى- كذا؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، وحينئذٍ يقال: باب كيف كان بدء الوحي؟ وباب معنى قول الله -تعالى- كذا.

المقدم:.....

هذا في الأصل، لكن الآية لا بد منها؛ لأنها هي التي الشاهد منها أوضح من الحديث للباب، وسيأتي ما ذكره بعض أهل العلم من أن الحديث لا تعلق له بالترجمة أصلاً، فإثبات الآية أولى من إثبات الحديث.

المقدم: يعني ننبه الإخوان إلى تغيير مسمى هذا الباب بناءً على الأصل الموجود؟

الآية مناسبة جداً للباب، ولذا حذفها من المؤلف غير متجه، نعم هي لا توجد في المختصر، لكن إثباتها أمر لا بد منه، قوله: **{إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ}** [سورة النساء 163] الآية، قدّم ذكر نوح لأنه هو أول رسول، فلا يرد آدم -عليه السلام-، وإن اعترض العيني على ذلك فقال: "الذي يظهر من الجواب الشافي عن هذا أن نوحاً -عليه السلام- هو الأب الثاني، وجميع أهل الأرض من أولاده الثلاثة إلى قوله تعالى: **{وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ}** [سورة الصافات 77] على كل حال هذا الاعتراض وإن استظهره العيني لكن يبقى أن كون الإشادة بالأب الثاني لا تعني إهمال الأب الأول، نعم فلا يندفع الإشكال، فتقديم نوح؛ لأنه أول رسول أولى، ومناسبة الآية للترجمة واضح، من جهة أن صفة الوحي إلى نبينا -صلى الله عليه وسلم- توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين.

نعم اقرأ الحديث.

"قال رحمه الله: عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: **«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»**."

هذا الحديث حديث عمر في الأعمال بالنيات استشكل واعتُرض على الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في إدخاله هذا الحديث في ترجمة بدء الوحي، حتى قال بعضهم: إنه لا تعلق له بالباب أصلاً، ولذا فإن الخطابي في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه أخرجاه قبل الترجمة؛ لاعتقادهما أنه إنما أورده للتبرك به فقط، أو ليكون بمثابة الخطبة للكتاب قبل الشروع في مقصود الكتاب، وقال ابن رشيد -رحمه الله-: لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه، في هذا التأليف، ونقله الحافظ في الفتح عن ابن رشيد.

ونقل ابن بطل عن أبي عبد الله بن النجار قال: التبويب يتعلق بالآية والحديث معاً، ولذا قلنا: أن حذف الآية من الباب لا وجه له، بل ينبغي أن تثبت الآية، التبويب يتعلق بالآية والحديث معاً؛ لأن الله -تعالى- أوحى إلى الأنبياء ثم إلى محمد -صلى الله عليه وسلم- أن الأعمال بالنيات؛ لقوله تعالى: **{وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ}** [سورة البينة 5] وقال ابن المنير في أول التراجم: كان مقدمة النبوة في حق النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الله -تعالى- بالخلوة في غار حراء، فناسب الافتتاح بحديث الهجرة، وقال ابن حجر: ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحي السنة صدره ببدء الوحي، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال.

يقول ابن حجر: ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً، مع هذه المناسبات التي أبداه ابن رُشيد وغيره وما نقل عن أبي عبد الله بن النجار، وما قاله ابن حجر من المناسبة البديعة لا يليق الجزم بأن الحديث لا تعلق له بالترجمة أصلاً.

والحديث يذكر أهل العلم أن له سبباً، يقول ابن دقيق العيد: نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة، وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، فلهذا خُصَّ في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به، وقصة المهاجر رواها سعيد بن منصور والطبراني عن ابن مسعود، قال ابن حجر: قصة المهاجر إسنادها صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، يقول: ولم أرَ في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك.

وعلى كل حال الحديث صحيح متفقٌ عليه، مخرَّجٌ في الصحيحين وغيرهما من دواوين الإسلام المشهورة في السنن والمسانيد والجوامع وغيرها، يقول ابن حجر: "ثم إن هذا الحديث متفقٌ على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهم من زعم أنه في الموطأ، مغترّاً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك". قلتُ: لكنه في الموطأ، هو في الموطأ من رواية محمد بن الحسن الشيباني، في باب النوادر من كتاب السير في أواخر الكتاب.

يقول السيوطي في تنوير الحوالك: رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة فيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت، منها حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» وبذلك يتبين صحة قول من عزا روايته إلى الموطأ ووهم من خطأه في ذلك.

والحديث مع ذلك حديثٌ فردٌ، فردٌ مطلق تفرد بروايته عمر بن الخطاب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتفرد بروايته عنه علقمة بن وقاص الليثي، وتفرد بروايته عنه محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرد بروايته عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وعنه انتشر انتشاراً بالغاً حتى نُقِلَ عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي أنه قال: كتبت من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى، يقول ابن حجر: قلتُ: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذُ طلبت الحديث إلى وقتي، فما قدرت على تكميل المائة، وقد تتبعت طرق غيره فزادت على ما نقل عن تقدم، وأطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يُعرَف إلا بهذا الإسناد، قال ابن حجر: وهو كما قال، نفي الخلاف على إطلاقه، أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد أو لا يُعرَف إلا بهذا الإسناد هو كما قال لكن بقيدتين: أحدهما: الصحة، والثاني: السياق؛ لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده، وورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية، كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم: «**يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ**»، وحديث ابن عباس: «**ولكن جهاد ونية**» وحديث أبي موسى: «**من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**» متفقٌ عليهما، وحديث ابن مسعود: «**رب قتل بين الصفين الله أعلم بنيته**» أخرجه أحمد، وحديث عبادة: «**من غزا وهو لا ينوي إلا عقلاً فله ما نوى**» أخرجه النسائي، إلى غير ذلك مما يتعسر حصره.

وإطلاق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد كلام صحيح، لكن بالقيدين اللذين ذكرهما ابن حجر، الصحة؛ لأنه ورد من طرق عن جمع من الصحابة لكنه لا يثبت، وورد بسياق أو بألفاظ أخرى في مناسبات كثيرة غير السياق الذي أورده به عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أنه حديث متواتر، إلا إن حمل على التواتر المعنوي فيحتمل، حمل على التواتر المعنوي فالأحاديث التي ذكرت في النية وأهميتها تبلغ حد التواتر، بمجموعها تبلغ حد التواتر، وإن كانت مفرداتها لا تصل إلى ذلك.

المقدم: هذه القاعدة تقول أن كل حديث وجدت له طرق غير صحيحة لا يعتبر بها ولا تعد طرق الحديث؟

أولاً: الحديث إذا صح وثبت عند أهل العلم لا نحتاج له إلى طرق، الأمر الثاني: أن الطرق منها ما يعتد به ويلجأ إليه عند الحاجة، وذلكم إذا كان الضعف غير شديد، إذا أردنا تقوية الحديث من الضعيف إلى الحسن لغيره فإننا نلجأ إلى مثل هذه الطرق إذا كان ضعفها غير شديد، أما إذا كان ضعفها شديد فوجودها مثل عدمها.

المقدم: أحسن الله إليك يا شيخ ذكرتم أن الحديث رواه عن عمر علقه وهو غريب مطلق، لماذا لم يروه عن عمر إلا علقمة رغم أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حدث بالحديث على المنبر، وورد هذا في سند الحديث أنه حدث به أو سمعت عمر بن الخطاب وهو على المنبر؟

نعم الحديث فُرِّدَ مطلق لم يثبت عن النبي -عليه الصلاة والسلام- إلا من طريق عمر، ولا عن عمر إلا عن علقمة، وعلقمة يقول: سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يقول..

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

(الحلقة السادسة)

وعلقمة يقول: سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يقول، ولا يمنع اكتفاء الأئمة المصنفين بطريق واحد، وترك غيره من الطرق إذا قامت به الحجة، وإلا فأين ذهبت الأحاديث التي يحفظها الأئمة؟ منهم من يحفظ سبعمائة ألف حديث، هذه طرق، منهم من يحفظ ستمائة ألف حديث، هذه أيضًا طرق، الحديث الواحد ربما يُروى من مائة طريق فيسمى أحاديث، هذه الطرق أين ذهبت؟ لو بحثنا عنها في دواوين الإسلام الموجودة ما وجدنا منها إلا الشيء القليل، الأئمة بمجموعها معصومة من أن تُخلَّ بشيء من دينها، فإذا ثبت الحديث عند بعضهم اكتفوا به، فلا يمنع أن يكون قد سمعه عن عمر جمعٌ غفير، واكتفوا بنقل علقمة؛ لأنه مما تثبت به الحجة، ويقوم عليه الأمر. عرف بهذا أيضًا غلط من زعم أن التعدد شرط لصحة الحديث أو شرط للبخاري في صحيحه كما يومئ إليه كلام الحاكم، وهو مذكور عن البيهقي، ويقرره ابن العربي والكرماني الشارح وغيرهم، ولهذا يقول الصنعاني في نظم النخبة لما ذكر العزيز:

وليس شرطاً للصحيح فاعلم وقيل: شرطٌ وهو قول الحاكم
وفي بعض النسخ من نظم النخبة قال:

وليس شرطاً للصحيح فاعلم وقد رمي من قال بالتوهم
هذا الحديث فردّ مطلق، لا يروى عن النبي -عليه الصلاة والسلام- بسندٍ صحيح إلا عن عمر، ولا عن عمر إلا عن طريق علقمة بن وقاص إلى آخر الطبقات الأربع، فكيف يقول من يقول أن تعدد الرواة شرط لصحة الخبر؟! وأول حديث في صحيح البخاري ينقض هذا الشرط ويبطله، وآخر حديث كذلك حديث أبي هريرة: «كلمتان خفiftان **على اللسان**... إلى آخره، مثل حديث «**الأعمال بالنيات**» سواء بسواء، فرد في أربع طبقات، وفي الخامسة انتشر، مثل حديث الأعمال بالنيات وكأنهما سيقا للرد على هذه الدعوى، وغير ذلك من غرائب الصحيح. المقصود أن كون الحديث فرد لا يروى إلى من طريق واحد لا يقدح فيه، فهذا الحديث مما تُلقَى بالقبول، وقال شيخ الإسلام وغيره بقطعية هذا اللفظ، وقد تواتر عن الأئمة النقل في تعظيم قدر هذا الحديث، فقل: ليس في أخبار النبي -صلى الله عليه وسلم- شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث، واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحمزة الكفاني على أنه ثلث الإسلام، ومنهم من قال: ربعة، وقال ابن مهدي: يدخل في ثلاثين باباً من العلم، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً وقال ابن مهدي أيضًا: ينبغي أن يُجعل هذا الحديث رأس كل باب، لذا يقول الشاعر:

عمدة الدين عندنا كلماتٌ مسندات من قول خير البرية
اترك المشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعلمن بنية

هذه الأحاديث الأربعة يدور عليها الإسلام فيما قرره أهل العلم، وجه البيهقي كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه، فالنية أحد أقسامها الثلاثة بل أرجحها؛ لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها، ولذا ورد في الحديث: «نية المؤمن خيرٌ من عمله» والحديث فيه كلام لأهل العلم، بل هو مضعّف عند جمعٍ منهم، ولو

ثبت لا شك أن العمل بدون نية مرجوح بالنسبة للنية بدون عمل؛ لأن كثيرًا من الناس ينوي الخير ولا يستطيعه يثبت له أجره، لكن إذا عمل الخير بدون نية لا أجر له كما هو معروف.

المقدم: من خلال النسخة الموجودة والتي نصحنها الإخوة المستمعين أن يتابعوا معنا الطبعة أشرتم في البداية إلى ضرورة الرجوع إلى الأصل، وإضافة الآية ليستقيم المعنى، هناك كتب في البداية رقم (1) ولم يكتب باب في هذه النسخة هذا الترقيم هل هو يغني عن الأبواب أم أن هذه النسخة ليس فيها باب؟
الأصل ما فيه، في رواية أبي ذر والأصلي ما فيه، لكن في الروايات الأخرى توجد كلمة باب، فلعله اعتمد على رواية أبي ذر.

المقدم: في آخر الحديث مكتوب أطرافه ثم ذكر ترقيماً، ما المقصود بأطراف الحديث هنا؟
يعني وروده في صحيح البخاري في المواضع بالأرقام المذكورة.

المقدم: الحديث لم يروه إلا عمر -رضي الله عنه- كما ذكرتم، ومع ذلك هناك اختلاف في بعض ألفاظ الحديث، هل يعني هذا أنه سمعه أكثر من مرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؟

قد يكون مرّد هذا الاختلاف إلى من رواه من بعد يحيى بن سعيد، قد يكون مرّد هذا الاختلاف في الألفاظ يرجع إلى من رواه بعد يحيى بن سعيد؛ لأنه عنه انتشر، والرواية بالمعنى عند أهل العلم جائزة بشروطها، رواية الحديث بالمعنى تجوز عند أهل العلم عند جمهور العلماء بشروطها: أن يكون الراوي عالماً بمدلولات الألفاظ وما يحيل المعاني، أما إذا لم يكن كذلك فإنه لا يجوز له أن يروي بالمعنى، بل يجب عليه أن يأتي بلفظ الحديث.
إن رأيت قبل الدخول في المفردات أن نشير إلى أن أحد وجهي التقسيم محذوف في الحديث، وهو وارد وثابت من رواية البخاري عن الحميدي، أحد وجهي التقسيم، ما معنى هذا؟ الحديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» الوجه الأول من أوجه التقسيم: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» وهذه محذوفة في هذا الموضع ومذكورة في مواضع أخرى، إنما ذكر الوجه الثاني من أوجه التقسيم، والذي يغلب على الظن أن الحذف من الإمام نفسه من البخاري، من الإمام البخاري نفسه.

المقدم: وهو موجود في الأصل بهذا اللفظ؟

في الأصل موجود بهذا اللفظ، محذوف في الأصل، محذوف في الأصل في الموضع الأول هنا، لكن في مواضع لاحقة موجود، فلماذا حذفه الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-؟ الذي يغلب على الظن أن الحذف من الإمام البخاري؛ لأنه ثابت من رواية الحميدي، فالسبب في ذلك أن الوجه الأول من أوجه التقسيم الذي حذفه البخاري يوحى بالتركيز، وأن الإمام البخاري قصد -ولو من بُعد- بتأليفه هذا الكتاب الهجرة إلى الله ورسوله، وإنما أراد أو قصد حذف هذه الجملة مجانبية للتركيز التي لا يناسب ذكرها في هذا المقام، وذلك أن الجملة المحذوفة تُشعر بالقرب المحضة، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده الحصر بالقرب أو لا؟ وكان مذهب الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- جواز اختصار الحديث، وهو قول كثير من العلماء شريطة ألا يتعلق المذكور بالمحذوف، يعني

لا يحتاج إلى المحذوف لبيان المذكور، شريطة أن لا يتعلق المذكور بالمحذوف، وأن يكون الراوي في منزلة بحيث لا يُنْهَم بالتقصير وعدم الضبط إذا حذف أو الزيادة في الخبر إذا رواه تاماً.

والإمام البخاري منزلته أكبر من أن يُنْهَم بأنه حذف أو لم يضبط أو لم يتقن أو أخلّ بشيء من الحديث أما إذا كانت منزلة الراوي الذي اختصر الحديث بحيث لو سُمع مرةً تاماً ومرةً ناقصاً يتهم بأنه لم يضبط الحديث بل أخل ببعضه إذا رواه ناقصاً، أو زاد فيه من عنده مما لم يثبت، بل وهم فيه فيما إذا رواه تاماً، ومنزلة الإمام -رحمه الله تعالى- تربو على ذلك.

مفردات الحديث: "إنما" أداة حصر، وإفادتها للحصر بالمنطوق وضعاً حقيقياً خلافاً لمن زعم أنها تفيد بالمفهوم عُرْفاً لا وضعاً مجازاً لا حقيقة، وهي بمثابة الاستثناء بعد النفي كما في قوله تعالى: **{إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** [سورة التحريم 7] وقوله: **{وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** [سورة الصافات 39]، فكون الآية جاءت مرةً **{إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** [سورة التحريم 7]، ومرةً **{وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}** [سورة الصافات 39]، دلّ على أن: "إنما" بمثابة ما وإلا، وكقوله: **{فَإِنَّمَا عَلَى رُسُولِنَا الْبَلَاغُ}** [سورة التغابن 12]، مع قوله: **{وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ}** [سورة العنكبوت 19]، فهي مثل ما وإلا، مثل الإثبات بعد النفي سواء بسواء.

ويستفاد الحصر أيضاً من جهة ثانية في الخبر، وهي تعريف جزئي الجملة «**إنما الأعمال بالنيات**» ف (أل) في الأعمال للاستغراق، أي جميع الأعمال بالنيات، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، الأعمال والنيات، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحاداً، أي كل عمل بنية كل عمل لا بد له من نية، كما في قولهم: ركب القوم دوابهم، المقصود أن جميع القوم ركبوا دابة واحدة؟ أو ركبوها على التعاقب ركبوا واحدة ثم ركبوا واحدة؟ لا، كل واحد ركب واحدة، وهذا ما يقتضيه مقابلة الجمع بالجمع.

و"الأعمال" أي جميع الأعمال البدنية، قليلها وكثيرها، فرضها ونفلها، الصادرة من المكلفين صحيحة أو مجزئة إذا كانت مصاحبة للنيات. يقول الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- في شرح البخاري: الفعل: من الناس من يقول: هو مرادف للعمل، ومنهم من يقوله: هو أعم من العمل، فمن هؤلاء من قال: الفعل يدخل فيه القول وعمل الجوارح، والعمل لا يدخل فيه القول عند الإطلاق، ويشهد لهذا قول عُبيد بن عمير: ليس الإيمان بالتمني ولكن الإيمان قولٌ يُفعل وعملٌ يُعمل، يعني القول يدخل في الفعل ولا يدخل في العمل على هذا، خرّجه الخلال.

ومنهم من قال: العمل ما يحتاج إلى علاج ومشقة، والفعل أعم من ذلك، ومنهم من قال: العمل ما يحصل منه تأثير في المعمول، كعمل الطين أجراً، والفعل أعم من ذلك، كل هذا من كلام الحافظ ابن رجب -رحمه الله- وما يليه أيضاً، ومنهم من قال: العمل أشرف من الفعل، فلا يطلق العمل إلا على ما فيه شرف ورفعة بخلاف الفعل، فإن مقلوب عمل لَمَع، ومعناه ظهر وأشرف، وهذا فيه نظر، يقول الحافظ ابن رجب -رحمه الله-: وهذا فيه نظر، لماذا؟ يقول: فإن عمل السيئات يسمى أعمالاً، كما قال تعالى: **{مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ}** [سورة النساء 123] وقال: **{مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا}** [سورة غافر 40]، ولو قيل عكس هذا لكان متوجّهاً، فإن الله تعالى إنما يضيف إلى نفسه الفعل كقوله تعالى: **{وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ}** [سورة إبراهيم 45]، **{أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ}**

[سورة الفجر 6]، **«لَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ»** [سورة الفيل 1] **«إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»** [سورة الحج 18]، وإنما أضاف العمل إلى يديه كما قال: **«أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمَلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا»** [سورة يس 71]، وليس المراد هنا الصفة الذاتية بغير إشكال، وإلا استوى خلق الأنعام وخلق آدم -عليه السلام-، واشتق سبحانه لنفسه أسماء من الفعل دون العمل، قال تعالى: **«إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ»** [سورة هود 107].

ثم قال ابن رجب -رحمه الله تعالى- في موضع آخر من شرحه للبخاري: إن العمل يتناول القول، ويعتبر له النية، وأخرج أو صرح أبو عبيد القاسم بن سلام، النسخة المطبوعة من شرح ابن رجب، فيها خرَّج وصوابها صرح. صرح أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الطلاق له بدخول القول في العمل، وأن الأقوال تدخل في قوله -صلى الله عليه وسلم-: **«الأعمال بالنيات»** وأبو عبيد محله من معرفة لغة العرب المحل الذي لا يجهله عالم، هذا كلام ابن رجب -رحمة الله عليه-.

يقول: وقد اختلف الناس لو حلف لا يعمل عملاً أو لا يفعل فعلاً، فقال: قولاً هل يحنث أو لا؟ وكذا لو حلف ليفعلن أو ليعملن هل يبر بالقول أم لا؟ وقد حكى القاضي أبو يعلى في ذلك اختلافاً بين الفقهاء، وذكر في كتب الأيمان له أنه لا يبر ولا يحنث، لكن هل سبب ذلك أن القول لا يدخل في العمل، أو سببه أمر آخر وهو أن الأيمان والنذور مردها إلى الأعراف؟ نسمع ما يقوله الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى-: وأخذه من رواية أبي طالب وأخذه يعني القاضي أبا يعلى أخذ ما ذكره من رواية أبي طالب عن أحمد في رجل طلق امرأته طلاقاً واحدة ونوى ثلاثاً، قال بعضهم: له نيته، ويحتج بقوله: **«الأعمال بالنيات»** قال أحمد: ما يشبه هذا بالعمل، إنما هذا لفظ المرجئة يقولون: القول هو عمل، لا يحكم عليه بالنية، ولا هو من العمل، الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- إنما ألمح إلى أمر مهم، وهو أن تفسير العمل بالقول أو القول بالعمل هو قول المرجئة؛ لأن من المرجئة من يقول من يوافق السلف على أن الإيمان قولٌ وعمل، الإيمان اعتقاد وعمل، فيجزم بأن أو يفسر العمل هنا بالقول، فلا يخرج عن مذهب المرجئة، والإمام أحمد -رحمه الله تعالى- إنما يريد بهذا الكلام الرد على من يفسر العمل في قول السلف في معنى الإيمان بالقول، وأن القول عمل ويكفي في مسمى الإيمان.

يقول: إنما هذا لفظ المرجئة يقولون: القول هو عمل لا يحكم عليه بالنية، ولا هو من العمل. هذا كلام الإمام -رحمه الله تعالى-، قال ابن رجب: وهذا ظاهرٌ في إنكار تسمية القول عملاً بكل حال، وأنه لا يدخل تحت قوله: **«الأعمال بالنيات»** يقول: وكذلك ذكر أبو بكر عبد العزيز بن جعفر في كتاب السنة، قال ابن رجب: وهذا على إطلاقه لا يصح، فإن كنايات الطلاق كلها أقوال، ويعتبر لها النية، وكذلك ألفاظ الأيمان والنذور أقوال ويعتبر لها أيضاً النية، وألفاظ عقود البيع والنكاح وغيرها أقوال وتؤثر فيها النية عند أحمد، كما تؤثر النية في بطلان نكاح التحليل، وعقود التحيل على الربا، وقد نص أحمد -رحمه الله- على أن من أعتق أمته وجعل عتقها صداقها أنه يعتبر له النية، فإن أراد نكاحها بذلك وعتقها انعقاداً بهذا القول، فأرجعه إلى النية، وكذلك ألفاظ الكفر المحتملة تصير بالنية كفراً، واستدل القاضي أبو يعلى على عدم الحنث بذلك بأن الأيمان يرجع فيها إلى العرف، والقول لا يسمى عملاً في العرف، نعم جمهور العلماء يردون الأيمان والنذور إلى الأعراف، فمن حلف لا يمس دابةً مثلاً

ووضع يده على ظهرها ومس شعرها يحنث؛ لأنه عرفاً يعد قد مس هذه الدابة، وإن كان الشعر في حكم المنفصل، لكن العرف يجعل هذا العمل يُحَنِّثُهُ؛ لأنه مس الدابة عرفاً وإن كان الشعر في حكم المنفصل.

يقول: ولهذا يعطف القول على العمل كثيراً، فيدل على تباينهما عرفاً واستعمالاً، قال ابن رجب: ومن الناس من قال: القول يدخل في مسمى الفعل ولا يدخل في مسمى العمل وهذا الذي ذكره ابن خشاب النحوي وغيره، يقول: وقد ورد تسمية القول فعلاً في القرآن في قوله تعالى: **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾** [سورة الأنعام 112] ما فعلوه وهو قول، وأما التروك، انتهى كلام الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى-. وأما التروك فهي وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل عرفاً، وإن جاء استعمالاً، قد قال بعض الصحابة:

لَمَّا قَعَدْنَا وَالنَّبِيُّ يَعْمَلُ فَذَاكَ مِنَّا الْعَمَلُ الْمَضِلُّ

فسمي قعودهم وتركهم العمل مشاركة للنبي -صلى الله عليه وسلم- عملاً مضللاً، لكن قد يورد على هذا الصيام وهو ترك المفطرات، ترك المفطرات الصيام بهذا الاعتبار ترك، فكيف تشترط له النية؟ الصيام ترك للمفطرات إمساكاً عن هذه المفطرات الأكل والشرب والجماع، ولا بد له من نية؛ لأنه عبادة، فيشكل على قولهم إن التروك لا تحتاج إلى نية؛ لأنها ليست بعمل، والصيام وأنه يشترط له النية، ولا صيام لمن لم يبيت النية من الليل كما هو معروف، وهذا في صيام الفرض، أما في صيام النفل فإنه يجزئ ولو كانت من نهار، وعلى كل حال الترك والعزم على عدم الفعل فعل، ولو لم يكن إلا فعل القلب، ولذا يؤجر من ترك المعاصي قصداً، أما من تركها لأنها لم تخطر على باله فإنه لا يؤجر على ذلك، أما من خطرت على باله المعصية وتركها فإنه يؤجر على تركها بلا نزاع، فقولهم أن التروك ليست بعمل فلا تحتاج إلى نيات فلا تدخل في الحديث هذا ليس على إطلاقه، لكن من قصد ترك المعصية بعد أن خطرت على باله، أو قصد فعل الطاعة فإنه يؤجر على هذا القصد.

وأما النية وهي عمل القلب فلا يتناولها الحديث، النية عمل، عمل القلب لا يتناولها الحديث لماذا؟ الأصل أنها ما دامت عمل أن يتناولها الحديث، لكن الحديث لا يتناول النية؛ لئلا يلزم التسلسل؛ لأن النية إذا احتاجت إلى نية فالنية التي قبلها تحتاج إلى نية، والنية التي قبلها تحتاج إلى نية وهكذا، وهذا ما يسمى بالتسلسل في الماضي، فيمنعه كثير من أهل العلم، لكن التسلسل في المستقبل لا إشكال فيه وصحيح، ولذا الشكر نعمة يحتاج إلى شكر، والشكر الثاني نعمة يحتاج إلى شكر وهكذا، ولذا لم يمنعوا تسلسل الشكر بخلاف تسلسل النية.

المقدم: الإمام أحمد قوله لما قال: بأن العمل هو القول أو القول هو العمل، أن هذا قول المرجئة، هل يمكن أن نقول أو نوضح كلام أحمد أن مقصود الإمام أحمد بأن القول هو العمل أو العمل هو القول أو المرجئة إذا قصره على ذلك ولم يدخلوا فيه أعمال الجوارح؛ لأنه أشكل على بعض الناس؛ لأن أهل السنة يقولون أيضاً القول هو من العمل كما قرر أبو عبيد وغيره في كتاب الإيمان؟

الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- هو بصدد الرد على المرجئة، وتشديده في هذه المسألة للرد على هذه الفرقة المبتدعة الذين يقصرون تفسير العمل بالقول، وأن العمل لا يشمل إلا عمل اللسان فقط، والإمام أحمد -رحمه الله

تعالى- حينما ينفي هذا لا يريد أن القول لا يدخل في مسمى العمل، وإنما ينكر على هذه الفرقة جعل العمل بإزاء القول تمامًا، بحيث لا يشمل العمل أمورًا أخرى من أعمال الجوارح غير اللسان، وإلا معروف عند أهل العلم قاطبة أن حركة اللسان عمل، واللسان جزء من البدن، وأيضًا عمل اليدين عمل، عمل الرجلين عمل، وعمل سائر الجوارح عمل، وعمل القلب عمل؛ لأنه جزء من الإنسان وجزء من البدن، فالعمل أشمل من القول، وأشمل من عمل القلب، وأشمل من عمل الجوارح، بحيث يضمها كلها.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء

(الحلقة السابعة)

المقدم: أحسن الله إليكم، أيضًا في قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: «**إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم**» ونحن نقول: إن القلب له عمل، هل المقصود بهذا قصر هذا الأمر على عمل الجوارح وما ينتج من القول، وبالتالي لا يدخل فيه عمل القلب؟

القصد له مراتب، ومن هذه المراتب: خاطر، والهاجس، وحديث النفس، والههم، والعزم، هذه مراتب متفاوتة، فالهاجس لا مؤاخذه فيه إجمالًا، ومثله خاطر وحديث النفس الذي يرتد ما لم يترتب عليه أثر وعمل، الهاجس الذي يطرأ على الإنسان ويزول، وال خاطر الذي يرتد ثم يزول، وحديث النفس الذي يرتد في القلب أكثر، هذا كله لا أثر له إلا إذا ترتب عليه عمل من كلام أو فعل بالجوارح، إذا ترتب عليه أخذ به، وأما بالنسبة للههم والعزم ففيهما الأخذ والمؤاخذه؛ لأن المراتب هذه متفاوتة، فكون النبي -عليه الصلاة والسلام- يهمل بالتحريق، استدل به أهل العلم على تحريم التخلف عن صلاة الجماعة؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- همّ بالتحريق، والههم من أعمال القلب، ومثله العزم، بل هو أقوى منه، ولذا يقول القائل:

مراتب القصد خمسٌ هاجسٌ ذكروا فاطرٌ فحديثُ النفس فاستمعوا
يليه همٌّ فعزمٌ كلها رفعت إلا الأخير ففيه الأخذ قد وقعوا

ويستدل بعضهم على المؤاخذه بالعزم بحديث: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار**» قيل: هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «**لأنه كان حريصًا على قتل صاحبه**» عازم على قتل صاحبه.

المقدم: بالتالي هناك بعض الأعمال تأتي على هذه المرتبة كما تفضلتم، يعني بعض الأعمال القلبية خطيرة جدًا، ربما تنقل الإنسان من الإسلام إلى الكفر، فهي تدخل في هذا؟
نعم إذا سعى، إذا سعى لتحقيقه.

المقدم: لو لم يصدر منه فعل، كالبغض مثلاً؟

ما فيه شك أن هذا عمل قلبي، ولذا منهم من يرى أن الحسد لا أثر له ولا مؤاخذه فيه؛ لأنه من عمل القلب من حديث النفس، يرى أنه من حديث النفس، وهذا ما يقرره ابن الجوزي، لكن جمهور العلماء على المؤاخذه بالحسد؛ لأنه عمل قلبي، والسعي في إيذاء المحسود قدرٌ زائدٌ على ذلك، فالنصوص إنما جاءت ورتبت على الحسد نفسه، النصوص الواردة في ذم الحسد وتشنيعه إنما جاءت في الحسد نفسه، وأما العمل الذي يورثه هذا الحسد من إيذاء المحسود فقدّر زائد على ذلك يؤاخذ عليه أيضًا.

الكلام عن حديث عمر في الأعمال بالنيات، وأهمية الحديث يطول جدًا، حتى قال بعض أهل العلم فيما تقدم نقله: أنه ثلث العلم، أو قال بعضهم: ربعة، وقال بعضهم يدخل في ثلاثين بابًا، وقال بعضهم: يدخل في سبعين بابًا من أبواب العلم، كل هذا لأهمية هذا الحديث، وقد أفرد بالتصنيف، شرحه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في رسالة، وشرحه الجلال السيوطي في رسالة أيضًا، وهناك مباحث وكتب ألغت في النية وفي المقاصد وفي غيرها.

والنية شرطٌ لصحة الأعمال كلها، ومحلها، كما هو معروف القلب باتفاق العلماء، كما يقوله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-: وقد خرج بعض أصحاب الشافعي وجهًا من كلام الشافعي غَلَطَ فيه على الشافعي، فإن الشافعي إنما ذكر الفرق بين الصلاة والإحرام بأن الصلاة في أولها كلام، فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية، الإمام الشافعي يقول: الفرق بين الصلاة والإحرام أن الصلاة في أولها كلام، هذا الغلط الذي حمل كلام الشافعي على أن مراده به النية والنطق بها غلط على الإمام -رحمه الله تعالى-، ما المانع أن يكون مراد الإمام الشافعي تكبيرة الإحرام؟ يقول -رحمه الله-: فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية، وإنما أراد التكبير والنية تتبع العلم، فمن علم ما يريد فعله فلا بد أن ينويه ضرورة، من علم ما يريد فعله فلا بد أن ينويه ضرورة كمن قدم بين يديه طعام ليأكله، فإذا علم أنه يريد الأكل فلا بد أن ينويه، بل لو كلف العباد أن يعملوا عملاً بغير نية كلفوا ما لا يطيقون، لا يمكن أن يعمل الإنسان عملاً يقصده ويريده ويعلمه أن يعمل بغير نية، وإنما يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وإنما يُتصوّر عدم النية إذا لم يعلم ما يريد، إذا لم يعلم العامل ما يريد، مثل من نسي الجنابة واغتسل للنظافة أو للتبرد مثل هذا نسي لا يعلم ما يريد، أو من يريد أن يعلم غيره الوضوء ولم يرد أن يتوضأ لنفسه، أو من لا يعلم أن غداً من رمضان فيصبح غير ناوٍ للصوم.

ومن عرف هذا تبين له أن النية مع العلم في غاية اليسر، النية مع العلم بالعمل في غاية اليسر لا تحتاج إلى وسوسة وأصار وأغلال، ولهذا قال بعض العلماء: الوسوسة إنما تحصل للعبد من جهلٍ بالشرع أو خبلٍ في العقل، يعني شخص يمكث الساعات يتوضأ ثم يشك هل نوى أو لم ينو؟! نسأل الله السلامة والعافية، يكبر للإحرام ثم يقرأ ثم يقطع صلاته يشك هل نوى أو لم ينو؟! كل هذا لا يحتاج إليه، إذا قصد الصلاة وذهب إليها علم بها هذه هي النية.

من مصائب بعض الموسوسين أن شخصاً بعد طلوع الشمس وانتشارها في أيام الشتاء طرق عليّ الباب، يعني بعد صلاة الفجر بحوالي ساعتين، طرق عليّ الباب فقال: أنا لم أستطع أن أصليّ العشاء، كم لصلاة العشاء الآن؟ أكثر من اثنا عشر ساعة، لم يستطع أن يصلي العشاء، وهو من ذلك الوقت يكبر ثم يقطع الصلاة، يكبر ثم يقطعها، هذه بلوى، وأشبه ما تكون بالجنون، ولذا يقول الشيخ -رحمه الله تعالى- ينقل عن بعض العلماء: أن الوسوسة إنما تحصل للعبد من جهلٍ بالشرع أو خبلٍ في العقل.

يقول الشيخ -رحمه الله تعالى-: وقد تنازع الناس هل يستحب التلفظ بالنية؟ فقال طائفة من أصحاب أبي الحنيفة والشافعي وأحمد: يستحب ليكون أبلغ، قاله بعض المتأخرين من أتباع المذاهب، وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد: لا يستحب ذلك، بل التلفظ بها بدعة، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه والتابعين لهم بإحسان لم ينقل عن واحدٍ منهم أنه تكلم بلفظ النية لا في صلاة ولا في طهارة ولا صيام، يعني ما ثبت عن النبي -عليه الصلاة والسلام- ولا نقل عنه ولا عن صحابته الكرام لا بسندٍ صحيح ولا ضعيف أيضاً، قالوا: لأنها تحصل مع العلم بالفعل ضرورة، فالتكلم بها نوع هوس، وعبت وهذيان **{أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ}** [سورة الحجرات 16] إذا أراد الشخص أن يصلي وقصد الصلاة عالمًا بها غير ناسٍ لها، ويقول: نويت أن أصلي الظهر، نويت أن أصلي كذا، أعلم الله بدِينك؟! يقول الشيخ -رحمه الله تعالى-: قالوا: لأنها تحصل مع العلم بالفعل ضرورة، فالتكلم بها نوع هوس وعبت وهذيان، والنية

تكون في قلب الإنسان، ويعتقد أنها ليست في قلبه فيريد تحصيلها بلسانه وتحصيل الحاصل محال. ولذا مما يشترط للعمل المكلف به أن يكون معدومًا، من شروط العمل المكلف به أن يكون معدومًا؛ لأن تحصيل الحاصل وإيجاد الموجود محال، يقول: فلذلك يقع كثير من الناس في أنواع من الوسواس، واتفق العلماء على أنه لا يسوغ الجهر بالنية لا لإمام ولا لمأموم ولا لمنفرد، ولا يستحب تكريرها، وإنما النزاع بينهم في التكلم بها سرًا هل يكره أو يستحب. الكلام هل يحرك بها لسانه؟ أما النطق بها والجهر بها هذا بدعة، لا يقول أحدٌ باستحبابه، لكن تحريك اللسان بها ليواطئ اللسان القلب هذا استحبه بعض المتأخرين من المتهذهة عند الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية، وعرفنا أن التلفظ بها لا سرًا ولا جهزًا لم يثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - لا بسندٍ صحيح ولا ضعيف ولا عن صاحبه ولا التابعين لهم بإحسان. في الأشباه والنظائر للسيوطي الذي صدره بالقواعد الكلية المنقولة عليها من القاعدة الأولى: (الأمور بمقاصدها) ذكر من مباحث هذه القاعدة المبحث الخامس في محل النية...

المقدم: فضيلة الدكتور إذا أدنتم قبل أن ندخل في هذه القضية، القضية التي تحدثتم عنها قبل قليل، وهي التلفظ بالنية، ربما يشكل على بعض الناس أثناء هذا الموضوع ما يحصل عند التلفظ بالنية عند النسك، ويعتبر أن هذا مماثل لغيره، فبالتالي يقول: كيف تمنع التلفظ بالنية عند بعض العبادات ولا تمنعها عند عبادات أخرى كالدخول في النسك؟

إن كان المراد التلفظ بالنية في النسك نويت النسك الفلاني، نويت الحج، نويت العمرة، هذا بدعة أيضًا مثل الصلاة وغيرها، لكن إن كان المراد بالتلفظ أن يقول: لبيك حجًا، أو لبيك عمرة، أو لبيك حجًا وعمر، هذا مشروع، هذه استجابة لنداء الله - سبحانه وتعالى -، وليس هذا تلفظ بالنية.

أقول: في الأشباه والنظائر للسيوطي في القاعدة الكبرى الأولى من قواعده الكلية (الأمور بمقاصدها) قال: المبحث الخامس في محل النية، قال: محلها القلب في كل موضع؛ لأن حقيقتها القصد مطلقًا، وقيل: المقارن للفعل، وذلك عبارة عن فعل القلب، قال البيضاوي: النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقًا من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً، والشرع خصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لابتغاء - رضاء الله تعالى -، وامتنال حكمه، والحاصل - هذا كلام السيوطي - أن هنا أصليين: الأول: أنه لا يكفي التلفظ باللسان دونه، دون القلب، أنه لا يكفي التلفظ باللسان دونه، والثاني: أنه لا يشترط مع القلب التلفظ، أما الأول، فمن فروعه لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة بما في القلب، فلو نوى بقلبه الوضوء وبلسانه التبرد، لو نوى بقلبه الوضوء وبلسانه التبرد صح الوضوء، أو عكسه فلا، يعني لو نوى عكس ذلك نوى بقلبه التبرد وبلسانه الوضوء لا يصح الوضوء، وكذا لو نوى بقلبه الظهر وبلسانه العصر أو بقلبه الحج وبلسانه العمرة أو العكس صح له ما في القلب دون ما في اللسان؛ لأن العبرة بما في القلب.

يقول: ومنها: إن سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد فلا تنعقد، ولا يتعلق به كفارة، أو قصد الحلف على شيء فيسبق لسانه إلى غيره، حلف ألا يفعل كذا ومراده غيره، سبق لسانه إلى شيء والذي في قلبه غيره فالعبرة بما في القلب، هذا في الحلف بالله - سبحانه وتعالى -، فلو جرى مثل ذلك في الإيلاء أو الطلاق أو العتاق لم يتعلق به شيء باطنًا، ويدين ولا يقبل في الظاهر لتعلق حق الغير به إلى غير ذلك.

ما معنى هذا الكلام؟ معناه أنه لو أراد أن يقول لزوجته: أنت طاهر فقال لها: أنت طالق مثلاً، لا يريد بذلك الطلاق، لا تحرم عليه، ولا يؤاخذ، لكن لو تقدمت به إلى القضاء، تعلق به حق الغير، وحصل الطلاق؛ لأن هذا يتعلق به حق الغير فيؤاخذ بنطقه، لكن الديانة أمام الله - سبحانه وتعالى - لو لم تتقدم به إلى محاكمة أو غيرها ما يؤاخذ، يدين هذا أمرٌ بينه وبين ربه. فأما ما يتعلق به حق الغير فيؤاخذ به؛ لأنه من ربط الأسباب بالمسببات وهذا معروف.

عندنا المسألة التي وعدنا بها وهي تراجم الإمام على الحديث، تراجم الإمام البخاري على الحديث، الإمام البخاري خرج الحديث في سبعة مواضع، وكانت النية أن نقارن بين تراجم الإمام وتراجم غيره من الأئمة، لكن رأيت ذلك يطول جداً؛ لأن المؤلفات في الحديث كثيرة جداً، وكل إمام يستنبط من الحديث حكماً بفهمه يترجم عليه بذلك الحكم، وبين تراجم الإمام - رحمه الله تعالى - وبين تراجم غيره من الأئمة اختلافٌ كثيرٌ جداً، فكل إمام من الأئمة يستنبط من هذا الحديث حكم يترجم عليه به، لكن ذلك يطول جداً، وإلا فوائد الحديث يمكن أن تجمع من تراجم الأئمة على الحديث؛ لأنها عبارة عن أحكام يترجمون بها، ويعنونون بها على الحديث، فالإمام البخاري - رحمه الله تعالى - خرج الحديث في سبعة مواضع من صحيحه.

المقدم: أحسن الله إليكم فضيلة الدكتور هل تقصدون أن الإمام مسلم مثلاً خرَّج الحديث في باب يختلف عن تخريج الإمام البخاري له والترمذي كذلك، وكل تراجم لها معنى؟

نعم، كل إمام يستنبط من الحديث فائدة، وقد يكون في الكتاب نفسه، يعني في كتاب الصلاة في كتاب الزكاة في غيره من الكتب يتفق كثيرٌ من الأئمة على تخريج الحديث في هذه الكتب، لكن استنباط الأحكام والتبويب على الحديث كل إمام له ما يخصه، فأبو داود له تراجم والترمذي له تراجم على الحديث، البيهقي، الحاكم، ابن حبان، وهو أيضاً دقيق في تراجمه ابن حبان - رحمه الله تعالى -، لكن ذلك يطول جداً.

المقدم: لو أن أحداً عني بهذا الأمر - أحسن الله إليكم - في التأليف، تتبع تراجم المحدثين.

المقارنة بينها لا أعرف أحداً، لكن تراجم البخاري على وجه الخصوص اعتنى بها الأئمة، اعتنى بها أهل العلم قديماً وحديثاً، وألفت فيها المصنفات المفردة، وهناك كتب أخرجت الكنوز من صحيح البخاري، أما مسلم - فكما هو معروف - مسلم لم يترجم كتابه، مسلم لم يترجم الكتاب، كتاب صحيح مسلم خالٍ عن التراجم، ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد، وهذا مما رُجِّح به مسلم على البخاري على ما تقدم في المقدمة الأولى أنه ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد كما هو معروف، وإن قُدِّم البخاري من جهات، من دقة الاستنباط من الأحاديث، وهذا مطلب أساس بالنسبة للاستنباط من النصوص، وبهذا يتميز صحيح البخاري.

الموضع الأول من المواضع التي أخرج البخاري الحديث فيه أول الكتاب، وتحدثنا سابقاً أن الإمام البخاري هل وضع الحديث قبل الترجمة أو بعدها؟ هل الإمام البخاري وضع الحديث قبل الترجمة ليكون كالخطبة للكتاب كما يقوله الخطابي والإسماعيلي؟ أو ترجم باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ أو بدون باب كما في رواية أبي ذر والأصيلي، ثم ساق الحديث؟ على كل حال الموضع الأول هو أول حديث في الصحيح، وسواء كان سابقاً للترجمة أو لاحقاً، فتحدثنا سابقاً عن ذلك كله، ورأينا أو سمعنا أو ذكرنا ما قاله أهل العلم في المناسبة والرباط

بين الحديث وبدء الوحي، ذكرنا ذلك وأنه لا يحسن أن يقال: ليس هناك ما يربط الحديث ببدء الوحي، وإن زعمه بعضهم.

الموضع الثاني: ذكره الإمام البخاري في كتاب الإيمان، وقال: باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام، دخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام، هذا فرع مما ذكره أهل العلم سابقاً أنه ينبغي أن يُدخَلَ هذا الحديث ويُذكر في جميع الأبواب، ولا شك أنه داخل في الإيمان، ودخل أيضاً في الطهارة، وقبل ذلك داخل في العلم دخولاً مباشراً، فلا علم شرعي إلا بنية، فالذي لا يقصد بعلمه الشرعي وجه الله والدار الآخرة لا يثاب على طلبه العلم، بل يَأْثَمُ على ذلك؛ لأن هذا العلم -أقصد العلم الشرعي- من علوم الآخرة المحضة، فتجب فيه النية، ولم يذكره الإمام -رحمه الله تعالى- بل أجمل، فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام، وقال الله تعالى: **{قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ}** [سورة الإسراء 84] أي على نيته، ثم قال الإمام -رحمه الله تعالى-: نفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة، وقال: **«ولكن جهاد ونية»** ثم ذكر الحديث عن عبد الله بن مسلمة القعنبي قال: أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد، فساقه الإمام -رحمه الله تعالى- ببقية الإسناد المذكور سابقاً بإفراد النية، وقال: **«إنما الأعمال بالنية»** وذكر الوجه الأول من وجهي التقسيم المحذوف في الموضع الأول، عرفنا سابقاً أن الإمام البخاري حذف الوجه الأول من وجهي التقسيم، **«فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»** وهنا أثبت الوجه الأول من وجهي التقسيم، وعرفنا سابقاً سبب الحذف، فلا حاجة إلى إعادته.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء

(الحلقة الثامنة)

يقول رحمه الله تعالى: باب...

المقدم: اللفظة - أحسن الله إليكم - بين النية والنيات يرجع إلى الراوي؟

نعم، لعل الحميدي في الموضع الأول رواه للإمام البخاري بجمع النيات، وفي الموضع الثاني رواه الإمام البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي أو عن مالك بإفراد النية، فالإمام البخاري يتتبع ألفاظ الشيوخ - رحمه الله تعالى -، علماً بأن الإمام البخاري لا يمكن أن يسوق حديثاً في موضعين بلفظه ومنته وإسناده من غير تغيير، لا يمكن أن يفعل ذلك الإمام البخاري من غير تغيير، يعني مطابقة تامة إلا نادراً، يعني ضبط عليه نحو عشرين موضعاً فقط، يعني من أكثر من سبعة آلاف موضع نحو عشرين موضعاً فقط، وهذه نادرة، والمراد بالحسبة التي ذكرها الإمام البخاري في الترجمة الاحتساب، طلب الأجر والثواب من الله - سبحانه وتعالى -، والمراد بالأحكام المعاملات التي يدخل فيها الاحتياج إلى المحاكمات كالبيع والأنكحة والأقارب وغيرها، وقوله: **{عَلَى شَاكِلَتِهِ}** [سورة الإسراء 84] على نيته، تفسير من الإمام - رحمه الله تعالى - بحذف أداة التفسير، وتفسير الشاكلة بالنية صح عن الحسن البصري ومعاوية بن قرّة المزني وقتادة، وقيل: على دينه، **{عَلَى شَاكِلَتِهِ}** أي على دينه، قاله ابن زيد، وقيل: على ناحيته، قاله ابن عباس وسعيد بن جبير.

على كل حال المراد بالشاكلة هل هو النية أو الدين أو الناحية؟ هذه أقوال لأهل العلم حفظها المفسرون وذكرها بأسانيدهم عن ذكرنا، وممن ذكرها ابن جرير الطبري وابن الجوزي في تفسيره، وفي البصائر للفيروز أباي يقول: **{عَلَى شَاكِلَتِهِ}** يعني على سجيته التي قيده، وذلك أن سلطان السجية على الإنسان قاهر، وهذا كقوله - صلى الله عليه وسلم -: «كُلُّ مَيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ» على كل حال نعود إلى الترجمة، نرى الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - أدخل في الحديث الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام، فقدّم الحج على الصوم بناءً على ما ثبت عنده في حديث ابن عمر: «بني الإسلام على خمس: ... وحج بيت الله الحرام وصوم رمضان» والحج والصوم فقدم الحج على الصوم، وعليه بنى الإمام البخاري ترتيب كتابه، في الكتاب قدم الحج على الصيام.

المقدم: أحسن الله إليكم يا شيخ، بالنسبة لمن ألفوا في تراجم الإمام البخاري من هو أجود من ألف في هذا، كما تعلمون ألف أكثر من شخص وبعضهم لم يستوعب وبعضهم اختصر ولم يذكر جميع الأبواب فما هو أجمع؟ وما هو أحسنها؟ سؤال آخر: وهو حول... قد يسأل البعض يقول: ما الفرق بين الكتاب والباب والترجمة، هل هناك بينهم ترادف؟ وهل هناك فرق؟

ذكرنا مراراً أن المراد بالترجمة التبويب على الحديث، والباب فرع من الكتاب، فالكتاب هو المكتوب الجامع لأبواب وفصول ومسائل، يدخل تحت الكتاب عدة أبواب غالباً، ويدخل تحت الباب فصول ومسائل، هذا في الغالب، هذا غالباً، فهناك ترتيب في تدرج الأكبر الكتاب، ثم الباب ثم الفصول والمسائل، ثم التتمات والتفريعات، وهذه غالباً ما تذكر في كتب الفقه مثلاً أو كتب العربية وغيرها.

الكتب التي ألفت في بيان تراجم البخاري ومقاصده من هذه التراجم كثيرة، منها لأبي عبد الله بن رُشيد السبتي كتاب عظيم جداً لكن لم نقف عليه، ينقل عنه ابن حجر وغيره نفائس، وهناك تراجم لابن المنير أيضاً ينقل عنه في الشروح طبع مختصره، وأما الأصل لم يوقف عليه، إنما ينقل عنه كثيراً، أيضاً الشراح اعتنوا بالتراجم، وكل واحد يبين ما يلوح له

من مقصد الإمام البخاري، ومن أحسن من تكلم على هذه التراجم الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- والعيني والكرماني على خللٍ في بعض ما يذكره، وأيضاً القسطلاني يعتني بالتراجم، فالشروح اعتنت بذكر هذه التراجم. أشرنا فيما تقدم أن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- خرَّج الحديث في سبعة مواضع، وذكرنا اثنين منها، وهنا نبدأ بالموضع الثالث في كتاب العتق، ترجم الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- للحديث بقوله: باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى، وقال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «**لكل امرئ ما نوى**» ولا نية للناسي والمخطئ، وذكر الحديث -رحمه الله تعالى- عن محمد بن كثير عن سفيان به بدون "إنما"، وإفراد النية، وذكر وجهي التقسيم كليهما، وأشرنا مراراً إلى المراد بوجهي التقسيم فلا نحتاج إلى إعادته، وقول الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-: باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، أي نحو ذلك من التعليقات، لا يقع شيء منها إلا بالقصد، وكأنه -رحمه الله تعالى- أشار إلى رد ما روي عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق عامداً كان أو مخطئاً، ذاكراً كان أو ناسياً، وقد أنكره كثير من أهل مذهبه، قال الداودي -الداودي الشارح، شارح البخاري-: وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يلفظ بشيء غيرهما، فيسبق لسانه إليهما، وأما النسيان ففيما إذا حلف ونسي، ووقع في رواية القابسي: الخاطئ بدل المخطئ، هنا يقول: باب الخطأ والنسيان، إلى أن قال: ولا نية للناسي والمخطئ، وقع في رواية القابسي -وهو من رواة الصحيح كما هو معروف-: الخاطئ بدل المخطئ، وهل هناك فرق بين الخاطئ والمخطئ؟ الفرق بينهما أن المخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره، والخاطئ من تعمد ما لا ينبغي، فالخاطئ اسم فاعل من الثلاثي المراد به من تعمد الخطأ، وأما المخطئ اسم فاعل أيضاً من الرباعي أخطأ فمن جرى الخطأ على لسانه أو فعله من غير قصد ولا عمد. هنا يقول -رحمه الله تعالى-: باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، معناه إذا أخطأ ونسي فأعتق أو طلق، وأشرنا فيما تقدم أنه لو قال لزوجته: أنت طالق، ويريد بذلك أنت طاهر، بل سبق لسانه، ولم يقصد الطلاق أنه يدين بذلك، ولا يقع الطلاق إلا إذا حصل مرافعة، فإنه في المرافعة تعلّق به حق الغير حينئذٍ، فيؤاخذ بنطقه، أما ما بينه وبين ربه فإنه لا يؤاخذ بل يدين بذلك.

الموضع الرابع: في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه إلى المدينة، باب هجرة النبي -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه إلى المدينة، وذكره من طريق مسدد، قال: حدثنا حماد هو ابن زيد عن يحيى، فذكره بدون "إنما" وبإفراد النية، والمناسبة ظاهرة حيث ساقه المصنف لبيان أن هجرة النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه إلى المدينة كانت لله لا لغيره من الأغراض الدنيوية، الهجرة هجرة النبي -عليه الصلاة والسلام- كانت لله، وهجرة أصحابه كانت لله ورسوله، فوقعت مطابقة لما جاء في الحديث، فوجه المناسبة والرباط ظاهر.

الموضع الخامس: في كتاب النكاح، يقول -رحمه الله تعالى-: باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى، ورواه من طريق يحيى بن قزعة قال: حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد، فذكره بلفظ: «**العمل بالنية**» بإفراد الجزئين، ولعل هذا من رواية أو من لفظ يحيى بن قزعة، فرواه الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- على ما روي له -رحمه الله-، وما ترجم به من الهجرة منصوص في الحديث، باب من هاجر لتزويج امرأة فله ما نوى هذا نص الحديث، أما قوله: من عمل خيراً، غير منصوص في الحديث، لكنه مستتب؛ لأن الهجرة من جملة أعمال الخير، يدخل في الخبر ما وقع من

أُم سليم في امتناعها من التزويج بأبي طلحة حتى يسلم، أبو طلحة خطب أم سليم، فقالت له: أنت رجلٌ كافر وأنا مسلمة، والله -سبحانه وتعالى- حرم نكاح الكفار للمسلمات، فنسوق الحديث:

روى الإمام النسائي -رحمه الله تعالى- بسند صحيح عن أنسٍ قال: خطب أبو طلحة أم سليم فقالت: والله ما مثلك يا أبا طلحة يُرَدُّ، ولكنك رجلٌ كافر، وأنا امرأة مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهري، وما أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها، هل نقول: إن إسلام أبي طلحة غير مقبول؛ لأنه أسلم ليتزوج، ونقول: هذا كمن هاجر ليتزوج؟ قد يكون الإسلام في مبدأ الأمر لرغبة أو لرغبة، ثم يقع الإسلام من قلبه موقعاً عظيماً فيحسن إسلامه، ويصدق في الإسلام قدمه، فيصير من أفضل المسلمين، ومن خيرهم، وهذا ما حصل بالنسبة لأبي طلحة، قال ثابت: فما سمعتُ بامرأة قط كانت أكرم مهراً من أم سليم، الإسلام مهرها الإسلام، والقصة سندها صحيح.

لكن العيني في عمدة القاري ذكر أن هذا لا يصح عن أبي طلحة، فالحديث وإن كان صحيح الإسناد، العيني لا يُعل الحديث من جهة الإسناد، لكن يعله من جهة المتن، الإسناد صحيح بلا شك عند النسائي، يقول: فالحديث وإن كان صحيح الإسناد، ولكنه معللٌ بكون المعروف أنه لم يكن حينئذٍ نزل تحريم المسلمات على الكفار، وإنما نزل بين الحديبية وبين الفتح، حين نزل قوله تعالى: **«لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا»** [سورة الممتحنة 10] كما ثبت في صحيح البخاري، وقول أم سليم في هذا الحديث: ولا يحل لي أن أتزوجك شاذٌ مخالفٌ للحديث الصحيح، وما أجمع عليه أهل السير، يعني كلام العيني في محله.

لكن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- قال: يمكن الجواب بأن ابتداء تزوج الكافر بالمسلمة، يعني ابتداءً يبتدئ الكافر بالزواج من مسلمة هذا ممنوع قبل نزول الآية، يقول: يمكن الجواب بأن ابتداء تزوج الكافر بالمسلمة كان سابقاً على الآية، والذي دلت عليه الآية الاستمرار، فلذلك وقع التفريق بعد أن لم يكن، ولا يحفظ بعد الهجرة، يعني قبل التحريم، لا يحفظ بعد الهجرة أن مسلمةً ابتدأت بتزوج كافر، معنى هذا الكلام كلام الحافظ -رحمه الله تعالى- أنه يُتسامح في الاستمرار والبقاء ما لا يُتسامح في الابتداء، يعني بعد الهجرة مباشرة تَمَيَّز المسلمين على الكفار خلاص لا يمكن تزوج الكافر من مسلمة قبل نزول الآية، هذا الحكم تقرر قبل نزول الآية، لكن استمرار النكاح، استمرار نكاح الكافر بالمسلمة استمر إلى أن نزلت الآية، وقول الحافظ أيضاً له حظٌ من النظر، لا سيما وقد صح سند القصة.

الموضع السادس: من المواضع التي خرج فيها البخاري الحديث من صحيحه في كتاب الأيمان والنذور: باب النية في الأيمان، قال الإمام البخاري: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: فذكره **«إنما الأعمال بالنية»**.

مناسبة الحديث للترجمة أن اليمين من جملة الأعمال، فيُستدل به على تخصيص الألفاظ بالنية زماناً ومكاناً، وإن لم يكن في اللفظ ما يقتضي ذلك، كمن حلف ألا يدخل دار زيد وأراد في شهرٍ أو سنةٍ مثلاً، كمن حلف ألا يدخل دار زيد، وأراد -يعني قصد في نفسه وقرارة قلبه- مدة شهر مثلاً أو سنة مثلاً، أو حلف ألا يكلم زيداً مثلاً، وأراد في منزله دون غيره فلا يحنت إذا دخل بعد شهرٍ أو سنة في المسألة الأولى، ولا إذا كلمه في دارٍ أخرى في المسألة الثانية؛ لأن له ما نوى. واستدل به الشافعي ومن تبعه فيمن قال: إن فعلت كذا فأنت طالق ونوى عدداً أنه يُعتبر العدد، يعني لو نوى واحدة تقع

واحدة، نوى اثنتين تقع اثنتان نوى ثلاث تقع ثلاث، فيمن قال: إن فعلت كذا فأنت طالق، ونوى عددًا أنه يُعتبر العدد المذكور وإن لم يلفظ به، وكذا من قال: إن فعلت كذا فأنت بائن، إن نوى ثلاثًا بانته، وإن نوى ما دونها وقع رجعيًا؛ لأن البينونة وإن كانت تدل على المفصلة، إلا أن هناك البينونة الكبرى والبينونة الصغرى.

وخالف الحنفية في الصورتين، واستدل به على أن اليمين على نية الحالف، لكن فيما عدا حقوق الأدميين فهي على نية المستحلف، ولا ينتفع الحالف بالتورية، لا سيما إذا اقتطع بها حقًا لغيره، وهذا إذا تحاكما، وأما في غير المحاكمة فقال الأكثر: نية الحالف أيضًا، أخذًا من الحديث، وقال مالك وطائفة: نية المحلوف له، وقال النووي: من ادعى حقًا على رجل فأحلفه الحاكم انعقد يمينه على ما نواه الحاكم، ولا تنفعه التورية اتفاقًا، فإن حلف بغير استحلاف الحاكم نفعت التورية، إلا أنه إن أبطل بها حقًا أثم وإن لم يحنث.

حكى الكرمانى وهذا من أغلاطه -رحمه الله تعالى- ووهم في كثير من التراجم، وإن كان الكتاب جيد في جملته، ويشتمل على نفائس، لكن لا سيما في موضوع التراجم أخطأ في مواضع كثيرة ووهم، وفي الأسانيد أيضًا خلط بعض التخليط، واستدرك عليه، ونوقش من قبل الشراح ممن جاء بعده لا سيما الحافظ ابن حجر، الكرمانى حكى أنه وجد في بعض النسخ: الإيمان بكسر الهمزة، باب النية في الإيمان، ونلاحظ أن الكتاب كتاب الأيمان والنذور، يقول أنه وجد في بعض النسخ: الإيمان، باب النية في الإيمان. هل يمكن أن يجد نسخة فيها كتاب الإيمان والنذور؟ يمكن أن يجد؟! مستحيل، إنما وجد في بعض النسخ الإيمان في الترجمة في الباب، باب النية في الإيمان، ووجه ذلك في أن مذهب البخاري أن الأعمال داخلة في الإيمان، لكن القرينة القوية التي ترد هذا الكلام إدخال هذا الباب ضمن كتاب الأيمان، فكيف يدخل باب النية في الإيمان في كتاب الأيمان؟ يقول الحافظ ابن حجر: قرينة ترجمة كتاب الأيمان والنذور كافية في توهين الكسر، يعني لو وجدنا في نسخة الهمزة تحت لجزمنا بأنها خطأ.

الموضع السابع: في كتاب الحيل، ولنعلم أن الحيل كلها مبنية على المقاصد، في كتاب الحيل ترجم الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-: باب في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها، قال: حدثنا أبو النعمان، قال: حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد، ونترك ما بعد يحيى بن سعيد في المواضع كلها للعلم به، لاتفاق جميع الطرق يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر، وفيه قال عمر: سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية» وهذا يؤيد قول من قال: إن النبي -عليه الصلاة والسلام- خطب بالحديث أيضًا؛ لأن غالب ما يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يا أيها الناس» إذا كان على المنبر يخطب.

قال ابن المنير وهذا هو ناصر الدين بن المنير وهناك زين الدين بن المنير، لناصر الدين شرح ولزين الدين تراجم، يقول ابن المنير: أدخل البخاري الترك في الترجمة باب في ترك الحيل، أدخل البخاري الترك في الترجمة لئلا يُتوهم من الترجمة الأولى إجازة الحيل؛ لأنه قال: كتاب الحيل، قد يفهم من يفهم أن الحيل جائزة، لكن الترجمة الفرعية التي هي الباب بيّنت المقصود، ووضحت المراد، حيث قال -رحمه الله تعالى-: باب في ترك الحيل، وقال ابن المنير: اتسع البخاري في الاستنباط، والمشهور عند النظار حمل الحديث على العبادات، فحملة البخاري عليها وعلى المعاملات، وتبع مالكًا في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد، يعني أن الإمام البخاري تبع مالك -رحمه الله تعالى- في القول بسد الذرائع

واعتبار المقاصد، ولنعلم أن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- من الأئمة المجتهدين، شأنه في ذلك شأن غيره من الأئمة، كأحمد والشافعي ومالك وغيرهما من مجتهدي أهل الحديث، فلو فسد اللفظ وصح القصد ألغي اللفظ، وأُعمل القصد تصحيحاً وإبطالاً، قال، والكلام لابن المنير: والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة. والحيل: جمع حيلة، وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفي، وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها، فإن تُوصَل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام، أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة، وإن تُوصَل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة، أو تُوصَل بها إلى ترك مندوب فهي مكروهة، وعلى كل حال تتنابها الأحكام الخمسة، ولجوازها ومنعها أدلة، من أظهر أدلة الجواز في موضعه الجواز المطلق قوله تعالى: **{وَأُخِذُ بِبَيْدِكَ ضِعْفًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَخَنْتُ}** [سورة ص 44] هذه حيلة لتنفيذ الحد أو في تنفيذ اليمين من غير ضرر لا يحتمله المحلوف عليه، وعلى كل حال في الحيل مخارج من المضايق عند القول بإجازتها في الأنواع التي تجوز فيها الحيل، أما الأنواع التي تحرم فيها الحيل فليقع الإنسان في المضايق ولا يرتكب ما حرم الله عليه، ولذا جاء في الخبر **«لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود، فتستحلوا ما حرم الله بأدنى الحيل»** من حيلهم قصة أصحاب السبت، حُرِّم عليهم الاصطياد يوم السبت فنصبوا الشباك يوم الجمعة، وأخذوا ما يعلق بها في يوم الأحد، قالوا: ما صدنا يوم السبت، وإنما صدنا يوم الأحد، اصطدنا يوم الأحد، هذه حيلة على تحليل ما حرم الله -سبحانه وتعالى-، حُرِّمَت عليهم الشحوم فجملوها أذابوها وباعوها وأكلوا أثمانها، قالوا: ما أكلنا الشحم، إنما أكلنا الدهن دهناً سائل، وهذا لا يسمى شحم، هذه حيلة على تحليل ما حرم الله -سبحانه وتعالى-، وهذه طريقتهم وهذا ديدنهم.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء

(الحلقة التاسعة)

وهذه طريقتهم وهذا ديدنهم، وقد يوجد بعض الحيل في بعض الصور لارتكاب أو للفرار مما حرمه الله - سبحانه وتعالى - ، وعلى كل حال للعلماء تفصيلات ولهم مسائل يطول ذكرها في هذا الباب، فلترجع كتب شروح الحديث وكتب الفقه وغيرها، وقد ألف في الحيل مؤلفات، ومن أسوأ ما نُقِلَ في الحيل ما أفتى به بعضهم: امرأة ضاقت عليها المسالك مع زوجها فلم تترك وسيلة إلا ارتكبتها من أجل فراقه، فأفتاها بعضهم بأن ترتد عن الإسلام -نسأل الله العافية-، وبذلك تَبَيَّنَ منه، ذكره ابن القيم -رحمه الله تعالى- في إغاثة اللهفان، وأفتى ابن المبارك بكفر من أفتاها بهذه الفتوى -نسأل الله السلامة والعافية-.

المقدم: أحسن الله إليك، قد يفعل بعض الناس بعض أعمال الخير التي أمر بها الشارع كمثلاً بر الوالدين أو الإحسان إلى الجار أو صلة الأرحام، ولكن لا يستشعر النية، وإنما هو بواقع الجبلة يفعل هذه الأفعال ولا يستشعر نية التقرب إلى الله - سبحانه وتعالى -، فهل يؤثر على هذا؟

فعل العبادات المحضة إذا استحضرها في أول الأمر، وأن هذا عملٌ مقربٌ إلى الله - سبحانه وتعالى - يؤثر عليه وعلى مفرداته ولو لم يستحضر في جميع المفردات، تكفيه النية العامة، لكن العبادات الخاصة كل عبادة منها تحتاج إلى نية **«ولكل امرئ ما نوى»** من أحسن إلى والديه يريد بذلك وجه الله - سبحانه وتعالى - والدار الآخرة له ما نوى، لكن من أحسن إليهما مكافأة لهما ولم يستحضر أن الله - سبحانه وتعالى - أمره بذلك ولا كلفه بذلك، بل لمجرد المكافأة يحصل له ما نواه ولا يحصل له شيء من الأجر، بعض الناس قد يفعل؛ لأن بر الوالدين والإحسان إلى الغير من الجيران وغيرهم على درجات، والناس معطى ومحروم، من يستحضر النية في كل صغيرة وكبيرة هذا ممن أراد الله - سبحانه وتعالى - به خيراً، منهم من يرى أن ذلك مكافأة، أقل في الأجر، لا شك أن **«من صنع إليكم معروفاً فكافئوه»** يدخل تحت هذا الخبر ما يؤثر عليه الإنسان، يلي ذلك مرتبة ثالثة وهي أن يفعل ذلك رياءً وسمعة، ليقال: هذا بار بوالديه، وهذا يحسن إلى جيرانه، وهذا يفعل، وهذا عنده من صنائع المعروف ما عنده، هذا يأثم -نسأل الله السلامة والعافية-، ففعل مثل هذه الأشياء على درجات، والأمور بمقاصدها.

المقدم: أحسن الله إليكم، في المقابل قد يطلب بعض الناس أو طلبة العلم بعض العلوم التي هي ليست من العلوم الشرعية كعلم النحو، وإنما يطلب ذلك من أجل فهم كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

هذا يندرج، نعم يؤثر على ذلك يندرج تحته القاعدة العامة الأمور بمقاصدها، والوسائل لها أحكام المقاصد، ولا يمكن فهم الكتاب والسنة إلا من خلال العربية، علماً بأن المقاصد نفسها دخلت في العربية، والنيات أثرت حتى في علم العربية، هناك ما يختلف فيه الإعراب تبعاً للقصد والنية، فمثلاً قبل وبعد والجهات الست **«لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»** [سورة الروم 4] مبني على الضم لماذا؟ لأن المضاف إليه محذوف مع أنه منوي، مع نية المضاف، وهنا يبنى على الضم، لكن لو حذف المضاف إليه مع عدم قصده ونيته فإنه يعرب مع التثنية، فأثر القصد في البناء والإعراب، أيضاً قول الأعمى مثلاً: يا رجلاً خذ بيدي، لا يقصد رجلاً بعينه، يُعَرَّبُ وَيُنْصَبُ وَيُؤَنَّنُ، لكن لو قصد رجلاً بعينه لقال: يا رجلاً خذ بيدي، فأثر القصد حتى في الإعراب، فهذا الحديث وهذه القاعدة الكلية الأمور بمقاصدها قاعدة عامة مؤثرة في كثير من العلوم وفي كثير من الأشياء، ولذا عظم أهل العلم هذا الحديث، ورفعوا من شأنه وأشادوا به.

المقدم: أحسن الله إليكم، يعاني الكثير، يعاني من معالجة أمر النية معاناة شديدة، حتى أن بعضهم ربما أحجم عن بعض الأعمال الصالحة التي اعتاد عليها خوفاً من أن يقع في الرياء أمام الناس، وهذا ينتشر كثيراً حتى بين النساء مع الأسف، هل من توجيه حيال هذا الأمر؟

هذا يوجد كثيراً، وهو فيمن يطلب العلم أظهر، يطلب العلم النظامي، طلاب الأقسام الشرعية يرد منهم الأسئلة كثيراً في دخول أو وجود الخلل في النية، يقول القائل منهم: نحن نطلب العلم الشرعي في قسم الشريعة في قسم السنة في قسم القرآن وغيرها من الأقسام الشرعية، ونصّب أعيننا التخرج والوظيفة وبناء الأسرة وما أشبه ذلك، ولا نستطيع أن نتخلص من هذه الأمور، عالجنا أنفسنا فلم نستطع، فهل العلاج في ترك طلب العلم الشرعي؟ لا، عليه أن يواصل طلب العلم الشرعي، كما أن عليه أن يعالج نيته، ويصدق اللجأ إلى الله - سبحانه وتعالى - في طلبه تخلص نيته من جميع الشوائب؛ لأن العلم الشرعي عبادة محضة من علوم الآخرة لا يجوز التشريك فيها، والله - سبحانه وتعالى - إذا علم صدق النية أعان العبد على ما يريد به إذن الله - سبحانه وتعالى -، فليس الترك علاج، لا ترك النوافل ولا ترك طلب العلم ليس هو العلاج، وإنما العلاج الجهاد، مجاهدة النفس، وتحسس النية، وتعهّد القلب؛ لأن النية شرود، والقلب سريع الالتفات إذا لم يُتعاهد، ويُتعاهد في كل لحظة فإنه يشرد بصاحبه إما بغفلة أو تشريك أو ما أشبه ذلك.

المقدم: قال رحمه الله: عن عائشة - رضي الله عنها - أن الحارث بن هشام - رضي الله عنه - سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليه، فيفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول» قالت عائشة - رضي الله عنها -: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه، وإن جبينه ليَتَفَصَّد عَرَقاً.

في شرح الحديث الثاني من أحاديث المختصر، تروي الحديث عائشة - رضي الله عنها - أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق أبي بكر، أحب النساء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، بنت أحب الرجال إليه، وعن الحارث بن هشام المخزومي أحد فضلاء الصحابة ممن أسلم يوم الفتح، واستشهد في فتوح الشام سنة (15هـ)، والحديث ترويه عائشة - رضي الله عنها - عن الحارث أو عن قصة الحارث، ففي الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - أن الحارث بن هشام سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

ولا فرق بين السند المؤنن كما هنا أن الحارث بن هشام وبين السند المَعْنَن كما فيما لو قالت: عن الحارث بن هشام، فحكم "أن" حكم "عن" عند جمهور العلماء، وإن كان سياق القصة يدل على أن عائشة تروي القصة مع احتمال أن تكون حضرة السؤال، واحتمال آخر أن تكون لم تحضر هذا السؤال، وإنما تنقله عن الحارث بن هشام إما مباشرة أو بواسطة، فالحديث يحتمل أن تكون عائشة حضرت السؤال والجواب فيكون من مسندها، وعلى هذا مشى أصحاب الأطراف كالمِزِّي حيث ذكره في مسندها في الجزء الثاني عشر صفحة (193) ويحتمل أن يكون الحارث بن هشام أخبرها بذلك فيكون الحديث من مراسيل الصحابة، وهو موصول عند جماهير العلماء، كما قال الحافظ العراقي - رحمه الله تعالى -:

أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصل على الصواب

ونقل عليه الاتفاق، وإن خالف في ذلك أبو إسحاق الإسفراييني فزعم أن مراسيل الصحابة كمراسيل غيرهم، لكن لم يلتفت أهل العلم إلى هذا القول، فنقلوا عليه الاتفاق، فمرسل الصحابي في حكم الموصول، وقد جاء ما يؤيد الثاني، ففي مسند الإمام أحمد - رحمه الله - من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قالت: سألت.. وعامر فيه ضعف؛ لكن له متابع عند ابن منده؛ قاله الحافظ - رحمه الله - ابن حجر.

على كل حال سواء قلنا أنه متصل، وأن عائشة شهدت السؤال والجواب، أو لم تشهد السؤال والجواب فبلغها عن الحارث نفسه، فيكون من مرسل الصحابي، ومرسل الصحابي حكمه حكم الموصول، ولا فرق.

مناسبة الحديث للترجمة المناسبة ظاهرة، حيث كان السؤال عن صفة الوحي، وكيفية مجيئه بواسطة حامله، فالمناسبة ظاهرة.

في متن الحديث يقول في سؤاله: "كيف يأتيك الوحي؟" يحتل أن يكون السؤال عن صفة الوحي نفسه، ويحتمل أن يكون عن صفة حامله، أو ما هو أعم من ذلك، يكون السؤال عن الوحي وحامله أيضًا، يقول ابن حجر: وعلى كل تقدير فإسناد الإتيان إلى الوحي مجاز؛ لأنه قال: كيف يأتيك الوحي؟ والوحي معنى من المعاني إسناد الإتيان إليه مجاز. أقول: لا حاجة إلى ادعاء المجاز هنا؛ لأن من جاء به فقد جاء، ومن حُجَّ به فقد حج، يعني لو شخص حج به أبوه ألا يمكن أن يقال: حج فلان وسقطت عنه الفريضة؟ فمن جاء به فقد جاء حقيقة، كمن حُجَّ به فقد حج حقيقة، فلا حاجة إلى ادعاء المجاز هنا على النزاع المعروف عند أهل العلم في وقوع المجاز في لغة العرب عمومًا، أو في نفيه عن النصوص الشرعية على وجه الخصوص.

قوله - عليه الصلاة والسلام - في الجواب: "أحيانًا" جمع حين، والحين يُطلق على كثير الوقت وقليله، والمراد به هنا مجرد الوقت، وانتصابه على الظرفية، وعامله يأتيني مؤخر عنه، أي يأتيني الوحي أحيانًا، والتقدير في أحيانًا، فكأنه قال: أوقاتًا، "يأتيني مثل" مفعول مطلق، أي إتيانًا مثل، أو حال، أي إتيانًا مشبهًا حال كونه مشبهًا.

"صلصلة الجرس" الجرس الجُلُّل الذي يُعلَّق في رؤوس الدواب لتسرع في السير، و(الصلصلة) صوت الملك بالوحي، وقيل: صوت حفيف أجنحة الملك، وهي في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وقيل: هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة، والحكمة في تقدم الصوت أن يقرع سمعه - عليه الصلاة والسلام - الوحي، فلا يبقى فيه متسع لغيره، فإن قيل - وهذا إشكال - كيف شُبِّه الوحي وهو محمود بالجرس وهو مذموم؟ كيف شُبِّه الوحي وهو محمود بالجرس وهو مذموم لصحة النهي عنه؟! ففي صحيح مسلم: «الجرس مزمار الشيطان» عن أبي هريرة، وفيه أيضًا: «لا تصحب الملائكة رفقةً فيها كلبٌ ولا جرس» وفي سنن أبي داود «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه جرس» وجاء غير ذلك من الأحاديث مما يدل على ذم اتخاذ الجرس، فالوحي محمود والجرس مذموم فكيف يُشَبِّه المحمود بالمذموم؟! أجيب عن ذلك بأنه لا يلزم من التشبيه تساوي المشبَّه بالمشبَّه به في جميع صفاته، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما، فالصوت - يعني صوت الجرس - له جهران: جهة قوة وجهة طنين وإطراب، فمن حيث القوة وقع التشبيه به، ومن حيث الطنين والإطراب وقع التنفير عنه، كما جاء تشبيه رؤية الباري - سبحانه وتعالى - يوم القيامة برؤية القمر ليلة البدر، فالمراد به تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، ومثله النهي عن مشابهة البعير في بُرُوكه مع

أمره -عليه الصلاة والسلام- بوضع اليدين قبل الركبتين، يقول -عليه الصلاة والسلام-: «إذا صلى أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه» هل هناك تنافر بين الجملتين؟ لا تنافر بينهما، فالمنهي عنه النزول على الأرض بقوة مشابهة للبعير في بروكه حينما يثير الغبار ويفرق الحصى، لا من جهة تقديم اليدين على الركبتين ووضعهما فقط، وفرق بين مجرد الوضع والبروك، فرق بين مجرد وضع اليدين قبل الركبتين وبين البروك.

المقدم: الحديث -أحسن الله إليكم- مرة أخرى، حديث البروك، أو النهي عن البروك. جاء النهي في السنن -وهو حديث صحيح- عن مشابهة البعير في بروكه «إذا صلى أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع» اللام لام الأمر «وليضع يديه قبل ركبتيه».

المقدم: هذا من قوله -عليه الصلاة والسلام-؟

من قوله -عليه الصلاة والسلام-: «وليضع يديه قبل ركبتيه».

المقدم: ليس من إدراج الراوي؟

ليس من إدراج الراوي، وليس فيه قلب كما يزعم بعضهم، بل الحديث متسق، بعض أهل العلم لما رأى أن البعير يبرك فيقدم يديه قبل ركبتيه قال: انقلب على الراوي؛ لأن وضع اليدين هو بروك البعير، نقول: لا، بروك البعير هو نزوله على الأرض بقوة، فلا يقال: برك البعير وحصى البعير حتى ينزل على الأرض بقوة فيثير الغبار ويفرق الحصى، وإلا لو قدم ركبتيه قبل يديه أشبه غير البعير من الحيوانات، أشبه الحمار مثلاً، لا من هذه الحيثية النهي «لا يبرك كما يبرك البعير» يعني ينزل على الأرض بقوة، فصدر الحديث موافق لعجزه، والأمر بوضع اليدين «وليضع» مجرد وضع، فرق بين أن تضع المصحف على الأرض وبين أن تلقيه على الأرض وترميه على الأرض، أو وضع الشيء على الأرض عموماً وإلقائه على الأرض، هو مرده إلى الأرض لكن فرق بينهما، وضع المصحف على الأرض جائز عند أهل العلم لكن إلقاءه على الأرض خطرٌ عظيم، فرق بينهما، ولذا قال: «وليضع يديه قبل ركبتيه» فالنهي عن مشابهة البعير من وجه دون وجه، إذا علم هذا فما ورد في ذم الجرس صحيح لا مرية فيه.

المقدم: يعني السنة الآن يقدم يديه؟

هذا هو الظاهر؛ لأن الحديث أرجح من حديث وائل، كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه.

المقدم: ما يكون النهي عن صفة البروك كبروك البعير لا على ما يبرك عليه؟

النهي عن مشابهة البعير في النزول على الأرض بقوة؛ ولذا قال: «وليضع يديه قبل ركبتيه» وله شاهد من حديث ابن عمر وغيره. المقصود أن الخلاف الذي حصل، حصل في فهم الحديث، الذي ادعى أن الحديث انقلب على الراوي قال: هذا تناقض، كيف يقول: «لا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه»؟ هذا بروك البعير! نقول: لا، ليس هذا بروك البعير، بروك البعير إذا نزل على الأرض بقوة أثار الغبار وفرق الحصار، وتسمعون أنتم بعض الناس ينزل على الأرض بقوة، والناس إذا الإنسان وقع إما مريض أو كبير سن أو شيء ونزل على الأرض بقوة يقولون: برك، الرجل برك.

المقدم: لكن فرق بين قوله -عليه الصلاة والسلام-: «كما يبرك» لو قال: على ما يبرك يختلف المعنى تماماً؟

نعم نعم، على كل حال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- يقول: كلاهما سنة، سواء قدم يديه أو قدم ركبتيه لا فرق، والمسألة معروفة عند أهل العلم، وهي مسألة اجتهادية، فلا ينبغي التشديد في مثل هذا، إذا علم هذا فما ورد في ذم الجرس صحيح لا مرية فيه، فلا ينبغي للمسلم أن يتساهل في مثل هذا، وإن عمت به البلوى وتساهل به الناس، ووجد بينهم من غير نكير، لكن إيثار مراد الله ومراد رسوله -عليه الصلاة والسلام- أولى على حظوظ النفس، وأولى من متابعة الناس وتقليدهم، فطاعة الله وطاعة رسوله -صلى الله عليه وسلم- مقدمة على كل اعتبار. فعلى المسلم أن يحتاط لدينه، وما نراه ونسمعه من كثير من الناس ممن ابتلي بسماع الأغاني والمزامير من اختيار بعض النغمات المثيرة في مثل الهاتف والجوال وأجراس البيوت عليهم التوبة والإقلاع والندم واستبدال ذلك مما يمكن استعماله من غير ارتكاب محذور، ومن المؤسف بل من الأسف الشديد أن نرى استعمال مثل هذه الأصوات، ومثل هذه النغمات الموسيقية في مواطن العبادة كالمساجد وحلق العلم، وأحياناً في المطاف، كثيراً ما نسمع في المساجد أثناء الصلاة مما يشوش على المصلين وفي المطاف وغيرها من الأماكن الفاضلة مثل هذه النغمات، على المسلم أن يحتاط لدينه، شخص يأتي لابتغاء ما عند الله من ثواب، ويرتكب في الوقت نفسه محذور، فعلى المسلم أن ينتبه لمثل هذا، ويهتم به.

روى الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة قال: إن نبي الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاءاً» أو «خضعاءاً» يجوز هذا وذلك «لقوله كأنه صلصلة على صفوان، فإذا فرغ عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق وهو العلي الكبير» الحديث. فقوله: «صلصلة على صفوان» هو مثل قوله: «صلصلة الجرس» هنا، وهو صوت الملك بالوحي، والمشبّه القول المسموع.

قوله: «وهو أشده علي» يعني أشد أنواع الوحي، ويُفهم منه أن الوحي كله شديد، ولكن هذا النوع أشد، وهو واضح؛ لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشد من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود، لا شك أن الفهم من الكلام الذي يشبه صلصلة الجرس أشد من فهم الكلام الذي يتمثل فيه الملك رجلاً فيخاطبه بالكلام المعهود بين الرجال، وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلفى له -عليه الصلاة والسلام-، ورفع الدرجات، والظاهر أن ذلك لا يختص بالقرآن، كما في حديث لابس الجبة المتضمخ بالطيب في الحج، فإن فيه أنه رآه -صلى الله عليه وسلم- حال نزول الوحي عليه، وإنه ليغط، يعني من شدة ما يُلقى إليه -عليه الصلاة والسلام-، وهذا من السنة والسنة وحي؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة العاشرة)

قوله: «**يفصم عني**» يفصم مضارع فصم، يفصم من باب ضرب، والمراد قطع الشدة أن يقلع وينجلي ما يغشاني من الكرب والشدة، ويروى بضم الياء يفصم من الرباعي، يقال: أفصم المطر إذا ألقع، وأصل الفصم القطع، ومنه قوله تعالى: **{لَا أَنْفِصَامَ لَهَا}** [سورة البقرة 256] وقيل: الفصم بالفاء القطع بلا إبانة، وبالقاف القطع بإبانة، فذكر الفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود؛ لأن الفصم قطع بلا إبانة، بخلاف القصم الذي هو القطع بإبانة، فذكر الفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود، والجامع بينهما بقاء العُلقة.

قوله: «**وقد وعيثُ**» أي فهمت وحفظت وجمعت «**عنه**» أي عن الملك «**ما قال**» أي القول الذي قاله.

وفيه إسناد الوحي إلى قول الملك، ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى عن الوحيد: **{ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا}** [سورة المدثر 11] ماذا قال؟ هذا تعبير يعبر به شيخ الإسلام كثيرًا إذا أراد أن يسوق هذه الآية قال: هي قول الوحيد، قال: **{إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ}** [سورة المدثر 25] أقول: إسناد الوحي إلى قول الملك أعني عنه ما قال إسناده إلى الملك لا معارضة بينه وبين قوله تعالى: **{إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ}** [سورة المدثر 25] لأن الكفار كانوا ينكرون الوحي وينكرون مجيء الملك به، الوحي تارة ينسب إلى الملك وتارة إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وكل ذلك بلفظ الرسول، ففي سورة الحاقة يقول الله تعالى: **{فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ}** [سورة الحاقة 38-40] ما قال لقول ملك كريم أو قول رجل كريم، **{إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ}** [سورة الحاقة 40] يعني محمدًا -صلى الله عليه وسلم-، ونلاحظ التعبير برسول، وفي سورة التكويد قال: **{إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ}** [سورة التكويد 19-20] يعني جبريل -عليه السلام-، وأضافه إليهما بلفظ الرسالة على معنى التبليغ؛ لأن الرسول من شأنه أن يبلغ عن المرسل كما أفاده شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- والحافظ ابن كثير في تفسيره، في شرح الشيخ عبد الله الشرقاوي المسمى (فتح المبدي) قال: وسماع الملك وغيره من الله تعالى ليس بحرف ولا صوت، بل يخلق الله للسامع علمًا ضروريًا، فكما أن كلامه تعالى ليس من جنس كلام البشر فسماعه الذي يخلقه لعبده ليس من جنس سماع الأصوات. والصحيح أن الله -سبحانه وتعالى- يتكلم بصوتٍ وحرفٍ يسمع، كما قرره علماء الإسلام، مع اعتقاد عدم المشابهة بين الخالق والمخلوق، بل كما يليق بجلاله -سبحانه وتعالى- وعظمته، وفي عون الباري لصديق حسن خان يقول: وفي الباب أحاديث تدل على أن العلم بكيفية الوحي سرٌّ من الأسرار التي لا يدركها العقل، وفيه دلالة على أن سماع الملك وغيره من الله تعالى يكون بحرفٍ وصوت يليق بشأنه سبحانه، وقد دلت الأحاديث الصحيحة الكثيرة على ذلك خلافاً لمن أنكره فراراً عن التشبيه، وأوله بخلق الله للسامع علمًا ضروريًا، والسنة المطهرة ترده كما هو مقررٌ في محله. هذا نوع من أنواع الوحي، والنوع الآخر هو ما أشار إليه النبي -عليه الصلاة والسلام- بقوله: «**وأحيانًا يتمثل**» أي يتصور «**لي**» أي لأجلي، فاللام تعليلية، وفي رواية: «**إليَّ**» والتمثل مشتق من المثل، «**الملك**» اللام للعهد، أي جبريل، وقد وقع التصريح به في رواية ابن سعد من طريق أبي سلمة الماجشون أنه بلغه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقول: «**كان الوحي يأتيني على نحوين**» يأتيني به جبريل فيلقيه عليَّ كما يلقي الرجل على الرجل، «**رجلاً**» منصوب على المصدرية، أي يتمثل مثل رجل، أو تمييز أو حال، وقد جاء الملك على صورة دحية الكلبي جاء الملك على صورة دحية بن خليفة الكلبي، وذكر في الشروح من جماله ما ذكر، حتى أنه كان يمشي بين الناس مثلثًا؛ لئلا يُفْتَنَ به، المتكلمون يزعمون أن الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل في أي شكل أرادوا.

المقدم: ضبط الصحابي - أحسن الله إليكم يا شيخ - دحية هكذا؟
دحية نعم.

وبعض الفلاسفة يزعم أنها جواهر روحانية، وعلى كل حال الإيمان بالملائكة ركنٌ من أركان الإيمان، نؤمن بهم على ما بلغنا عنهم في الكتاب والسنة، ونعتقد أن لله ملائكة مطهرين لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، يقول ابن حجر: الحق أن تمثل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه، والظاهر أن القدر الزائد لا يزول ولا يفنى، بل يخفى على الرائي فقط، والله أعلم. وذلك بعد أن نقل عدة أقوال عن بعض أهل العلم، الزائد من خلق جبريل الذي يسد الأفق وله ستمائة جناح يأتي على صورة رجل، أين يذهب الزائد، منهم من يقول: يفنى، ومنهم من يقول: يزول ثم يعود، كل هذا لا دليل عليه، القدر الزائد لا يزول ولا يفنى بل يخفى على الرائي، لا يمنع أن يكون الرسول - عليه الصلاة والسلام - يراه على صورة رجل وعلى هيئة رجل كما رآه الصحابة -رضوان الله عليهم- في حديث عمر وغيره وأبي هريرة وغيرهما حينما سأل النبي -عليه الصلاة والسلام- عن الإسلام والإيمان والإحسان، رآه على صورة رجل، وجاء ذكره في الأحاديث الصحيحة على هذه الكيفية.

المقدم: أحسن الله إليك، في قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [سورة الشورى 51] وحياً أول أقسامه، هذا كأنه من غير طريق الملك؟

هناك من أقسام الوحي ما يأتي ذكره؛ لأن الحديث حصر الوحي في نوعين، ويأتي في الكلام على الحديث أنواع أخرى -إن شاء الله تعالى- فالحصر غير مفهوم، سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

المقدم: في قوله -أحسن الله إليك-: «مثل صلصلة الجرس» يعني التشبيه هنا على التتابع والقوة..؟
نعم، من حيث القوة نعم لا من حيث الإطراب والطين كما ذكرنا.

وقفنا عند قوله في الحديث: «فيكلمني» كذا للأكثر، ووقع عند البيهقي: «فيعلمني» بالعين بدل الكاف، والظاهر أن هذا تصحيف كما قال ابن حجر، قوله: «فأعي ما يقول» أي القول الذي يقوله، ووقع التغير في فهم النوعين، فقال في النوع الأول: «وعيت» «فيفصم عني وقد وعيت» بلفظ الماضي، وفي الثاني قال: «فأعي ما يقول» بلفظ المضارع؛ لأن الوعي والفهم والحفظ حصل قبل الفصم، ولا يتصور بعده، هذا بالنسبة للنوع الأول.

وفي الثاني يحصل حال المكالمة ولا يتصور قبلها، فرق بين «وعيت» إذا جاءه في مثل صلصلة الجرس، إذا انتهى فإذا النبي -عليه الصلاة والسلام- قد وعى وانتهى، حفظ ما قاله، وفي الثاني يقول: «أعي» يعني حال المكالمة، هذا الثاني يحصل حال المكالمة ولا يتصور قبلها، يقول: وقع التغير في فهم النوعين فقال في الأول: «وعيت» بلفظ الماضي، وفي الثاني قال: «فأعي» بلفظ المضارع؛ لأن الوعي والفهم والحفظ حصل قبل الفصم في النوع الأول، ولا يتصور بعده، وفي النوع الثاني يحصل حال المكالمة ولا يتصور قبلها، يعني إذا حددنا فيها ظهر معناها، في النوع الأول الذي هو مثل صلصلة الجرس، إذا انتهت هذه الصلصلة، لا تنتهي إلا والنبي -عليه الصلاة والسلام- قد وعى ما قال، في الحال الثانية حينما يتمثل له الملك رجلاً فيكلمه كما يخاطبه الرجال يكلمه فيعي، يقول الرسول -عليه الصلاة والسلام-: «فأعي» بصيغة المضارع، أعي حال المكالمة، هناك ما تنتهي العملية التي مثل صلصلة الجرس حتى يكون الرسول قد وعى وانتهى، وهنا

حال المكاملة (يعني) بلفظ المضارع، ولا يتصور قبلها، والمفهوم الحصر في الحديث حصر الوحي في النوعين المذكورين غير مراد؛ لأن للوحي أنواعاً أخرى، إما من صفة الوحي كمجيئه كدويّ النحل، والنفث في الروح والإلهام والرؤيا الصالحة، والتكليم ليلة الإسراء بلا واسطة، وإما من صفة حامل الوحي كمجيئه في صورته التي خلق عليها له ستمائة جناح، ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض، وقد سد الأفق، يقول ابن حجر: الجواب منع الحصر في الحالتين المذكورتين، وحملهما على الغالب، أو حمل ما يغايرهما على أنه وقع بعد السؤال، أو لم يتعرض لصفتي الملك المذكورتين لدورهما، فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك إلا مرتين، و لم يأت في تلك الحالة أو لم يأت في تلك الحالة بوجي أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس، ما الذي يمنع أن يكون على هيئته له ستمائة جناح وجاء على مثل صلصلة الجرس فيدخل في النوع الأول في الحديث. وأما فنون الوحي فدويّ النحل لا يعارض صلصلة الجرس؛ لأن سماع الدوي بالنسبة إلى الحاضرين كما في حديث عمر: "يسمع عنده كدويّ النحل"، والصلصلة بالنسبة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأما النفث في الروح فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث في روعه، فلا تنافي ولا تضاد، وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه؛ لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل، وكذلك التكليم ليلة الإسراء لا يدخل، لا يدخل في السؤال؛ لأن السؤال وقع عن كيفية مجيء الوحي الذي يحمل، وأما الرؤيا الصالحة فقال ابن بطال: لا ترد؛ لأن السؤال وقع عما ينفرد به عن الناس؛ لأن الرؤيا قد يشركه فيها غيره، والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءاً من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبياً، لا سيما إذا رأى رؤيا صالحة 46 مرة، نقول: أخذ النبوة كلها، إذا قلنا: أن الجزء بمعنى حقيقة النبوة جزء من حقيقة النبوة، فإذا اجتمعت هذه الأجزاء صار نبياً كاملاً، وهذا غير مراد، إنما هي مشبهة للنبوة في صدقها، يحتمل أن يكون السؤال وقع عما في اليقظة فلا يشمل ما يجيء في المنام، وإلا فرؤيا الأنبياء وحي كما هو معروف، أو لكون حال المنام لا يخفى على السائل فاقصر على ما يخفى عليه.

"قالت عائشة رضي الله عنها-" قال ابن حجر: هو بالإسناد الذي قبله ما قال: وقالت عائشة، يقول: وهو بالإسناد الذي قبله يعني موصول بالإسناد الذي قبله وليس معلقاً، يقول: وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيراً يقول: وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف، وتعبه العيني بأنه لم يُعَمَّ دليلاً على قوله، لا شك أن كلام الحافظ -رحمه الله تعالى- أغلبي، وقد جاء في الصحيح التعليق بدون حرف العطف في مواضع من الصحيح، كما أنه جاء بحرف العطف من غير تعليق في الإسناد السابق، لكن كلام الحافظ -رحمه الله تعالى- أغلبي.

ونكتة الاقتطاع هنا اختلاف التحمل، قد يقول قائل: لماذا أُفرد قول عائشة هنا؟ والحديث كله مروي عن عائشة؟ ما ألحق بهذه الجملة ألحقت بالحديث كله؟ لما قال: «فأعي ما يقول» لماذا ما قال مباشرة: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد.. إلى آخره؟ إنما قال: قالت عائشة، لماذا؟ نكتة الاقتطاع هنا، يعني فصل الخبر الثاني عن الأول اختلاف التحمل؛ لأنها في الأول أخبرت عن مسألة الحارث، وفي الثاني أخبرت عما شاهدت تأييداً للخبر الأول.

نقول رضي الله عنها: "ولقد رأيته" تعني النبي -عليه الصلاة والسلام-، وهذا مقول عائشة، والواو للقسم واللام للتأكيد أي والله لقد أبصرته "ينزل" بفتح أوله وكسر ثالثه من الثلاثي، وفي رواية أبي ذر والأصيلي: "يُنْزَلُ" بالضم والفتح، "عليه" -صلى الله عليه وسلم- "الوحي في اليوم الشديد البرد" الشديد صفة جرت على غير ما هي له، الأصل أن الصفة تتبع

الموصوف، هنا صفة الشديد صفة لليوم في الإعراب، هي تابعة له في الإعراب، في اليوم الشديد، لكنها من حيث المعنى هي صفة للبرد لا لليوم، فهي من حيث الإعراب وصف لليوم، ومن حيث المعنى وصف للبرد، هل اليوم هو الشديد أو البرد هو الشديد؟

المقدم: أصلاً البرد هو الشديد.

البرد هو الشديد، فهي من حيث الإعراب تابعة لليوم ومن حيث المعنى تابعة للبرد، وفيه دلالة على كثرة معاناته -صلى الله عليه وسلم- بالتعب والكرب عند نزول الوحي لما فيه من مخالفة العادة، وهو كثرة العرق في شدة البرد.

«فَيَقْصِمُ عَنْهُ» أي يقلع، أو «فَيَقْصِمُ عَنْهُ» في بعض الروايات أي يقلع، «وإن جبينه يتقصد» الجبين فوق الصدغ، والصدغ ما بين العين والأذن، وللإنسان جبينان يكتنفان الجبهة، والمراد جبيناه معاً، والإفراد يجوز أن يعاقب التنثية، يعني يأتي الأفراد ويراد به التنثية، والإفراد يجوز أن يعاقب التنثية في كل اثنين يغني أحدهما عن الآخر كالعينين والأذنين، يعني إذا قلت: فلان واسع العين، تريد واحدة أو اثنتين؟

المقدم: الثنتين.

نعم، كبير الأذن، تريد الواحدة أو اثنتين؟ لا، تريد اثنتين، ومن ذلك قوله -عليه الصلاة والسلام-: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء» وفي الرواية الأخرى: «عاتقيه» تفسر المراد، «ليتقصد» بالصاد المهملة المشددة أي يسيل، مأخوذة من الفصد، وهو قطع العرق لإسالة الدم، شبه جبينه المبارك -عليه الصلاة والسلام- بالعرق المفصود مبالغة في كثرة العرق، «عرقاً» بفتح الراء رشح الجلد، وإنما كان ذلك ليُبَلَى صبره -عليه الصلاة والسلام- فيرتاض لاحتمال ما كلف من أعباء النبوة، وهو منصوب على التمييز.

الحديث مشتمل على فوائد كثيرة جداً، لكن منها أن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين، الحارث بن هشام سأل النبي -عليه الصلاة والسلام- كيف يأتيه الوحي؟ هل نقول: لأن الحارث شك؟ لا، طلباً للطمأنينة كما سأل إبراهيم -عليه السلام- ربه عز وجل: {كَيْفَ تُخَبِّرُ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنِ قَالَ بَلَى} [سورة البقرة 260] هذا لا يقدح في يقين إبراهيم، ولذا جاء في الحديث الصحيح من قوله -عليه الصلاة والسلام-: «نحن أحق بالشك من إبراهيم» ما شك إبراهيم -عليه السلام-.

فالسؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين، ومن ذلك جواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره، وأن المسؤول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر المجيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل، لكي يُنْتَبَهَ لبقية الأقسام. وفيه إثبات الملائكة خلافاً لمن أنكرهم من الملاحدة والفلاسفة، وأن لهم قدرة على التشكل، ولا شك أن الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان كما هو معروف، والحديث مخرَج في الصحيح في البخاري في موضعين. الأول: في بدء الوحي والمناسبة ظاهرة كما تقدم، والثاني: في بدء الخلق في باب ذكر الملائكة، قال الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-: حدثنا فروة قال: حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها- أن الحارث بن هشام سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكره، لكن بدون قول عائشة: ولقد رأيته إلى آخره. ففي بدء الخلق باب ذكر الملائكة المناسبة ظاهرة من قوله: «وأحياناً

يتمثل لي الملك» ومن قوله: «أحيانًا يأتي مثل صلصلة الجرس» يعني مع الملك الذي يحمله، وأظهر منه قوله في الشق الثاني: «وأحيانًا يأتيني أو يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول».

أخرجه أيضًا الإمام مسلم في الفضائل في باب عَزَق النبي -صلى الله عليه وسلم-، فالحديث متفق عليه، ومعنى كون الحديث متفقًا عليه أن يكون مخرجًا في الصحيحين من طريقٍ راوٍ واحد عن صحابيٍّ واحد، أما إذا كان في البخاري عن صحابي ومسلم عن صحابي آخر، ولو اتحد اللفظ فإنه لا يسمى حينئذٍ متفقًا عليه، وأخرجه أيضًا الإمام مالك في القرآن باب ما جاء في القرآن، وأخرجه الترمذي في المناقب والنسائي في الافتتاح: باب جامع ما جاء في القرآن.

المقدم: أحسن الله إليكم، بعد هذا البيان من خلال الحديث وما تفضلتم به من ذكر بعض ألفاظه، لم يمر بنا حتى الآن أي حديث حذفه المختصر حتى الآن يا شيخ.

إلى الآن نعم، لم يرد مكرر إلى الآن.

المقدم: هل هناك منهج للبخاري -رحمه الله- في ترتيب الأحاديث، بمعنى ما دام الآن في كتاب بدء الوحي لماذا لم يقدم حديث عائشة أول ما بُدئ به النبي -صلى الله عليه وسلم- من الوحي الرؤيا الصالحة، ثم ذكرت بداية الوحي، ألم يكن هذا الحديث هو الأحق أن يبدأ به قبل حديث الحارث؟

مما قيل في ذلك أن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- خرَّج حديث «الأعمال بالنيات» عن شيخه الحميدي وهو مكي، ثم ثنى بحديث عائشة الثاني؛ لأنه من طريق مالك وهو مدني، فقدَّم مكة ثم المدينة، من أجل هذا قدَّم حديثه على حديث عائشة أول ما بدئ به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الوحي الرؤيا الصادقة أو الصالحة على ما سيأتي، هذا مما قيل، وعلى كل حال هذا وقع في الصحيح، ومناسبة الحديث للباب ظاهرة، وكونها من الدقة بحيث تكون مائة بالمائة لا يلزم؛ لأن المقصود العلم وقد حصل، وحفظ السنة يحصل بهذه الكيفية.

المقدم: ذكرتم فضيلة الشيخ حديث: «نحن أحق بالشك من إبراهيم» فهل يعني هذا أن إبراهيم -عليه السلام- أفضل من نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-؟ لو فصلتم في هذا فضيلة الشيخ.

الحديث كما في الصحيح يقول -عليه الصلاة والسلام-: «نحن أحق بالشك من إبراهيم...».

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء

(الحلقة الحادية عشر)

الحديث كما في الصحيح، يقول -عليه الصلاة والسلام-: «نحن أحق بالشك من إبراهيم، ويرحم الله لو طأ لقد كان يأوي إلى ركنٍ شديد، ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي» هذا من الأحاديث التي في ظاهرها الإشكال، لكنها ليست بمشكلة عند أهل العلم، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- حينما قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم» قاله على جهة التواضع، والهضم من حقه، والرفع من شأن إبراهيم -عليه السلام-؛ لئلا يتناول بعض السفهاء فيقول: إن إبراهيم شك، فأراد النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يرفع هذا الاحتمال من قلوب الناس، «ويرحم الله لو طأ لقد كان يأوي إلى ركنٍ شديد» حينما قال: **{أَوْ آوِيَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ}** [سورة هود 80] ومراده بذلك من بني جنسه وقومه وعشيرته، وقد كان يأوي إلى ركنٍ شديد، وهو الله -سبحانه وتعالى-. «ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف» لبث بضع سنين يوسف، وما فيه شك أن النفس مجبولة على حب الحرية والخروج من السجن، وقاله النبي -عليه الصلاة والسلام- لرفع شأن يوسف ووصفه بالأنانة لتبرأ ساحته وتظهر براءته للناس كلهم، لما جاءه الداعي قال: **{ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ}** [سورة يوسف 50] غير يوسف لو جاءه الداعي خرج مباشرة، أقول: غير يوسف -عليه السلام- لو جاءه الداعي الذي يطلبه إلى الملك أو العزيز خرج مباشرة، لكن يريد أن تبرأ ساحته من كل وجه، ويعرف ذلك الخاص والعام، أراد أن يقول له: **{ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ}** [سورة يوسف 50] لتظهر براءته للناس كلهم.

المقدم: هل مثل هذا قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا تفضلوني على يونس بن متى»؟

هو مثله نعم، التفضيل بين الأنبياء جاء منعه، جاء النهي عن التفضيل بين الأنبياء، والمراد به التفضيل الذي يتضمن التتقص، فيونس بن متى حصل منه ما حصل، مما يجعل بعض السفهاء يتناول عليه، ويقع فيه، لكن النبي -عليه الصلاة والسلام- أراد أن يقطع مثل هذه التصرفات من السفهاء، فقال: «لا تفضلوني على يونس» وفي رواية: «لا تفضلوا بين الأنبياء» والرسول -عليه الصلاة والسلام- أفضل الأنبياء، وهو سيد ولد آدم، لكن يقول هذا -عليه الصلاة والسلام- للمحافظة على حقوق الأنبياء، وعدم التناول عليهم.

المقدم: هل يفهم من هذا يا شيخ أن الإيمان في مسائل الغيب ربما يكون عند بعض الناس أقل من الإيمان في مسائل الشهادة؟

لا شك أنه ليس الخبر كالمعينة، ولذا لما أخبر الله -سبحانه وتعالى- موسى -عليه السلام- أن قومه عبدوا العجل ما كان تصرفه مثل تصرفه لما رآهم عياناً، ألقى الألواح لما رآهم معينة، وأخذ برأس أخيه يجره إليه، يختلف التصرف وإن كان الخبر خبر صدق لا يحتمل النقيض لكن المعينة تختلف عن الخبر، وإن كان الخبر صادقاً لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه.

المقدم: لكن لا يمكن أن يقال بأن إيمان إبراهيم -عليه السلام- في هذه الجزئية كان ناقصاً بأي حال من الأحوال؟

المقدم: نعم، عندنا أيضاً أسئلة تفضل:

يا شيخ ذكرتم الفرق بين قولنا متفقٌ عليه، وبين ما رواه البخاري ومسلم مثلاً، فهل هذا التفريق متفقٌ عليه بين المحدثين؟

الحديث يكون واحدًا إذا كان عن صحابي واحد، ولو اختلف اللفظ، فيُتَقَّ عليه بين الشيخين إذا خرَّجَاه عن طريق صحابي واحد، وإذا كان عن صحابين فإنه يقال: أخرجه البخاري عن فلان ومسلم عن فلان، المجد ابن تيمية جد شيخ الإسلام صاحب المنقّى لا يقول متفق عليه حتى ينضم إلى الشيخين الإمام أحمد في المسند، فإذا كان الحديث مخرّج في المسند والصحيحين من طريق صحابي واحد قال المجد متفق عليه، البغوي في شرح السنة أحيانًا يقول متفق عليه مع اختلاف الصحابي، وهذا اصطلاح خاص به، فيقول: متفق عليه أخرجه محمد عن ابن عمر يعني البخاري ومسلم عن أبي هريرة، وهذا يختلف عن الاصطلاح السائد المعروف.

المقدم: ومثله متفق على صحته؟ سواء؟

متفق على صحته يعني لم يختلف أحد في صحته، ولو لم يكن في الصحيح، يعني العلماء ما اختلفوا في تصحيح هذا الحديث.

المقدم: بخلاف متفق عليه؟

متفق عليه يعني بين الشيخين.

المقدم: لكن أيضًا بعض الألفاظ رواه البخاري ومسلم أخرجه الشيخان سواء؟

لا إشكال.

المقدم: هذا فقط اختلاف عند المحدثين؟

نعم.

طالب: يا شيخ: في متن الحديث لفظ: (وعيت) (وأعي) هل وردت في بعض الروايات بصيغ مختلفة أم أنها بنفس الصيغة التي وردت هنا؟

ظاهر توجيه الشراح بما ذكرناه سابقًا أنه لم يكن هناك اختلاف في ألفاظ الحديث بين رواة الصحيح.

المقدم: أحسن الله إليك في حديثكم قبل قليل بالنسبة للسند المؤن هل هناك فرق بين السند المؤن والمعنع؟ خصوصًا أننا في المقدمة ذكرنا شيئًا من هذا عندما تفضلتم بشرح خطبة المختصر -رحمه الله-.

هنا في حديث الباب تقول عائشة -رضي الله عنها-: أن الحارث بن هشام سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وجاء عنها في المسند عن الحارث بن هشام أنه سأل النبي -عليه الصلاة والسلام-، الأصل أن السند المؤن أو المؤن لا يختلف عن السند المعنع، ولذا يقول الحافظ العراقي:

وحكم (أن) حكم (عن) فالجل

.....

حتى يبين الوصل في التخرّيج

سـووا وللقطـع نـحـا البرديـجـي

وابن الصلاح نقل عن الإمام أحمد ويعقوب بن شيبه أن هناك فرقًا بين السند المؤن والسند المعنع، فالمعنع على الاتصال والمؤن عن الانقطاع، والسبب أنه وقف على حديث محمد بن الحنفية عن عمار أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرَّ به، فقال الإمام أحمد ويعقوب بن شيبه قالًا متصل، والرواية الأخرى عن محمد بن الحنفية أن عمارًا مرَّ به

النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: منقطع، فأخذ من هذا أن الإمام أحمد ويعقوب بن شيبه يفرقان بين المؤمن والمعنن، لكنه كما قال الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى-:

كـذا لـه و لـم يـصـوِّب صـوِّبه

يعني ما نظر إلى السبب الحقيقي في الاختلاف بين حكميهما على الحديث بطريقه، فمحمد بن الحنفية لما قال عن عمار أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرَّ به، محمد بن الحنفية يروي عن عمار قصةً حصلت له يرويها عن صاحبه عن صاحب الشأن فهي متصلة، وفي الطريق الآخر الذي قال فيه محمد بن الحنفية أن عماراً به النبي -عليه الصلاة والسلام-، محمد بن الحنفية يتحدث عن قصة لم يشهدها فحكما عليه بالانقطاع، يعني فرق بين أن نقول: عن فلان من المشايخ عن الشيخ ابن باز مثلاً أن الشيخ محمد بن إبراهيم قال له.. نحن نروي عن الشيخ مباشرة والقصة حصلت له فمتصل، لكن لو قلنا: عن فلان الذي هو شخص متأخر في طبقتنا مثلاً أن الشيخ محمد بن إبراهيم قال للشيخ عبد العزيز مثلاً هذه قصة لم نشهدها فهي منقطعة، فهي تختلف من هذه الحثية، الشخص إذا نقل القصة عن صاحبها تكون متصلة، لكن إذا تحدث عن قصة لم يشهدها ولو شهد أو أدرك أحد طرفيها ولم ينقل عنه فهذه حكمها حكم الانقطاع، ولذا قال الحافظ العراقي:

كـذا لـه و لـم يـصـوِّب صـوِّبه

يعني ابن الصلاح ما فهم المقصد من اختلاف الحكمين على الطريقين، وإلا فالأصل أن السند المؤنن في حكم المعنن، والحكم عند أهل العلم حكمه الاتصال بالشرطين المعروفين عند أهل العلم أن يكون الراوي بريئاً من وصمة التدليس، وأن يكون قد لقي أو عاصر من روى عنه على الخلاف بين أهل العلم في ذلك.

المقدم: قال -رحمه الله-: باب: عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قالت: أول ما بدئ -صلى الله عليه وسلم- من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء، فكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه، وهو التعبد، الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزوّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوّد لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ، قال: «ما أنا بقارئ قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال: **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ**» [سورة العلق 1-4] فرجع بها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد، فقال: «**زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي**» فزملوه، حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: «**لقد خشيت على نفسي**» فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرءاً قد تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت خديجة: يا ابن عم، اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا

ليتني فيها جذعاً، ليتني حيّاً إذ يخرجك قومك فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «أومخرجي هم؟» قال: نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي.

فيقول المؤلف -رحمه الله تعالى- في الحديث الثالث: "عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قالت: أول ما بدئ به -صلى الله عليه وسلم- من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح".

هذا الحديث ترويه عائشة -رضي الله عنها- في قصة حصلت قبل أن تولد، فيحتمل أنه من مراسيل الصحابة؛ لأن عائشة لم تدرك هذه القصة، ومراسيل الصحابة حجة كما تقدم عند جماهير أهل العلم خلافاً لأبي إسحاق الإسفراييني، لكن الظاهر أن عائشة -رضي الله عنها- سمعت ذلك من النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لقولها فيه: قال: «فغطني» فيكون قولها: أول ما بُدئ به حكاية ما تلقّظ به النبي -صلى الله عليه وسلم- وحينئذ فيكون الحديث موصولاً ولا يكون من المراسيل، ومناسبة الحديث لبَدْء الوحي ظاهرة جداً: أول ما بُدئ به، والباب باب بدء الوحي. وقوله في إسناد الحديث -أعني البخاري- عن عائشة أم المؤمنين، هذا مأخوذ من قوله تعالى: {وَأَزَاجُهُ أَهْلُ الْأَرْجَاءِ} [سورة الأحزاب 6] أي في الاحترام، وتحريم النكاح، لا في غير ذلك مما اختلف فيه، يعني من الخلوة والسفر ونكاح البنات، وما أشبه ذلك، قال ابن حجر: وإنما قيل للواحدة: أم المؤمنين للتغليب، وإلا فلا مانع من أن يقال لها: أم المؤمنات على الراجح يعني كما يقال: أمير المؤمنين أي والمؤمنات، وقال العيني: وهل يقال عنهن: أمهات المؤمنين؟ فيه خلاف، والأصح أنه لا يقال، بناءً على الأصح أنه لا يدخلن في خطاب الرجال، وجاء عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: أنا أم رجالكم لا أم نسائكم. وقال ابن كثير: هذا أصح الوجهين والخبر صححه الحافظ ابن كثير في تفسيره، والعيني في عمدة القاري.

وهل يقال للنبي -صلى الله عليه وسلم-: أبو المؤمنين؟ فيه قولان لأهل العلم، قال العيني: والأصح الجواز، نص عليه الشافعي وغيره يعني في الحرمة، ومعنى قوله تعالى: {لَمَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ} [سورة الأحزاب 40] يعني لصلبه، وعن الأستاذ أبي إسحاق أنه لا يقال: أبونا، وإنما يقال: هو كأبينا، لما روي أنه -عليه الصلاة والسلام- أنه قال: «إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم» والحديث مخرّج في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه، وهو حديث بطرقه حسن.

"أول ما بُدئ" بضم الموحدة وكسر الدال "من الوحي" من هذه تبعيضية، أي من أقسام الوحي، وقال القزاز: ليست الرؤيا من الوحي، فعلى هذا تكون "من" لبيان الجنس، يعني كما في قوله تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} [سورة الحج 30] "الرؤيا" فُعْلَى كخُبْلَى مصدر رأى، وجمعها رُؤَى، والفعل رأى له مصادر تبعاً لمعانيه، تبعاً لمعاني الفعل، فنقول: رأى رؤيا يعني في النوم، ورأى رؤيةً يعني ببصره، ورأى رأياً يعني بعقله.

"الصالحة" وفي التعبير يعني في كتاب التعبير من صحيح البخاري: "الصادقة" وهي التي ليست فيها ضغث، "في النوم" ذكر هذا لمجرد زيادة الإيضاح والبيان؛ لأن الرؤيا لا تكون إلا في النوم، فهو تصريح بما هو مجرد توضيح، أو لدفع وهم من يتوهم أن الرؤيا تطلق على رؤية العين، فهي صفة موصّحة، أو لأن غيرها يسمى حُلماً، وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر فيما حكاه البيهقي وغيره، وحينئذ فيكون ابتداء النبوة بالرؤيا حصل في شهر ربيع، وهو شهر مولده -عليه الصلاة والسلام-، وبهذا يعلم كونها جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، إذا كانت مدة الرؤيا ستة أشهر، ومدة النبوة ثلاثاً وعشرين سنة، الستة الأشهر نصف سنة، والثلاث والعشرون سنة ستة وأربعون نصف، فتكون الرؤيا جزءاً من ستة وأربعين جزءاً.

"فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح" كرؤياه دخول المسجد الحرام، ووجه الشبه بين الرؤيا وفلق الصبح الواضح، والفلق هو ضياء الصبح، و(مثل) نُصب بمصدر محذوف أي إلا جاءت مجيئاً مثل فلق الصبح، أو نُصبت على الحال والتقدير مشبهةً ضياء الصبح.

"ثم حُبب إليه الخلاء" الخلاء بالمد مصدر بمعنى الخلوة، أي الاختلاء، وبُني حُبب بما لم يسم فاعله أي للمجهول لعدم تحقق الباعث على ذلك، وإن كان كُلُّ من عند الله - سبحانه وتعالى -، وحُببت إليه الخلوة - عليه الصلاة والسلام -؛ لأن معها يحصل فراغ القلب، والانقطاع عن الخلق؛ ليجد الوحي منه متمكناً كما قيل:

فصادف قلباً خالياً فتمكناً

.....

لا شك أن القلب الخالي يقبل ما يجيئه لأول مرة، وفي ذلك تنبيهٌ على فضل العزلة؛ لأنها تريح القلب من أشغال الدنيا وتفرغه لله تعالى، والخلوة أن يخلو عن غيره بربه، والعزلة يأتي بيان حكمها، وتفصيل ذلك في شرح حديث: «يوشك خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال» من كتاب الإيمان - إن شاء الله تعالى -، ولأهمية هذا الموضوع وما جاء فيه من النصوص التي ظاهرها التعارض نُقدم للتوفيق لمثل هذه النصوص بكلام مختصر، ونترك التفصيل في مكانه. العزلة محمودة، جاءت النصوص بمدحها، وجاءت النصوص أيضاً بمدح الخلطة، مخالطة الناس، والصبر على أذاهم، وشهود الجمع والجماعات، وحضور محافل الناس، وتغيير ما يقع منهم، وتعليم الجاهل، وغير ذلك، فلا شك أن العزلة محمودة بالنسبة لبعض الناس، لا سيما من لا يستطيع أو ليست عنده القدرة على التغيير والتأثير، بل العكس إذا كان ممن يتأثر بغيره، فمثل هذا العزلة في حقه أفضل، بينما بعض الناس الذين لديهم القدرة على التغيير والتأثير، بل العكس إذا كان ممن يتأثر بغيره، فمثل هذا العزلة في حقه أحقهم أفضل، الذي يستطيع أن يؤثر في الناس، ولا يتأثر هو، هذا يقال له: اختلط بالناس وانفعهم وعلمهم وأرشدتهم وأمرهم وانهم، لكن الذي يتأثر ولا يستطيع التأثير مثل هذا يقال له: اعتزل.

"وكان يخلو بغار حراء" الغار هو النقب في الجبل، وحراء جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال على يسار الذهاب إلى منى "فيتحنث فيه" بالحاء وآخره مثلثة، يعني ثاء، وهو التعبّد، الضمير هو عائذ إلى مصدر يتحنث، يعني التحنث التعبّد، وهو من الأفعال التي معناها السلب، أي اجتناب فاعلها لمصدرها، مثل (تأثم وتحوّب) إذا اجتنب الإثم والحوّب، أو هو بمعنى (يتحنّف) بالفاء، أي يتبع الحنيفية ملة إبراهيم - عليه السلام -، والفاء تُبدل ثاءً، كما يقال في الأحداث: الأجداف، وقد وقع كذلك بالفاء في رواية ابن هشام في السيرة: (يتحنّف) وتفسير (التحنّث) مدرّج من تفسير الزهري...

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة الثانية عشر)

وتفسير التحنث مُدرَج من تفسير الزهري، أدرجه في الخبر، كما جزم به الطيبي، وإن لم يذكر دليلاً، نعم في رواية البخاري في كتاب التفسير من صحيحه ما يدل على الإدراج، حيث قال: قال والحنثُ التعبدُ، يعني قال، والخبر من كلام.. الخبر مروى عن عائشة، يعني لو كان سياق خبر، لقال قالت، ما دام غير وقال: قال، ونسبه إلى مذكر فالإدراج يكون من غيرها.

المقدم: وهو ممن يا شيخ؟

من الزهري، الإدراج من الزهري.

"الليالي ذوات العدد" أي مع أيامهن واقتصر عليهن للتغليب، يعني اقتصر على الليالي دون الأيام للتغليب؛ لأنهن أنسب للخلو، ووصف الليالي بذوات العدد لإرادة التقليل كما في قوله تعالى: **{إِذْ رَأَيْنَاهُنَّ مَعْدُودَاتٍ}** [سورة يوسف 20] أو للكثرة لاحتياجها للعدد وهو المناسب للمقام، وجاء تحديد المدة بشهر، روى الشيخان: «**جاءت بحراء شهراً**» وعند ابن إسحاق أنه شهر رمضان، و(ذوات) بالكسر صفةً لليالي، أما ما يزعمه بعضهم من استحباب الخلو...

المقدم: عفواً فضيلة الدكتور في بعض النسخ جاءت: ذوات العدد.

العدد؟!

المقدم: نعم.

لا، أبداً غير صحيح؛ لأن الطبعة التي معك يا شيخ ناصر، الطبعة العامرة الطبعة التركية، وقد زعم طابعها أنه أخذها بحروفها من إرشاد الساري للقسطلاني، ونعلم جميعاً أن إرشاد الساري اهتم بألفاظ الصحيح، واعتنى به عنايةً فائقة، لكن هذه الطبعة مع كونها لا بأس بها في الجملة لكن فيها أخطاء، وفيها سقط بعض الأحاديث، فليست بأجود الطباعات للصحيح، وإن زعم طابعها أنه أخذها من إرشاد الساري بحروفها، فيها سقط أحاديث، وقفنا فيها على سقط أحاديث.

ولم يأت التصريح بكيفية تعبدّه -صلى الله عليه وسلم-، فيحتمل أن عائشة -رضي الله عنها- أطلقت على الخلو بمجرد تعبدّها؛ لأن الانعزال عن الناس لا سيما من كان على باطل من جملة العبادة، فلا شك أن مفارقة العصاة عبادة، إذا قصد بهذه المفارقة مفارقة مشاهدة العصاة والمعاصي، بهذه النية تنقلب إلى عبادة، كما أن النوم للتخلص من بعض الأعمال المحرمة والمكروهة يكون عبادة، كما أنه يكون عبادة أيضاً إذا استعين به على طاعة الله -سبحانه وتعالى-، وقيل: يتعبد بالتفكير.

"قبل أن ينزع إلى أهله" ينزع بفتح أوله وكسر الزاي، أي يحن ويشتاق ويرجع "ويتزوّد لذلك" برفع الدال، أي يتخذ الزاد للخلو، "يتزوّد لذلك" برفع الدال، لماذا لم نعطفها على ينزع؟ يفسد المعنى، لو قلنا: قبل أن يتزوّد ما نفع؛ لأن العطف على نية تكرار العامل. "ثم يرجع إلى خديجة" زوجه وهو تفسيرٌ للأهل السابق الذكر، "فيتزوّد لمثلها"، أي لمثل الليالي، وفي رجوعه -عليه الصلاة والسلام- دليلٌ على أن الانقطاع الدائم عن الأهل ليس من السنة، "حتى جاء الحق" وهو الوحي، وفي التفسير "حتى فجأه الحق" أي بَغْتَه، "وهو في غار حراء فجاءه الملك" جبريل -عليه السلام- في يوم الإثنين لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان، وهو ابن أربعين سنة. "فقال: اقرأ" هذا الأمر لمجرد التنبيه والتيقظ لما سيلقى إليه؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- أمي لا يقرأ ولا يكتب، فكيف يُؤمّر بالقراءة وهو أمي؟ "اقرأ" إنما أمر ليتنبه ويتيقظ لما سيلقى عليه، ويحتمل أن يكون على بابه من الطلب كما قال بعض الشراح، وأنه أمر بالقراءة فعلاً، فيُستدل به على تكليف ما لا يطاق في الحال، وإن قُدِّر عليه بعد. "قال" -صلى الله عليه وسلم- وفي رواية: «**قلت**» «**ما أنا بقارئ**» وهذه الرواية: «**قلت**» تؤيد أن عائشة سمعت الخبر من النبي -عليه الصلاة والسلام-.

«ما أنا بقارئ» وفي رواية: «ما أحسن أن أقرأ» وفي رواية: «ماذا أقرأ؟»، قال -صلى الله عليه وسلم-: «فأخذني» يعني جبريل -عليه السلام-، «فغطّني» أي ضمّني وعصرّني، وعند الطبري: «فغتنّني» بالتاء، والغت حبس النفس، «حتى بلغ مني الجهد» بفتح الجيم ونصب الدال، أي بلغ الغط مني غاية وسعي، وروي بالضم والرفع أي: بلغ مني الجُهد مبلغه، «ثم أرسلني» أي أطلقني، «فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني» وهكذا مرتين، ثم الثالثة (فغطّني) الثالثة، وفائدة هذا الغط ليفرغه عن النظر إلى أمور الدنيا، ويقبل بكلّيته إلى ما يلقي إليه، وكرره للمبالغة، واستدل به بعضهم على أن المؤدّب لا يضرب المؤدّب أكثر من ثلاث ضربات، لكن هل هذا الغط للتأديب لئتم الاستدلال، أو هو لمجرد التنبيه والتهيقظ؟ للتنبيه وليس للتأديب، «ثم أرسلني، فقال: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} [سورة العلق 1]» في هذا دليل على أن أول ما نزل من القرآن هذه السورة سورة اقرأ، أو الخمس الآيات الأولى منها إلى قوله: {مَا لَمْ يَعْلَمْ} [سورة العلق 5] في الصحيحين في البخاري ومسلم عن يحيى بن أبي كثير، قال: سألت أبا سلمة أي القرآن أنزل قبل؟ قال: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] فقلت: أو (اقرأ)؟ فقال: سألت جابر بن عبد الله أي القرآن أنزل قبل؟ قال: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} فقلت: أو (اقرأ)؟ قال جابر: أحدثكم ما حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «جاورت بحراء شهراً، فلما قضيت جوارى هبطت فنوديت، فنظرت عن يميني فلم أر شيئاً، ونظرت عن شمالي فلم أر شيئاً، ونظرت أمامي فلم أر شيئاً، ونظرت خلفي فلم أر شيئاً، فرفعت رأسي فرأيت شيئاً، فأتيت خديجة فقلت: دثروني، وضُّبوا عليّ ماءً بارداً، قال: فدثروني فصبوا عليّ ماءً بارداً، قال: فنزلت: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} [سورة المدثر 1-3] استدل به يحيى بن أبي كثير وجابر على أن {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} أول ما نزل من القرآن، وحديث الباب صريح في أن أول ما نزل (اقرأ).

يقول النووي في شرح مسلم: قوله: إن أول ما أنزل قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] ضعيف، بل باطل. أقول: هذه العبارة وإن صدرت من النووي إلا أنه لكون القائل صحابي لا تليق، لأن هذا فهم الصحابي، هو ثابت إلى الصحابي وهو في الصحيحين، لكن هذا فهمه، تقول: باطل وهو قول صحابي؟! نعم قول مرجوح، والراجح غيره، هذا فهمه. ثم استدل النووي على ما ذهب إليه حيث قال: والصواب أن أول ما نزل على الإطلاق {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} [سورة العلق 1] كما صرح به في حديث عائشة -رضي الله عنها-، وأما {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] فكان نزولها بعد فترة الوحي، كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر، والدلالة صريحة فيه في مواضع منها قوله: وهو يحدث عن فترة الوحي إلى أن قال: فأنزل الله: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] عن فترة الوحي، فأنزل الله: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] دليل على أن هناك وحي قبل {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] ومنها: قوله -صلى الله عليه وسلم-: «فإذا الملك الذي جاءني بحراء، ثم قال: فأنزل الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1]» فدل على أن الملك جاءه قبل ذلك بحراء، ومنها قوله: ثم تتابع الوحي يعني بعد فترته، كل هذه أدلة على أن أول ما نزل من القرآن {اقْرَأْ} وإن فهم الصحابي أن أول ما نزل: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1] يقول الطيبي: في قوله: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} [سورة العلق 1] يقول: هذا أمر بإيجاد القراءة مطلقاً، وهو لا يختص بمقروء دون مقروء، فقوله: {بِاسْمِ رَبِّكَ} أي قل: بسم الله الرحمن الرحيم، فهذا يدل على أن البسملة مأثور بها في ابتداء كل قراءة.

وقوله: {رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} [سورة العلق 1] وصف مناسب مشعر بعليّة الحكم بالقراءة، والإطلاق في قوله: {خَلَقَ} أولاً: على منوال يعطي ويمنع، وجعله توطئة لقوله: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ} [سورة العلق 2] قال السهيلي: لما قال ثلاثاً: ما أنا بقارئ، قيل له:

{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} أي لا تقرأ بقوتك، ولا بمعرفتك، لكن بحول ربك وإعانتة، فهو يعلمك كما خلقك، ولما نزع عنك علق الدم ومغمز الشيطان في الصغر، وعلم أمتك حتى صارت تكتب بالقلم، بعد أن كانت أمية وفي قوله: **{خَلَقَ الْإِنْسَانَ}** إشارة إلى أن الإنسان أشرف المخلوقات، ثم الامتتان بقوله: **{عَلَّمَ الْإِنْسَانَ}** [سورة العلق 5] يدل على أن العلم أجل النعم، **{اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ}** [سورة العلق 5] أي الزائد في الكرم على كل كريم.

المقدم: بالنسبة لما ذكرتم عن جابر -رضي الله عنه- في ترجيحه تقديم **{يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}** يقول: وهو يرويه عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، يقول: أحدثكم بما سمعت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، بناءً على سماعه فقط نحن رددنا قوله بناءً على الفهم، وإلا لم يصرح النبي -عليه الصلاة والسلام- في أن أول ما بُدئ به الوحي عليه بـ **{يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}**؟ النبي -عليه الصلاة والسلام- لم يصرح بذلك، وإنما فهم جابر -رضي الله عنه- أن أول ما نزل عليه **{يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}** يقول: أحدثكم ما حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «جاءت بحراء شهراً، فلما قضيت جوازي هبطت فنوديت» الآن سورة اقرأ نزلت في الجوار نفسه أو بعد الجوار؟ في الجوار بالغار، فدل على أنه بعد الجوار نزلت سورة **{يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}** بينما اقرأ في وقت الجوار «فلما قضيت جوازي هبطت فنوديت، فنظرت عن يميني فلم أر شيئاً...» إلى آخره، فقلت: «دثروني» إلى أن قال: «فنزلت يا أيها المدثر».

المقدم: هنا بقي شهراً كما في النص قبل قليل، ونحن نقول: أنه ابتدأ -عليه الصلاة والسلام- بالتحنت في مدة تقرب من ستة أشهر، أو هذه فقط كانت بدايتها في الرؤيا الصالحة؟
الرؤيا مدة الرؤيا ستة أشهر.
المقدم: والتحنت كان شهراً؟
كان شهراً نعم.

المقدم: أحسن الله إليكم أخيراً بالنسبة لسورة (اقرأ) بعضهم يقول: (اقرأ) وبعضهم: (العلق) هل فيها تسمية ثابتة؟
السورة قد تسمى بأبرز ما فيها، وقد تسمى بأول لفظٍ منها، والأدلة على ذلك من سور القرآن كثيرة، كما يقال: الفاتحة والحمد، وهكذا.

وقفنا على قولها: "فرجع بها" أي بالآيات أو بالقصة، والفاعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، "يرجف" أو "يرجف" يخفق ويضطرب، "فؤاده" الفؤاد: هو القلب، أو باطن القلب، أو غشاء القلب، على خلاف في ذلك بين الشراح، لما فجأه من الأمر المخالف للعادة والمألوف، فنفر طبعه البشري وهاله ذلك، ولم يتمكن من التأمل في تلك الحالة؛ لأن النبوة لا تُزيل طباع البشر كلها، "فدخل -صلى الله عليه وسلم- على خديجة بنت خويلد" أم المؤمنين -رضي الله عنها- التي ألفت تأنيسها له فأعلمها بما وقع له، وهي خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، تزوجها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو ابن خمس وعشرين سنة، وهي أم أولاده كلهم، خلا إبراهيم فمن مارية القبطية، ولم يتزوج قبلها ولا عليها حتى ماتت -رضي الله عنها-، توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح، فأقامت أربعاً وعشرين سنة وأشهر، وهي أول من آمن من النساء اتفاقاً، بل أول من آمن مطلقاً على قول.

فقال: - صلى الله عليه وسلم: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» بكسر الميم، مع التكرار مرتين، من التزميل وهو التلفيف، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر، والعادة جارية بسكون الرَّعْدَة بالتلفف، "فَزَمِّلُوهُ" أي لَفُّهُ "حتى ذهب عنه الرَّوع" أي الفزع، "فقال - صلى الله عليه وسلم- وأخبرها الخبر" جملة حالية، «لقد» اللام واقعة في جواب قسم مقدّر تقديره: والله لقد خشيت على نفسي واختلف في سبب الخشية، هل خشي من الموت من شدة الرعب؟ أو خشي من المرض؟ أو خشي أن يفقد عقله -عليه الصلاة والسلام-؟ أو خشي أن لا يطيق حمل أعباء الوحي أو غير ذلك؟ ذكر الحافظ ابن حجر في المراد بالخشية ذكر أن العلماء اختلفوا في المراد بالخشية على اثني عشر قولاً.

"فقلت خديجة: كلا" نفّي وإبعاد، أي لا خوف عليك، وفي التهذيب للأزهري قال الأخفش: معنى كلا الرّدْع والزجر، وهو مذهب الخليل، وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن، وقال ابن الأنباري: قال المفسرون معنى كلا: حقاً. "والله ما يخزيك الله أبداً" يخزيك من الخزي، أي ما يفضحك الله، وفي رواية الكشميهني: "ما يحزنك" بفتح أوله والحاء المهملة "يَحْزُنُكَ" أو بضم الياء وكسر الزاي من الحُزْن من الثلاثي أو الرباعي.

المقدم: عفواً -فضيلة الدكتور - الكشميهني يتكرر كثيراً، هو له علاقة بصحيح البخاري؟

نعم، أحد الرواة المشهورين، بل من أشهر الرواة على ما قال عنه الشراح، لا سيما ابن حجر ذكره في مواضع أنه ليس من الحفاظ بل هو مجرد راوية، لكنه راوية من أتقن الرواة، وإن كان ليس أتقنهم، بل في بعض رواياته شيء من الاستدراك، لكنه من أتقن الرواة؛ لأن ابن حجر ثلاث مرات يذكره، ويذكر أن بعض الشراح يغمره، لكن مع ذلك هو متقن في الجملة، وإن كان عليه بعض الملاحظات.

"والله ما يخزيك الله أبداً" ثم ذكرت العلة والسبب على ما أقسمت عليه "إنك لتصل الرحم" أي القرابة، "وتحمل الكل" الذي لا يستقل بأمره، كما قال تعالى: **{وَهُوَ كُلٌّ عَلَى مَوْلَاةٍ}** [سورة النحل 76].

"وتكسب المعدوم" أي تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك، وكسب يتعدى بنفسه إلى واحد، نحو كسبُ المال، وإلى اثنين نحو كسبُ غيري المال، وهذا منه، وتكسب بفتح التاء، وللكشميهني تُكسِب بضم أوله من أَكْسَبَ أي تُكسِبُ غيرك المال المعدوم، أي تتبرع به، والرواية الأولى أصح كما قال القاضي عياض.

قال الخطابي: الصواب المُعْدِم، بلا واو أي الفقير؛ لأن المعدوم لا يُكسِب، المعدوم معدوم يعني مفقود كيف يُكسِب؟ وأجيب بأنه لا يمتنع أن يُطلق على المُعْدِم المعدوم؛ لكونه كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له، وفي تهذيب اللغة للأزهري -وهو بالمناسبة كتاب من أنفس كتب اللغة وأهمها وأعلامها-: قال ابن الأعرابي: رجلٌ عديمٌ لا عقل له، ورجلٌ مُعْدِم لا مال له وقال غيره: فلانٌ يكسب المعدوم إذا كان مجدوداً ينال ما يُحرمه غيره.

"وتقري الضيف" بفتح أوله بلا همز، وقال الأبي: وسمع بضمها رباعياً أي تهئ له طعامه ونزله.

"وتعين على نوائب الحق" أي: حوادثه، وفي هذا إشارة إلى فضل خديجة وجزالة رأيها، وإجابته بكلام فيه قسم وتأکید بأن واللام لتزيل حيرته ودهشته، واستدلّت على ما أقسمت عليه بأمر استقرائي جامع لأصول مكارم الأخلاق، وفيه: دليل على أن من طُبع على أفعال الخير لا يصيبه ضرر، لا شك أن صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وهذا منها. خديجة -رضي الله عنها- استدلّت بأمر استقرائي وجزمت بذلك وأقسمت عليه، وهذا لا شك أنه من جزالة رأيها، وتمام عقلها.

"فانطلقت" أي مضت "به خديجة" مصاحبة له "حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى، ابن عم خديجة" بنصب "ابن" الأخيرة بدلاً من ورقة أو صفة، ولا يجوز جره؛ لأنه يصير صفةً لعبد العزى وليس كذلك، ويكتب بالألف، ولا تحذف؛ لأنه لم يقع بين علمين متوالدين، كما يقال: عبد الله بن أبي ابن سلول، الثانية تكتب بالألف، عبد الله بن مالك ابن بحينة وهكذا، ويجتمع ورقة مع خديجة في أسد؛ لأنها بنت خويلد بنت أسد.

"وكان ورقة امرأً قد ترك عبادة الأوثان" وتنصر في الجاهلية أي اعتنق النصرانية قبل بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وذلك أنه خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كره طريق الجاهلية إلى الشام وغيرها يسألان عن الدين، فأعجب ورقة النصرانية للقيته من لم يبذل شريعة عيسى -عليه الصلاة والسلام-؛ لأنه لقي من النصارى من لم يبذل فأعجب بدينهم، وأما زيد بن عمرو بن نفيل فذكر البخاري في صحيحه في كتاب المناقب عن ابن عمر أن زيد بن عمرو بن نفيل خرج إلى الشام يسأل عن الدين، فلقي عالمًا من اليهود، فسأله عن دينهم، فقال: إني لعلي أن أدين بدينكم، فأخبرني، فقال: لا تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من غضب الله، قال: زيد ما أفر إلا من غضب الله، ولا أحمل من غضب الله شيئاً أبداً، وأنتى أستطيعه؟ فهل تدلني على غيره؟ قال: ما أعلمه إلا أن يكون حنيفاً، قال زيد: وما الحنيف؟ قال: دين إبراهيم لم يكن يهودياً ولا نصرانياً ولا يعبد إلا الله، فخرج زيدٌ فلقي عالمًا من النصارى فذكر مثله، فقال: لن تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من لعنة الله، قال: ما أفر إلا من لعنة الله، ولا أحمل من لعنة الله ولا من غضبه شيئاً أبداً، وأنتى أستطيع ذلك؟ فهل تدلني على غيره؟ قال: ما أعلمه إلا أن تكون حنيفاً، قال: وما الحنيف؟ قال: دين إبراهيم لم يكن يهودياً ولا نصرانياً، ولا يعبد إلا الله، فلما رأى زيد قولهم في إبراهيم -عليه السلام- خرج فلما برز رفع يديه فقال: اللهم إني أشهد أنني على دين إبراهيم. وفيه عن أسماء بنت أبي بكر قالت: رأيتُ زيد بن عمرو بن نفيل قائماً مسنداً ظهره إلى الكعبة يقول: يا معشر قريش، والله ما منكم على دين إبراهيم غيري.

"وكان" ورقة أيضاً "يكتب الكتاب العبراني" أي الكتابة العبرانية، وفي رواية في الصحيحين: "الكتاب العربي" "فيكتب من الإنجيل" بالعبرانية "ما شاء الله أن يكتب" والعبرانية بكسر العين فيهما نسبة إلى العبر بكسر العين وإسكان الموحدة، وزيدت الألف والنون في النسبة على غير قياس، قيل: سميت بذلك لأن الخليل -عليه السلام- تكلم بها لما عبر الفرات فأراً من نمرود، وقيل: إن التوراة عبرانية والإنجيل سرياني، وكتابته الإنجيل باللغة العبرانية لتمكنه في دين النصارى، ومعرفته بكتابهم، وصحح ابن حجر كونه يكتب بالعبرانية والعربية؛ لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية، فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء

(الحلقة الثالثة عشر)

وصحح ابن حجر كونه يكتب بالعبرانية والعربية؛ لأن ورقة تعلّم اللسان العبراني والكتابة العبرانية، فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي، وقد جاءت الرواية بهما لتمكنه من الكتابين واللسانين، وبهذا يُعرّف بطلان من يزعم أن القرآن عبارة عن كلام الله، وكلام الله واحد، إن كان بالعربية كان قرآنًا، وإن كان بالعبرانية كان إنجيلًا، وإن كان بالسريانية كان توراةً، إن كان بالعربية كان قرآنًا، وإن كان بالعبرية أو بالعبرانية كان توراةً، وبالسريانية كان إنجيلًا؛ لأنه لو قلنا بهذا لقلنا أن ورقة ما استفاد، ما استفاد شيئاً من الدين الجديد، لأنه مجرد ما يترجمه من لغة إلى لغة يصير على ما أراد، إن ترجمه بالعربية صار هو القرآن نفسه، مع العلم بأنه قرأ التوراة والإنجيل وترجمهما إلى العربية وإلى لغة أخرى إما السريانية وإما العبرانية قبل نزول القرآن، حقيقةً مثل هذا الكلام لا يدعمه لا عقل ولا نقل، ولا يؤيده رأي ولا دليل، وإنما وُصف بكتابة الإنجيل دون حفظه؛ لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة، لذا جاء في صفتها: "أناجيلها في صدورها"، وكان ورقة شيخاً كبيراً قد عمي، "فقال خديجة -رضي الله عنها-: يا ابن عم"، هذا النداء على حقيقته؛ لأنه بمنزلتها وفي مرتبتها في النسب، ووقع في مسلم: "يا عم"، وهو وهم؛ لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير لكن القصة واحدة، لم يتعدد مخرجها، بل مخرجها متحد فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين، فيتعين الحمل على الحقيقة، وإنما صُحِّح وجُوز ذلك في العربي والعبراني، قد يقول قائل: لماذا منعنا يا عم، وقلنا أن مخرج القصة واحد، وقلنا يكتب الكتاب العبراني، وفي رواية العربي وصححنا اللفظين؟ وإنما صُحِّح وجُوز ذلك في العربي والعبراني لأنه من كلام الراوي، الراوي هو الذي تحدث عن ورقة بأنه يكتب الكتاب العربي والعبراني؛ لأنه من كلام الراوي في وصف ورقة، واختلفت المخارج فأمكن التعداد، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه، اللفظ المنسوب إلى مصدره إذا لم يتعدد مخرجه فإنه يرجح بين ألفاظه ولا يجوز الاحتمال، ولا يصوغ تجويز أكثر من احتمال، بينما إذا تعددت المخارج جاز وصُحِّحت جميع الألفاظ، أمكن تصحيح جميع الألفاظ، وصُحِّحت الاحتمالات، "اسمع من ابن أخيك" تعني النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة في عدد النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء، فكان من هذه الحيثية في درجة إخوته، أو قالت على سبيل التوقير لسنه، "فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس"، بالنون والسين المهملة، وهو صاحب السر، وقال ابن دريد هو صاحب سر الوحي، والمراد به جبريل -عليه السلام-، وأهل الكتاب يسمونه الناموس الأكبر، وزعم بعضهم أن الناموس صاحب سر الخير والجاسوس صاحب سر الشر، "الذي نزل الله على موسى"، وفي رواية: أنزل الله، وفي رواية: أنزل، فإن قيل: لم قال ورقة: موسى ولم يقل عيسى؟ مع كونه نصرانياً؟ أجيب بأن كتاب موسى مشتمل على أكثر الأحكام، وكذلك كتاب نبينا -عليه الصلاة والسلام-، بخلاف عيسى فإنه كتاب أمثال ومواعظ، وفي رواية الزبير بن بكار بلفظ: عيسى، "يا ليتني فيها جذعاً"، يا: نداء، والتقدير: يا محمد، ليتني فيها أي في مدة النبوة أو الدعوة، جذعاً بفتح الجيم المعجمة وبالنصب، خبر كان مقدرة عند الكوفيين، يعني يا ليتني أكون فيها جذعاً أو على الحال.

المقدم: فضيلة الدكتور من قال أن قول ورقة هذا لأن عيسى شريعته ليست مستقلة وإنما تبعاً لموسى؟ هل هذا القول صحيح؟

نعم، هي مكملة لشريعة موسى، الأحكام تؤخذ من التوراة والمواعظ والأمثال من الإنجيل -كما هو معروف-، نقول: "يا ليتني فيها جذعاً"، يا: نداء، والتقدير: يا محمد ليتني فيها أي في مدة النبوة أو الدعوة، "جذعاً" بفتح الجيم المعجمة وبالنصب، خبر كان مقدرة عند الكوفيين، أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت، وخبر ليت متعلق بالجار ومجرور كائن فيها، حال الشبيبة والقدرة والقوة لأنصرك، "ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك" من مكة، واستعمل إذ في المستقبل كإذا على حد قوله تعالى: **{وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ}** [سورة مريم 39] لتحقيق الوقوع، فنزل منزلته، فإن قيل: كيف تمنى ورقة مستحيلاً وهو عود الشباب؟ أجيب بأنه يجوز تمنى المستحيل إذا كان في فعل خير، كما تمنى النبي -صلى الله عليه وسلم- الشهادة مراراً، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أَو" بفتح الواو "مُخْرِجِيَّ هُمْ" بتشديد الياء مفتوحة، لأن أصله مخرجوني جمع مخرج من الإخراج فحذفت نون الجمع للإضافة إلى ياء المتكلم، و"هم" مبتدأ خبره مُخْرِجِيَّ مقدماً ولا يجوز عكسه؛ لأنه يلزم منه الإخبار بالمعرفة عن النكرة؛ لأن إضافة مخرجي لفظية، والهمزة للاستفهام الإنكاري؛ لأنه استعبد إخراجهم عن الوطن من غير سبب يقتضي ذلك، قال ورقة: "تعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به من الوحي إلا عودي"؛ لأن الإخراج عن المألوف موجب لذلك، "تعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به من الوحي إلا عودي"؛ لأن الإخراج عن المألوف موجب لذلك؛ لأن الناس أعداء لما يجهلون، فإذا أخرجتهم من المألوف من عوائدهم من طبائعهم عادوك، "وإن يدركني" بالجزم بإن الشرطية "يومك" بالرفع فاعل، أي يوم انتشار نبوتك، "أنصرك" بالجزم جواب الشرط "نصراً" مصدر "مؤزراً" أي قوياً بالغاً، وظاهر هذا أنه أقر بنبوة محمد -صلى الله عليه وسلم-، ولكنه مات قبل الدعوة إلى الإسلام، فيكون مثل بحيرى الراهب، وفي إثبات الصحبة له نظر، وقد ذكره بعضهم في الصحابة كابن منده، "ثم لم ينشب" أي يلبث "ورقة" فاعل "أن توفي" أي لم تتأخر وفاته عن هذه القصة، واختلّف في وقت وفاته، فالحديث دليل على أنه مات بمكة بعد المبعث بقليل، وقال بعضهم إنه خرج إلى الشام وتأخرت وفاته ولكن هذا ضعيف، "وفتر الوحي" أي احتبس ثلاث سنين، كما جزم به ابن إسحاق، وفي بعض الأحاديث أنه قدر سنتين ونصف.

وزاد معمر عن الزهري في كتاب التعبير من الصحيح: "حتى حزن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواهد الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل كي يلقي نفسه منه تبدى له جبريل فقال: يا محمد إنك رسول الله حقاً، فيسكن لذلك جأشه، وتقرّ نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك".

قال ابن حجر: وهذا من بلاغات الزهري، وليس موصولاً، قال الكرمانى: هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، وهذا مجرد احتمال أبداه الكرمانى، والاحتمالات العقلية كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر في رده على الكرمانى في مواضع، الكرمانى يجوز إذا كان التجويز العقلي عنده سائغ حمل الحديث عليه أحياناً بمجرد التجويز العقلي، الحافظ ابن حجر -رحمه الله- يقول: الاحتمالات العقلية التي لا تستند إلى دليل لا دخل لها في هذا العلم ألبتة، في علم الحديث؛ لأن الكرمانى يقول: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، التجويز العقلي عند الكرمانى مستمر، فإذا جاز عنده الاحتمال عقلاً مشأه عليه، لكن الحافظ -رحمه الله- رد عليه في مواضع، وقال: إن الاحتمالات العقلية المجردة التي لا يسند لها دليل من رواية ثابتة فإن هذا الاحتمال لا قيمة له.

الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - ترجم على حديث عائشة - رضي الله عنها - ببدء الوحي بتراجم عديدة حسب وروده في كتابه، حيث أخرجها في سبعة مواضع، الأول: في بدء الوحي، حيث قال - رحمه الله تعالى -: حدثنا يحيى بن بُكَيْر، قال: حدثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة كما تقدم.

الموضع الثاني: في كتاب أحاديث الأنبياء باب: **{وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا}** [سورة مريم 51] فقال: عن عبد الله بن يوسف قال: حدثنا الليث قال: حدثني عُقَيْل عن ابن شهاب، سمعت عروة قال: قالت عائشة - رضي الله عنها - فذكره مختصرًا.

ومناسبته: قوله "هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى"، الشاهد من الحديث قوله: "هذا الناموس"، قول ورقة: "هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى"، ومناسبتها للترجمة ظاهرة؛ لأنه قال: باب: **{وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مُوسَى}** وفي الحديث: "هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى"، فذكر موسى في الحديث يوافق أو يطابق ما جاء في الترجمة.

الموضع الثالث: في كتاب التفسير، بابٌ بدون ترجمة، قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -: حدثنا يحيى بن بُكَيْر، قال: حدثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب، وحدثني سعيد بن مروان، قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، قال: أخبرنا أبو صالح سَلْمَوَيْه، قال: حدثني عبد الله عن يونس بن يزيد قال: أخبرني ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة، وإيراده في تفسير سورة **{اقرأ}** ظاهر المناسبة، والباب بلا ترجمة كما هنا قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: الباب إذا لم تُذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله، مع تعلقه به كصنيع مصنفى الفقهاء.

الموضع الرابع: في كتاب التفسير أيضًا: باب قوله: **{خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ}** [سورة العلق 2] قال: حدثنا ابن بُكَيْر، قال: حدثنا الليث عن عُقَيْل فذكره مختصرًا، ومناسبته ظاهرة حيث دُكرت الآية في الحديث.

وفي الموضع الخامس: في كتاب التفسير باب قوله: **{اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ}** [سورة العلق 3] قال: حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري ح، وقال: الليث حدثني عُقَيْل قال محمد: أخبرني عروة عن عائشة مختصرًا، ومناسبته ظاهرة حيث دُكرت الآية في الحديث.

ويحسن أن ننبه أن هذه الحاء المهملة التي توجد في الأسانيد لا سيما عند مسلم كثيرًا، وهي قليلة عند الإمام البخاري، يراد بها التحويل من إسنادٍ إلى آخر، ويستفاد منها اختصار الأسانيد؛ لأنها قد تعرض لطالب العلم المبتدي، مثل هذه الحاء فتشكّل عليه.

الموضع السادس: في كتاب التفسير أيضًا، باب: **{الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ}** [سورة العلق 4] قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليث عن عقيل مختصرًا، ومناسبته كسابقه، ولم يذكر الآية المترجم بها هنا، في الحديث لما ذكره مختصرًا، لم يذكر الآية التي تُرجم بها، لم يذكر الآية المترجم بها هنا وقد أشار بها إلى ما جاء في الحديث بتمامه.

الموضع السابع: في كتاب التعبير، باب أول ما بدء به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الوحي الرؤية الصادقة، قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ح، وحدثني عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا مَعْمَر قال: الزهري، فذكره مطوّلًا، ومناسبته للترجمة ظاهرة، التعبير، تعبير الرؤيا، كتاب التعبير، يعني: تعبير الرؤيا، ومناسبة الحديث، حيث ذكر في أول ما بدئ به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الوحي الرؤيا،

الرؤيا الصالحة، وفي رواية: الصادقة هذا ما يتعلق بتراجم الحديث، ويبيّن لنا ويتضح لنا أن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- يخرج الحديث في مواضع متعددة تبعاً لما لدلالاته المتعددة وأجزائه.

المقدم: عفوًا يا فضيلة الدكتور، نحن أشرنا في حلقات ماضية إلى أن المصنّف لهذا الكتاب أو حتى الذي قام بخدمته علي حسن، وضع الأطراف هنا، الأحاديث وفقًا للترقيم الموجود في الأصل؛ لأن لما يرجع المستمع مثلاً، والمتابع مع فضيلتكم الآن يجد في آخر الحديث أطرافه ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثنين وتسعين، أربعة آلاف وتسعمائة وثلاثة وخمسين وهكذا، هذه الأطراف غير موجودة في هذا الكتاب؛ لأن الحديث مرّ، وقد أشرتم أنه إذا مرّ لا يكرره مرةً أخرى، فبالتالي هذه الأطراف يرجع بها إلى الأصل؟

إلى الأصل أصل الصحيح، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

المقدم: أحسن الله إليكم، نستمر في الحديث الذي يليه؟

نعم حديث جابر .

قال -رحمه الله-: عن جابر بن عبد الله الأنصاري -رضي الله عنهما- وهو يحدّث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: «بينما أنا أمشي إذ سمعتُ صوتًا من السماء، فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرعبتُ منه، فرجعت فقلت: زملوني» فأُنزل الله تعالى: **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ** [سورة المدثر 1-5] فحمي الوحي وتتابع.

الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- قال في صحيحه: قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: وهو يحدّث عن فترة الوحي فذكر الحديث، قال: ابن شهاب، الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- لم يدرك ابن شهاب، فهل هذا من المعلقات؟ ولماذا جاء بالواو؟ قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة، يقول ابن حجر: إنما أتى بحرف العطف ليُعلم أنه معطوف على ما سبق؛ كأنه قال: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني أبو سلمة بكذا، يعني قال ابن شهاب: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني أبو سلمة بكذا، فعلى هذا يكون هذا الحديث بالإسناد السابق فلا يُعد من المعلقات، يقول القسطلاني -رحمه الله-: مقول القول لا يكون بالواو، وحينئذٍ فليس هذا من التعاليق، ولو كانت صورته صورته، صورة المعلق، خلافًا للكرماني حيث أثبتته منها وقد خطأه ابن حجر في الفتح. مناسبة الحديث في بدء الوحي ظاهرة لظهور علاقته بالحديث الذي قبله وهو يحدّث عن فترة الوحي، يقول: وهو يحدّث عن فترة الوحي فقال في حديثه: «بينما أنا أمشي...» إلى آخره، فعلاقته ببدء الوحي ظاهرة جدًّا، وجابر بن عبد الله راوي الحديث، جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري الخزرجي، المتوفى سنة ثمانٍ وسبعين، وهو آخر الصحابة موتًا بالمدينة، وله في الصحيح تسعون حديثًا.

يقول: "وهو يحدّث عن فترة الوحي"، أي احتباسه والجملة حاليّة، "فقال في حديثه: «بيننا»، بالألف، أصله: بين، فأشبع فتحة النون فصارت ألفًا، وهي ظرف زمان مكفوف بالألف عن الإضافة إلى المفرد، «أنا أمشي» وجواب «بيننا» قوله: «إذ سمعت صوتًا من السماء» أي في أثناء أوقات المشي فاجأني السماع، «فرفعت بصري فإذا الملك» جبريل -عليه السلام- «الذي جاءني بحراء جالس» خبرٌ عن الملك الذي هو مبتدأ، ويجوز نصب جالسًا على الحال، «على كرسي» بضم الكاف، وقد تكسر، وجمعه: كراسي، قال الماوردي في تفسيره: أصل الكرسي: العلم، ومنه قيل لصحيفة يكون فيها علم: كراسية، وقال الزمخشري: الكرسي ما يجلس عليه، ولا يُفضّل عن مقعد القاعد، يعني قد يكون الأصل، أصل الكلمة

في العلم، ثم الاستعمال خصصها بما يُجَلَس عليه، فتكون حقيقته العرفية ما يُجَلَس عليه، «بين السماء والأرض» ظرف في محل جر صفة لكرسي، «فَرَعِبَتْ مِنْهُ» بضم الراء وكسر العين المهملة مبني لما لم يُسَمَّ فاعله أي فزعت، «فَرَجَعَتْ» أي: إلى أهلي بسبب الرعب، «فَقُلْتُ لَهُمْ: زَمْلُونِي زَمْلُونِي» بال تكرار، وفي رواية كريمة مرة واحدة، ولمسلم كالمؤلف في التفسير، يعني الإمام البخاري -رحمه الله- خَرَجَ الحديث في كتاب التفسير وخَرَجَهُ أيضًا مسلم من رواية يونس: «دثروني» بدل «زملوني» قال الزركشي: وهو أنسب لماذا؟ لقوله: "فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} [سورة المدثر 1]" لأن المناسب لقوله: «زملوني زملوني» {يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ} [سورة المزمل 1] أما «دثروني دثروني» المناسب له: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ} إيناسًا له وتلطّفًا، والتدثير والتزميل بمعنًى واحد، والمعنى: يا أيها المدثر {بثيابه، وعن عكرمة: أي المدثر بالنبوة وأعبائها، {قُمْ فَأَنْذِرْ} [سورة المدثر 2] حَذَّرَ من العذاب من لم يؤمن بك، وفيه دلالة على أنه أمر بالإنذار عقب نزول الوحي للإتيان بفاء التعقيب، واقتصر على الإنذار؛ لأن التبشير إنما يكون لمن دخل في الإسلام، ولم يكن إذ ذاك من دخل فيه، يعني إلا القليل مثل خديجة، {وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} [سورة المدثر 3] أي عَظِّمَهُ، {وَتِلْكَ فَطَهِّرْ} [سورة المدثر 4] أي من النجاسة، وقيل: المراد بالثياب النفس وتطهيرها اجتناب النقائص، {وَالرُّجْزَ} [سورة المدثر 5] الأوثان كما جاء في التفسير من تفسير الراوي، التفسير يعني من صحيح البخاري وفسره الراوي بأنها الأوثان، وسميت رجزًا لأنها سبب للرجز والرجز هو العذاب، والأوثان جمع وثَن وهو ما له جُتَّة من خشبٍ أو حجرٍ أو فضةٍ أو جوهر، وكانت العرب تتصبها وتعبدها، قاله العيني.

{فَأَهْجُرْ} [سورة المدثر 5] أي اترك، "فحمي" يقول بعد ذلك: "فحمي الوحي وتتابع" حَمَيَّ: أي بعد نزول هذه الآيات كثر نزول الوحي وتتابع، وللشمهني: وتواتر، بدل وتتابع، والتواتر: هو التتابع، ولم يكتف بحمي؛ لأنه لا يستلزم الاستمرار والدوام والتواتر، والتواتر: مجيء الشيء يتلو بعضه بعضًا من غير تخلل، تقول: تواترت الإبل والقطا إذا جاءت متتابعة، ولم تأتِ دفعةً واحدة. هنا يقول البخاري -رحمه الله تعالى- وهذا من باب الفائدة...

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة الرابعة عشر)

هنا يقول البخاري -رحمه الله تعالى- وهذا من باب الفائدة، يقول -بعد رواية الحديث-: تابعه عبد الله بن يوسف، وأبو صالح، وتابعه هلال بن رداد عن الزهري أي تابع يحيى بن بكير شيخ المؤلف عن الليث بن سعد عبد الله بن يوسف، وكذا تابعه أبو صالح كاتب الليث عن الليث، وتابع عُقيل بن خالد شيخ الليث هلال بن رداد عن الزهري، والمتابعة موافقة الراوي في الرواية عن شيخه أو شيخ شيخه، وتسمى الأولى متابعة تامة، كمتابعة عبد الله بن يوسف وأبي صالح ليحيى بن بكير في الرواية عن الليث، وتسمى الثانية متابعة قاصرة، كمتابعة هلال بن رداد لعُقيل بن خالد في الرواية عن الزهري.

والمتابعات إنما تكون مع اتحاد الصحابي، وإذا جاء الحديث عن صحابي آخر فهو الشاهد، وقيل: المتابع ما جاء من طريق آخر باللفظ بغض النظر عن اتحاد الصحابي واختلافه، والشاهد ما جاء بالمعنى سواء اتحد الصحابي أو اختلف. وعلى كل حال الخطب سهل، سواء سمي متابعة أو شاهد الأمر لا يختلف؛ لأن المقصود منهما التقوية، لكن الذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين أن المتابع ما اتحد به الصحابي، والشاهد ما اختلف الصحابي، والاعتبار طريقة التوصل والبحث عن وجود المتابعات والشواهد؛ لأنه يذكر العنوان في كتب علوم الحديث: الاعتبار والمتابعات والشواهد، فيظن القاري أنه قسيم للمتابعات والشواهد، وهو في الحقيقة ليس بقسيم، وإنما هو هيئة التوصل إلى المتابعات والشواهد.

يقول النووي في شرحه على البخاري، النووي -رحمه الله تعالى- شرح قطعة من أوائل الصحيح، بدء الوحي والإيمان فقط، يقول: طريقك في معرفة مثل هذا -أي: معرفة المتابعات- أن تنتظر طبقة المتابع، بكسر الباء فتجعله متابعاً لمن هو في طبقته بحيث يكون صالحاً لذلك.

المقدم: كما تلاحظون في الكتاب -أحسن الله إليكم- وضع علامة ثم في أسفل الهامش وضع حرف زاي ثم واحد ثم خمسة ثم ساق الحديث باختلاف بسيط جداً مثل «رفعت بصري» بدل: «رفعت رأسي» وزيادة: «زملوني زملوني» مرتين وإلى قوله: {وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} [سورة المدثر 5] ثم قال: وروايات أخر في تفسير سورة المدثر مسندة ومتصلة، فترك الزبيدي كلها، ثم ذكر الأطراف مرة أخرى، ما سبب الإيراد في هذا الوضع؟

هذا اعتبره صاحب الزوائد وهو عمر ضياء الدين الداغستاني من الزوائد، وهو في الحقيقة ليس من الزوائد، هذا ليس، لا يرد على الزبيدي؛ لأن الحديث يكاد يكون بحروفه، أما الزيادات اليسيرة التي لا يترتب عليها تأثير في حكم ولا تُخل بمعنى فإنه لا يلتفت إليها، وإلا لو أراد أن يأتي بجميع الألفاظ التي في صحيح البخاري ما صار مختصراً بالمعنى الذي يرمي إليه المؤلف من أجل أن يحفظه طلاب العلم، فالاهتمام بمثل هذه الزوائد اليسيرة جداً لا تعني المختصر، ولذا لم يورده.

وحقيقة أنا عندي للمذكور هذا عمر ضياء الدين الداغستاني، معي الآن كتابان متعلقان بصحيح البخاري، أولهما كتاب أسماء: كتاب سنن الأقوال النبوية من الأحاديث البخارية، هذا مطبوع في اسطنبول سنة (1308هـ) والكتاب مختصر للصحيح، جرّده من الأسانيد؛ لكن فيه من الأحاديث ضغف ما في

مختصر الزبيدي، فيه من الأحاديث أربعة آلاف وخمسمائة وواحد وأربعين، على صغر حجمه فيه هذا العدد من الأحاديث، وهو مقتصر على الأحاديث القولية، والكتاب الثاني لعمر ضياء الدين المذكور كتاب اسمه: (زبدة البخاري) وهذا كتاب مختصر جدًّا، فيه من الأحاديث ألف وخمسمائة وأربعة وعشرين، وهو مختصر بالنسبة لسابقه، فهذا زبدة سماه (زبدة البخاري) وأما الزوائد التي يشار إليها في الحاشية فلم أقف عليه؛ لكن من خلال تأمل هذه الزوائد نجد أنها لا تَرِدُ على الزبيدي؛ لأن الزبيدي لا يهتم بمثل هذه الفروق اليسيرة التي لا تؤثر لا في حكم، ولا تـُـخل بمعنى.

المقدم: هل الكتب التي أشرتُم إليها مطبوعة الآن يا شيخ، طباعة جديدة أو لا زالت؟
لا، ما طبعت غير هذه الطبعات، الأول: عرفنا أنه مطبوع في اسطنبول سنة (1308هـ) والثاني: بمطبعة دار الكتب العربية بمصر سنة (1330هـ) يعني من أكثر من تسعين سنة، ولم يُعَدَّ طبعها.
المقدم: إذاً أشار هنا إلى حرف الزاي فهو يقصد زوائد؟
نعم الزوائد.

المقدم: يليه رقم الحديث الذي يزيده، (ز 1) يعني الزيادة الأولى.
الزيادة الأولى نعم، وخمسة يريده بعد رقم أربعة في المختصر.

المقدم: التراجع؟

بعد هذا تراجع الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- على الحديث، الحديث ذكره الإمام في تسعة مواضع، الأول: في بدء الوحي سبق ذكر إسناده ومناسبته، الثاني: في كتاب بدء الخلق باب: «إذا قال: أحكم أمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غُفر له ما تقدم من ذنبه»، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا الليث قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب قال: سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله فذكره، ومناسبته لبدء الخلق وذكر الملائكة حيث ذكر فيه جبريل -عليه السلام- على الكرسي بين السماء والأرض.

في الموضوع الثالث: في كتاب التفسير باب بدون ترجمة، وأشرنا إلى مراد البخاري من الباب الذي يذكره دون ترجمة، قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال: سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن فذكره، ومناسبته لتفسير سورة المدثر ظاهرة؛ لأن هذا الباب يلي تفسير سورة المدثر، فهو فرع منها.

الموضع الرابع: في كتاب التفسير أيضاً باب: «**قُمْ فَأَنْذِرْ**» [سورة المدثر 2] قال: حدثني محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره قالوا: حدثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله فذكره مختصراً، ومناسبته ظاهرة حيث ذكرت الآية في الحديث، وأحياناً يقول الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-: حدثنا فلان وغيره، ومسلم أيضاً يقولها: فيكون بذلك عن الراوي الذي لا يحتاجون إلى ذكره، إما اكتفاءً بمن دُكر؛ لأنه إمام كبير فلا يحتاج إلى من يدعمه، ولو كان المحذوف ثقةً، وأحياناً يُكنى عنه لأنه ضعيف، فمسلم يقول: حدثني فلان وغيره، يعني ابن لهيعة في

أكثر من موضع، ولا يُخل بالإسناد؛ لأنه يقتصر في ذلك على الثقة، ولا يحتاج إلى ذكر الضعيف، الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- وهذا من باب الفائدة قد يروي الحديث عن اثنين أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فيقتصر على ذكر الثقة، ويترك الضعيف، وليس هذا من باب تدليس التسوية كما قد يظنه بعض الطلاب؛ لأن تدليس التسوية إسقاط ضعيف بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر، فالثقة هنا يكفي عن الضعيف المحذوف، ولسنا بحاجة إلى رواية الضعيف، وأما في تدليس التسوية الضعيف لا بد من وجوده؛ لأنه واسطة بين الثقتين لا بد من وجوده، وإسقاطه مغل بالإسناد، أما إسقاط الضعيف الذي لا يُحتاج إليه في مثل هذا لأن هذا الثقة روى عن الثقة الآخر مباشرة، وكونه شاركه في الرواية عن ذلك الثقة راوٍ ضعيف آخر، لا يُخل بالإسناد ولا داعي لذكره.

الموضع الخامس: في كتاب التفسير باب: **{وَرَبِّكَ فَكَبِّرُ}** [سورة المدثر 3] قال: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا حُزْب قال: حدثنا يحيى قال: سألت أبا سلمة أي القرآن أنزل أول؟ فقال... الحديث مطوّلًا، ومناسبتة ظاهرة حيث ذكرت الآية في الحديث.

السادس: كتاب التفسير باب: **{وَتَبَارَكَ فَطَهَّرُ}** [سورة المدثر 4] قال حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ح وحدثني عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن الزهري فأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله، ومناسبتة ظاهرة حيث ذكرت الآية أيضًا في الحديث.

الموضع السابع: في كتاب التفسير باب: **{وَالرُّجْزَ فَاهْجُرُ}** [سورة المدثر 5] قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليث عن عقيل، قال ابن شهاب: سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله فذكره، ومناسبتة ظاهرة حيث ذكرت الآية في الحديث أيضًا.

الموضع الثامن: خرج أيضًا في كتاب التفسير بابٌ بدون ترجمة، وهو فرع من تفسير سورة **{اقْرَأ}** قال محمد بن شهاب: فأخبرني أبو سلمة أن جابر بن عبد الله الأنصاري -رضي الله عنهما- قال: فذكره، إثر حديث عائشة في بدء الوحي كما في بدء الوحي سواء.

المقدم: أحسن الله إليك يا شيخ، الغزو إلى الباب المهمل الذي يكون يترجم له الإمام البخاري باب ثم يورد الحديث، كيف يكون الغزو إليه في حال التخرّيج منه؟

الغزو لمثل هذا الباب المذكور بدون ترجمة نقول خرّجه الإمام البخاري في بابٍ دون ترجمة بعد باب قوله كذا، باب بعد الباب المترجم، نذكر الباب المترجم، فنقول: خرّجه الإمام البخاري في باب بدون ترجمة يلي الباب الذي ترجمه بكذا من كتاب كذا، فنصوّر الواقع للقارئ والسماع.

الموضع التاسع: كتاب الأدب، باب رفع البصر إلى السماء، وقوله تعالى: **{أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ}** [سورة الغاشية 17] قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول: أخبرني جابر بن عبد الله فذكره، ومناسبتة ظاهرة لقوله: «**فرفعت بصري إلى السماء**» مناسبة الحديث لباب رفع البصر إلى السماء ظاهرة، لكن اقتصار الإمام البخاري -

رحمه الله تعالى - على قوله تعالى: **{أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ}** [سورة الغاشية 17] والترجمة باب رُفَعَ البصر إلى السماء لماذا لم يأتِ بالآية التي بعدها؟ **{أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ}** [سورة الغاشية 17-18] أيهما أصرح في المراد؟

المقدم: الآية الثانية.

الآية الثانية هي الصريحة في المراد، هي المطابقة للترجمة، جاءت في بعض الروايات، الآية الثانية جاءت في بعض الروايات دون بعض من الصحيح. وعلى كل حال اقتصار البخاري على هذه الآية هو المناسب لتصرفاته - رحمه الله تعالى -، فالبخاري يستدل بالغامض ويترك الصريح الواضح؛ لأن الذي يحتاج إلى النظر أو ينظر إلى الإبل نظر اعتبار ينظر في الغالب إلى أعلاها؛ لأنه هو موضع العجب، وإذا نظر إلى أعلاها اضطر أن يرفع بصره، فلا شك أن الاستدلال من هذه الآية لما تَرَجَّم به فيه غموض، وفيه بُعْد، والآية التي تليها صريحة في المراد، فالبخاري - رحمه الله تعالى - قد يعتمد إلى الغامض دون الصريح، وهذه عادته - رحمه الله تعالى -، وإن وُجِدَت الآية في بعض الروايات، لكن أكثر الروايات ليس فيها الآية الثانية.

المقدم: فضيلة الشيخ ذكرتم - حفظكم الله - كلام الإمام البخاري قبل قليل في قوله تعالى: {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ} [سورة الغاشية 17] ثم ذكرتم التوجيه لاستدلاله بالآية، ولكن أليس من المناسب أن يقال في توجيه كلامه - رحمه الله تعالى -: أنه قد ورد أن من معاني الإبل أنها هي السحاب، والسحاب موجود في السماء؟

لا أعرف هذا القول منسوباً لأحدٍ من أهل العلم، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فإن كان ذلك ثابتاً عن أحد من أهل اللغة المعتبرين أو من المفسرين من الصحابة أو من دونهم فيكون المعنى ظاهر، إذا كان المراد بالإبل السحاب، وتراجع المسألة - إن شاء الله تعالى - في مظانها، وعلى كل حال اللائق بتصرفات الإمام البخاري مثلما ذكرت، يعدل عن الشيء الصريح الواضح إلى الغامض الذي قد لا يُدرك. ولا شك أن الإنسان بخُلِقته التي خلقه الله عليها أقل بكثير من مستوى الإبل، فإذا أراد أن ينظر إليها نظر اعتبار وتفتُّر اضطر أن يرفع بصره إلى رأسها مثلاً، إذا رفع الإنسان رأسه إلى رأس هذا البعير أو ما أشبهه فإنه يحتاج إلى أن يرفع رأسه رفْعاً ينظر فيه إلى السماء.

المقدم: أحسن الله إليك، لماذا يستدل البخاري دائماً بالغامض ويترك الصريح؟ هل لأن الصريح واضح؟ أو يريد أن يدرب طالب العلم على البحث والنظر؟

الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - عرفنا دقته وخفاء أدلته - رحمه الله تعالى - على كثير ممن تصدى لشرح كتابه، فضلاً عن مجهل مقاصد الكتاب، ومغازي الكتاب، وطريقة المؤلف في الكتاب، ومنهج المؤلف في الكتاب، فالإمام البخاري - رحمه الله تعالى - يعدل عن الصريح لوضوحه، فلا يحتاج إلى أن يذكره، وقد يترجم بالشيء الواضح، ويستدل له بالشيء الواضح للإيماء إلى أن مثل هذا الواضح قد خفي على بعض الناس، كقول الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -: باب قول الرجل: ما صلينا، واستدل لذلك

بحديث قال فيه عمر -رضي الله عنه-: "ما صليت"، أو قال النبي -عليه الصلاة والسلام- أيضاً: «وَأَنَا وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُهَا» فالترجمة ظاهرة والمستدل به ظاهر، ويريد بذلك الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- الرد على من أنكر مثل هذا القول، يريد بذلك الرد على من أنكر مثل هذا القول، وخفي عليه مثل هذا الدليل. المقدم: أحسن الله إليكم، نستمر في قراءة الأحاديث.

قال: باب: عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله تعالى: **{لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ}** [سورة القيامة 16] قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعالج من التنزيل شدةً، وكان مما يحرك شفثيه، فقال ابن عباس: فأنا أحركهما كما كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحركهما، فأنزل الله -عز وجل-: **{لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ}** [سورة القيامة 16-17] قال: جمعه لك في صدرك وتقرأه، **{فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}** [سورة القيامة 18] قال: فاستمع له وأنصت، **{ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}** [سورة القيامة 19] ثم إن علينا أن تقرأه، فكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي -صلى الله عليه وسلم- كما قرأه.

الحديث الخامس راويه ابن عباس رضي الله عنهما، وللعباس بن عبد المطلب أكثر من ابن، لكن إذا أطلق ابن عباس فالمراد به عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم النبي -عليه الصلاة والسلام-، حبر الأمة وترجمان القرآن، أحد العبادلة الأربعة، المتوفى بالطائف بعد أن كُفَّ بصره سنة ثمان وستين. يقول: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لفظه: كان في مثل هذا التركيب تفيد الاستمرار، وأعاده في قوله: "وكان" قال: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعالج من التنزيل شدةً وكان"، وأعاده في قوله: "وكان مما يحرك" مع تقدمه في قوله: "كان يعالج" لطول الكلام، كما في قوله: **{أَبْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ}** [سورة المؤمنون 35] فأعاد أنكم لطول الكلام.

"يعالج" المعالجة محاولة الشيء بمشقة أي يحاول من تنزيل القرآن عليه شدة، لا شك أن القرآن ثقیل وشديد، والنبي -عليه الصلاة والسلام- يتنزل عليه القرآن في اليوم الشديد البرد كما تقدم، وإن جبينه ليتقصد عرقاً، ولا شك أن الله -سبحانه وتعالى- يلقي عليه القرآن وهو قول ثقیل كما جاء في سورة المزمل.

ومنه ما جاء في الحديث: **{وَلِي حَرَّةٌ وَعِلَاجَةٌ}** يعني الخادم، أي عمله وتعبه، ومنه معالجة المريض، وهي ملاطفته ومحاويلته بالدواء حتى يُقْبَلَ عليه، والمعالجة الملاطفة بالمرادة بالقول والفعل. "شدة" بالنصب، مفعول يعالج، وقال الكرمانی: يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً أي يعالج معالجةً شديدة، وكان مما يحرك شفثيه، يقول العيني: اختلفوا في معنى هذا الكلام وتقديره، فقال القاضي: معناه كثيراً ما كان يفعل ذلك وبهذا قال ثابت السرقسطي، وثابت له كتاب الدلائل، له ولأبيه قاسم، وهو من أنفس كتب غريب الحديث، وقال الكرمانی: أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين، أي مبدأ العلاج منه، فعلى هذا تكون (ما) مصدرية، ويجوز أن تكون موصولة، وقد تجيء لمن يعقل، وصوب ابن حجر الأول، وقال في الثاني فيه نظر؛ لأن الشدة حاصلة قبل التحريك، وتُعَقَّبُ بأن الشدة وإن كانت حاصلة قبل التحريك، إلا

أنها لم تظهر إلا بتحريك الشفتين إذ هي أمر باطني لا يدركه الرائي إلا به، فقال ابن عباس: "فأنا أحركهما" أي شفتي لك وفي بعض النسخ: لكم "كما كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحركهما"، لم يقل ابن عباس كما رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحركهما، لم يقل كما رأيت؛ لأن ابن عباس لم يدرك ذلك، وقال سعيد بن جبير: فأنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما لأنه رأى ذلك منه بخلاف ابن عباس فإنه لم ير النبي -عليه الصلاة والسلام- في تلك الحالة لسبق نزول آية القيامة على مولده إذ كان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين، ونزول الآية في بدء الوحي كما هو ظاهر صنيع المؤلف حيث أورده هنا، ويحتمل أن يكون أخبره أحد الصحابة أنه رأى النبي -عليه الصلاة والسلام- يحركهما، أو أنه -عليه الصلاة والسلام- أخبر ابن عباس بعد ذلك فرآه ابن عباس حينئذ، وفي مسند الطيالسي: قال ابن عباس: فأنا أحرك لك شفتي كما رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحركهما، فإن ثبت ما في مسند الطيالسي فالتغيير من الرواة، وجملة: فقال ابن عباس إلى قوله: فأنزل الله اعتراض بالقاء، وفائدتها زيادة البيان بالوصف على القول، ومثل هذا يسمى المسلسل أو التسلسل، المسلسل بتحريك الشفة، لكنه لم يتصل تسلسله، والمراد بالمسلسل عند أهل الحديث ما تتابع الرواة على نقله من صفة قولية أو فعلية، هنا لم يتتابع التسلسل انقطع، ما كل واحد يروي الحديث من لدن النبي -عليه الصلاة والسلام- إلى آخر الإسناد يحرك شفتيه كما كان النبي -عليه الصلاة والسلام- يحركهما.

فأنزل الله تعالى: **{ لا تُحَرِّكْ }** [سورة القيامة 16] يا محمد، **{ به }** أي بالقرآن **{ لِسَانُكَ }** قبل أن يتم وحيه **{ لَتَعَجَلَ بِهِ }** لتأخذه على عجل مخافة أن يتقلت منك، وفي تفسير ابن جرير من رواية الشعبي: عجل به لحبه إياه، ولا تنافي بين محبته إياه والشدة التي تلحقه في ذلك، **{ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ }** [سورة القيامة 17] أي قراءته فهو مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف، والأصل: وقراءتك إياه، قال ابن حجر: ولا منافاة بين قوله: يحرك شفتيه وبين قوله في الآية: **{ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانُكَ }** [سورة القيامة 16] في الخبر: "يحرك شفتيه" والنهي عن تحريك اللسان، هل معنى هذا أنه يجوز له أن يحرك شفتيه؟ لأن النهي عن تحريك اللسان دون الشفتين؟

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة الخامسة عشر)

قال ابن حجر: ولا منافاة بين قوله: يحرك شفتيه وبين قوله في الآية: **{ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانُكَ }** [سورة القيامة 16] في الخبر: "يحرك شفتيه" والنهي عن تحريك اللسان، هل معنى هذا أنه يجوز له أن يحرك شفتيه؟ لأن النهي عن تحريك اللسان دون الشفتين؟

يقول ابن حجر: ولا منافاة بين قوله: يحرك شفتيه وبين قوله في الآية: **{ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانُكَ }** [سورة القيامة 16] لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان، فإذا نهى عن تحريك اللسان فنهي عن تحريك الشفتين؛ لأن هذا لا يتم إلا بهذا، أو اكتفي بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق، أو الأصل حركة الفم، وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك، وهو مأخوذ من كلام الكرمانلي، وتعبه العيني بأن الملازمة من التحريكين ممنوعة على ما لا يخفى، وتحريك الفم مستبعد بل مستحيل؛ لأن الفم اسم لما يشتمل عليه وعند الإطلاق لا يشتمل على الشفتين، ولا على اللسان لا لغة ولا عرفاً، بل هو من باب الاكتفاء، والتقدير: فكان مما يحرك به شفتيه ولسانه، على حد قوله تعالى: **{ سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ }** [سورة النحل 81] أي والبرد، وفي تفسير الطبري من طريق جرير عن ابن أبي عائشة: ويحرك به لسانه وشفتيه، فجمع بينهما، قال ابن عباس في تفسير جمعه: أي جمعه بفتح الميم والعين لك صدرك، بالرفع على الفاعلية، وهذا في أكثر الروايات، وفي اليونينية: أي جمعه الله في صدرك، وإسناد الجمع على الصدر على حد: أنبت الربيع البقل، أي أنبت الله في الربيع البقل. وفي رواية أبي ذر: جمعه لك صدرك، بسكون الميم وضم العين مصدر، ورفع راء صدرك فاعل، ولكريمة: جمعه لك في صدرك بفتح الجيم وإسكان الميم وزيادة في وهو يوضح الأول، وفي رواية جمعه له بإسكان الميم أي جمعه تعالى للقرآن صدرك، وفي رواية الأصيل وحده جمعه له في صدرك، بزيادة في، على كل حال المعنى ظاهر، وكله متقارب وهي ألفاظ متقاربة.

المقدم: والمثبت عندنا جمعه لك في صدرك.

جمعه لك في صدرك، نعم.

{ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ } [سورة القيامة 17] أي قراءته، فهو مصدر مضاف للمفعول، والفاعل محذوف والأصل: وقراءتك إياه، يطلق القرآن ويراد به القراءة، كما جاء في وصف عثمان -رضي الله عنه-:

ضحوا بأشمت عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

أي قراءة، وقال ابن عباس أيضاً في تفسير **{ قُرْآنَهُ }**: أي تقرأه، بفتح الهمزة في اليونينية، وقال البيضاوي: إثبات قرآنه في لسانك وهو تعليل للنهي، **{ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ }** أي أنزلنا إليك بواسطة جبريل **{ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ }** قال ابن عباس في تفسير **{ فَاتَّبِعْ }** [سورة القيامة 18] أي فاستمع له وأنصت، بهمزة القطع، أي كن حال قراءته ساكناً، والاستماع أخص من الإنصات؛ لأن الاستماع الإصغاء، والإنصات السكوت، ولا يلزم من السكوت الإصغاء، **{ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ }** [سورة القيامة 19] فسر ابن عباس بقوله: ثم إن علينا أن نقرأه، وفسر غيره: ببيان ما أشكل عليك من معانيه.

قال ابن حجر: فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، كما هو الصحيح في الأصول، قال القسطلاني: لا عن وقت الحاجة، وهو الصحيح عند الأصوليين، ونص عليه الشافعي لما تقتضيه ثم من التراخي، **{ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}** [سورة القيامة 19] البيان إلى وقت الحاجة جائز، بدليل العطف ب(ثم) وثم تقتضي التراخي، لكن البيان عن وقت الحاجة هذا الذي لا يجوز عند أهل العلم، وأول من استدل لذلك بهذه الآية القاضي أبو بكر بن الطيّب وتبعوه على ذلك، قال القسطلاني: وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى، وإلا فإذا حمل على استمرار حفظه له بظهوره على لسانه فلا، قال الآمدي: يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان المجل، يقال: بان الكوكب إذا ظهر، قال: ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن، والمجل إنما هو بعضه، ولا اختصاص لبعضه بالأمر المذكور دون بعض، وقال أبو الحسين البصري: يجوز أن يراد البيان التفصيلي، ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالي فلا يتم الاستدلال، وتُعَقَّب باحتمال إرادة المعنيين الإظهار والتفصيل وغير ذلك؛ لأن قوله: **{بَيَانَهُ}** جنس مضاف فيعم جميع أصنافه، من إظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق بها من تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك، وهذه الآية كقوله تعالى في سورة طه: **{وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ}** [سورة طه 114] فنهاه عن الاستعجال في تلقي الوحي من الملك ومساوقته في القرآن حتى يتم الوحي، فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك إذا أتاه جبريل ملك الوحي المفضل به على سائر الملائكة ومعناه: عبد الله -يعني جبريل- معناه عبد الله بالسريانية لأن جبر: عبد بالسريانية، وإيل: اسم من أسماء الله عندهم. وروى عبد بن حميد في تفسيره عن عكرمة أن اسم جبريل: عبد الله، واسم ميكائيل: عبيد الله، وقال السهيلي: جبريل سرياني ومعناه عبد الرحمن، كما جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً، لكن الموقوف أصح، وذهبت طائفة إلى أن الإضافة في هذه الأسماء مقلوبة، فإيل هو العبد، وأوله اسم من أسماء الله تعالى، والجبر عند العجم هو إصلاح ما فسد، وهي توافق معناه من جهة العربية، وقال العيني: ورأيت في أثناء مطالعتي في الكتب أن اسم جبريل -عليه الصلاة والسلام- عبد الجليل، وكنيته أبو الفتوح، واسم ميكائيل عبد الرزاق وكنيته أبو الغنائم. على كل حال هذا مما طالعه العيني في بعض الكتب التي لا تعتني بذكر الأخبار بأسانيدھا، ولا تُحَقِّق الصحيح من غيره، ومثل هذا لا فائدة من العناية به وتحقيقه وتمحيصه وإثبات الثابت منه، إنما يُمرَّ كما جاء. وفي جبريل تسع لغات نقلها العيني عن الزمخشري وابن الأنباري.

بعد هذا يقول: فكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي -عليه الصلاة والسلام- كما قرأ، وفي رواية: "كما قرأه" بضمير المفعول أي القرآن، ولأبي ذر عن الكشمهني يعني: "كما كان قرأ" والحاصل أن الحالة الأولى جَمَعُهُ في صدره، والثانية: تلاوته، والثالثة: تفسيره وإيضاحه، والحديث كما هو مخرَّج في صحيح البخاري مخرَّج أيضاً في صحيح مسلم، وجامع الترمذي وغيرهما.

المقدم: أحسن الله إليك، يلاحظ في شرح ابن حجر -رحمه الله- في فتح الباري أنه يذكر حينما يذكر قطعة من الحديث دائماً يذكر الخلاف الموجود في نص الحديث، كقوله هنا في الحديث: قال: **لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** [سورة القيامة 16-17] قال: جمعه لك في صدرك وتقرأه، وهنا قال: قوله: جمعه لك وصدرك، فهذه تتكرر دائماً.

نعم، يوجد اختلاف بين الشرح وبين المتن المطبوع مع الشرح، الأصل أن الفتح مجرد عن المتن، لكن الطابع تصرّف، وأدخل في الشرح متناً يختلف في كثير من الأحيان عن الرواية التي اعتمدها الحافظ في شرحه، لأن الحافظ ابن حجر اعتمد على رواية أبي ذر كما نص على ذلك، وأشار إلى ما عداها عند الحاجة، والحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- قصد تجريد الشرح من المتن لئلا يطول الكتاب، فتصرف الطابع وأدخل متناً لا يوافق الرواية التي اعتمد عليها الحافظ في شرحه، وليته إذ تصرف في كتاب غيره أدخل رواية تناسب الشرح، على أن الكتاب طبع أخيراً، لا أقول طبع، صوّر عن الطبعة السلفية الثانية التي بعد السلفية الأولى، طبعة سماحة الشيخ -رحمه الله-، والتي تصرّف في إدخال المتن هو محمد فؤاد عبد الباقي بالاتفاق مع محب الدين الخطيب والشيخ -رحمه الله تعالى- وافقهم على ذلك، لكن لو اختاروا رواية تناسب المشروح، لو اعتنوا برواية أبي ذر وبحثوا عنها لا إدخالها معدومة، نعم بحث عنها فيما بعد، ويذكر الطابع الذي صوّر الكتاب عن الطبعة السلفية الثانية أنه وجد رواية أبي ذر على أن لي تحقّق عن كونها رواية أبي ذر بحروفها، فيه اختلاف في بعض المواضع عن رواية أبي ذر، فأدخل هذه الرواية التي وقف عليها في الشرح، صوّر الطبعة الثانية من الطبعة السلفية أو الثالثة أو ما اشتهر عند الناس وتداولوه طبعة الريان هي السلفية الثانية، ثم صوّروه الطبعة السلفية صوروا الثانية فسموها ثالثة، ثم صوره الريان وتداولها الناس ويسمونها طبعة، هي كلها فرع عن السلفية الثانية وهي أسوأ من الطبعة السلفية الأولى، الطبعة السلفية الأولى أجود منها بكثير.

فينبغي لطالب العلم الذي لا يستطيع الحصول على طبعة بولاق أو صورتها التي طبع عنها الكتاب أن يعتني بالسلفية الأولى التي أشرف على أوائلها سماحة الشيخ عبد العزيز -رحمه الله تعالى- مباشرة، أما هذه الطبعات الأخيرة نُقلت تعاليق الشيخ عليها لا بأس، وهذا شيء نافع، وإن كانت الطبعة التي نُشرت أخيراً مع رواية أبي ذر، وإن كنت متحفظاً عن إطلاق رواية أبي ذر على هذه الطبعة؛ لأنها توافقها في كثير من الأحيان، وفيها بعض الاختلاف حذف تعاليق الشيخ -رحمه الله تعالى- لا أدري ما السبب؟! لكن مع ذلك ينبغي العناية بالصحيح، وأن يعتني الإنسان بنسخة منقّنة محررة مضبوطة، وتكون على رواية واحدة إن أمكن، مع العناية بالروايات الأخرى لئلا يتشوش القارئ، وإذا أراد أن يقرأ شرح ينظر الرواية المعتمدة في الشرح، ينظر ما الرواية المعتمدة في الشرح؟ وكل واحد من الشراح ذكر سنده إلى الإمام البخاري فنعرف من خلال إسناده الرواية التي اعتمد عليها واعتنى بها، وحينئذ لا يحصل مثل هذا التفاوت بين الشرح والمشروح.

حديث ابن عباس خرّجه الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في ستة مواضع، الموضع الأول هنا في بدء الوحي، قال الإمام -رحمه الله تعالى-: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا أبو عوانة، قال: حدثنا موسى بن أبي عائشة قال: حدثنا سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، ومناسبة الحديث لبدء الوحي كما قال العيني ظاهرة لأن المذكور فيما مضى هو ذات بعض القرآن، وهاهنا التعرض إلى بيان كيفية التلقّن والتلقّن، وقدّم ذلك لأن الصفات تابعة للذوات.

والموضع الثاني: في كتاب التفسير في سورة القيامة، قال الإمام -رحمه الله تعالى-: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا موسى بن أبي عائشة وكان ثقةً، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فذكره مختصراً. وفيه فأنزل الله تعالى: **{لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ}** [سورة القيامة 16] والآية جزء من سورة القيامة، فالمناسبة ظاهرة؛ لأنه ذُكرت فيه الآية، والآية جزء من السورة المترجم بها.

والموضع الثالث: في كتاب التفسير أيضاً باب: **{إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ}** [سورة القيامة 17] قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة به ومناسبتة للباب ظاهرة، حيث ذُكرت الآية في الحديث.

والموضع الرابع: في كتاب التفسير باب: **{فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}** [سورة القيامة 18] قال الإمام -رحمه الله تعالى-: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا جرير عن موسى بن أبي عائشة به فذكره بأطول منه والمناسبة ظاهرة حيث ذُكرت الآية في الخبر.

الموضع الخامس: في كتاب فضائل القرآن، باب الترتيل في القراءة قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا جرير عن موسى بن أبي عائشة فذكره بأطول منه، والمناسبة ظاهرة حيث نهي عن تعجيله بالتلاوة، فإنه يقضي استحباب التأني فيه، وهو المناسب للترتيل.

الموضع السادس في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: **{لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ}** [سورة القيامة 16] قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا أبو عوانة عن موسى بن أبي عائشة به فذكره بمثله، قال ابن حجر: الحديث من أوضح الأدلة على أن القرآن يُطْلَق ويراد به القراءة، فإن المراد بقوله: **{قُرْآنَهُ}** في الآيتين القراءة لا نفس القرآن، وقال ابن بطال: غرضه في هذا الباب أن تحريك اللسان والشفنتين بقراءة القرآن عمل له يؤجر عليه، وقال الكرمانلي: المقصود من الباب بيان كيفية تلقّي النبي -صلى الله عليه وسلم- كلام الله تعالى من جبريل -عليه السلام-، والحديث مخرّج في مسلم والنسائي والترمذي وأحمد والطيالسي والحميدي وغيرهم.

المقدم: قال رحمه الله تعالى: "وعنه -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل -عليه السلام-، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود بالخير من الريح المرسلة."

يقول المؤلف -رحمه الله تعالى- المختصر: "وعنه" جرت عادة المتأخرين من المصنفين في الحديث الذين يصنفون المختصرات في الحديث للحفظ أن يقتصروا على القدر المحتاج إليه، فتجدهم يحذفون الأسانيد ويقتصرون على الصحابي فقط، أو على التابعي معه إن دعت الحاجة إلى ذكره، كما جرت عادتهم التكنية عن الراوي بالضمير إذا كان هو راوي الحديث السابق، فيصرحون بذكره في الموضع الأول ثم يعطفون الثاني عليه بالضمير فيقولون: وعنه، وإن كان هذا يرد على ما التزمه المؤلف في خطبة الكتاب من أنه يلتزم كثيرًا ألفاظه في الغالب، يعني ألفاظ البخاري -رحمه الله تعالى- كأن يقول البخاري: عن عائشة، أو يقول: عن ابن عباس أو يقول: عن عبد الله بن عباس وكذلك ابن عمر وحينًا يقول: عن أنس، وحينًا يقول: عن أنس بن مالك، يقول: "فأتبعه في جميع ذلك"، وقد كرر ذكر عائشة - رضي الله عنها- في الحديث الثالث وكناها بأمر المؤمنين رغم أنها تقدمت في الحديث الثاني أيضًا، ولعل ما هنا من غير الغالب الذي أشار إليه بقوله: "في الغالب"؛ أنه يتبع لفظ البخاري -رحمه الله تعالى- في الغالب، فلعل ما هنا جريًا على العادة ومشيًا على الجادة في المختصرات، وهذا هو غير الغالب، وأما الغالب أنه يتبع لفظ البخاري بالحرف. والضمير المجرور يعود إلى ابن عباس راوي الحديث السابق، والواو في قوله "وعنه"، عاطفة تعطف مقدر، أي وأروي أيضًا عنه، أي عن ابن عباس "قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود الناس" بنصب أجود خبر كان، أي أجودهم على الإطلاق، "وكان أجود ما يكون" حال كونه "في رمضان"، برفع أجود اسم كان وخبرها محذوف وجوبًا على حد قولك: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، و"ما" مصدرية أي أجود أكوّن الرسول -صلى الله عليه وسلم-، و"في رمضان" سدّ مسدّ الخبر أي حاصلًا فيه، وفي رواية الأصيلي: أجود بالنصب خبر كان وعورض بأنه يلزم منه أن يكون اسمها خبرها، وأجيب بجعل اسم كان ضمير للنبي -عليه الصلاة والسلام- و"ما" حينئذٍ مصدرية ظرفية والتقدير: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- متصفًا بالأجودية مدة كونه في رمضان، مع أنه أجود الناس مطلقًا -عليه الصلاة والسلام-.

يقول النووي: يجوز في أجود الرفع والنصب، والرفع أصح وأشهر وقال ابن حجر: يرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم، وفائدة الجملة الأولى وإن كانت لا تتعلق بالقرآن الاحتراس من مفهوم ما بعدها، "وكان أجود ما يكون في رمضان"، جاء أولاً بقوله: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود الناس"، يعني مطلقًا في رمضان وفي غير رمضان، هو أجود الناس على الإطلاق، في كل زمان وفي كل مكان -عليه الصلاة والسلام-، وجاء في الحديث الصحيح أنه أجود الناس، وأشجع الناس -عليه الصلاة والسلام-.

مفهوم الجملة الثانية أنه أجود ما يكون في رمضان، مفهومها أنه في غير رمضان أنه ليس بأجود، فاحترس من مفهوم الجملة الثانية بالجملة الأولى، ومعنى أجود الناس أكثر الناس جودًا، والجود الكرم، وهو من الصفات المحمودة، وفي الصحيحين وغيرهما..

المقدم: قبل ذلك حقيقة عندنا إشكال بسيط قد يرد على الإخوة المستمعين أيضًا في تحديد الراجح في كون أجود بالنصب أو الرفع، فلعلمكم تتفضلون باختصار في توضيحها أكثر، بالنسبة للموضع الثاني: وكان أجود، هذه هي المثبتة عندنا في الكتاب بالنصب، ورجَّح النووي أنها بالرفع وكان أجود.

بالنسبة للموضع الأول ما فيه إشكال، "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود الناس"، خبر كان، الموضع الثاني: "وكان أجود ما يكون في رمضان" أجود اسم كان، وخبرها محذوف وجوبًا، على حد قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، يعني إذا كان قائمًا، النووي يقول: يجوز في أجود الرفع والنصب، والرفع أصح وأشهر، وابن حجر يرجح الرفع بوروده بدون كان عند المؤلف في الصوم، كونه يرد بدون كان مرفوعًا لا يرجح كونه منصوبًا مع كان؛ لأن كان عامل مؤثر في الجملة، إذا وجد وجد الأثر، وإذا ارتفع ارتفع الأثر، والمعروف أن الرواية بالمعنى عند أهل العلم، بل عند الجمهور جائزة بشرطها المعروف أن يكون الراوي عارقًا بمدلولات الألفاظ، عالمًا بما يحيل المعاني، فعمل هذا من تصرف الرواة، وعلى هذا لا يرجح ما في رواية برواية أخرى؛ لأنها إذا حذفت كان ارتفع عملها.

وعرفنا أن معنى أجود الناس أكثر الناس جودًا، والجود هو الكرم، وهو من الصفات المحمودة، وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أحسن الناس، وأجود الناس، وأشجع الناس. وفي الترمذي من حديث سعيد مرسلًا: «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود» وهو مرسل، ويروى من حديث سعد بن أبي وقاص وهو ضعيف، على كل حال الخبر فيه مقال، وله في حديث أنس رفعه: «أنا أجود ولد آدم، وأجودهم بعدي: رجل علم علمًا فنشر علمه، ورجل جاد بنفسه في سبيل الله» وهذا أيضًا في سننه مقال، وفي الصحيح من حديث جابر: ما سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئًا فقال: لا، وهذا غاية في الجود.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة السادسة عشر)

وفي الصحيح من حديث جابر: ما سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئاً فقال: لا، وهذا غاية في الجود، حين يلقاه جبريل -عليه السلام- إذ في ملاقاته زيادة في اطلاعه على علوم الله تعالى، لاسيما مع مدارس القرآن، لا شك أن لقاء الصالحين مؤثر في النفس، ورؤيتهم مؤثرة، فلقاء الصالحين يزهد في الدنيا فإذا زهد الشخص في الدنيا، ورغب في الآخرة رخصت عنده الدنيا وما تتطلبه هذه الدنيا فينتج عن ذلك الجود، والرسول -عليه الصلاة والسلام- يتضاعف جوده في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل -عليه السلام- يلقاه أي النبي -عليه الصلاة والسلام-، وجوز الكرمانى أن يكون الضمير المرفوع للنبي -صلى الله عليه وسلم-، والمنصوب لجبريل، ورجح العيني الأول لقريته قوله: حين يلقاه جبريل، في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن بالنصب مفعول ثاني، ليدارسه على حد: جاذبته الثوب، والفاء في "فيدارسه" عاطفة على "يلقاه" فبمجموع ما ذكر من رمضان ومدارس القرآن وملاقة جبريل يتضاعف جوده -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن الوقت موسم الخيرات؛ لأن نعم الله تربو فيه على عباده.

والمدارس مفاعلة من الدرس وهو القراءة على سرعة، يقول تعالى: **{وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ}** [سورة آل عمران 79] وقال: **{وَدْرُسُوا مَا فِيهِ}** [سورة الأعراف 169] **{وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ}** [سورة الأنعام 105] أي قرأت فالمدارس هي القراءة، وهاهنا لما كان النبي -عليه الصلاة والسلام- وجبريل -عليه السلام- يتناوبان في قراءة القرآن كما هو عادة القراء بأن يقرأ هذا عشرًا والآخر عشرًا أتى بلفظ المدارس يعني المفاعلة، أو أنهما كانا يتشاركان في القراءة أي يقرآن معًا، وقد علم أن باب المفاعلة لمشاركة اثنين، نحو ضاربت زيدًا وخاصمت عمرًا يقول القسطلاني: وإنما دارسه بالقرآن لكي يتقرر عنده، ويرسخ أتم رسوخ، فلا ينساه وكان هذا إنجاز وعده تعالى لرسوله -عليه الصلاة والسلام- حيث قال له: **{سَنُقَرِّؤُكَ فَلَا تَنْسَى}** [سورة الأعلى 6] وقال الطيبي: فيه تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى، فضل أولاً جوده مطلقاً على جود الناس كلهم، ثم فضل ثانياً جود كونه في رمضان على جوده في سائر الأوقات، ثم فضل ثالثاً جوده في ليالي رمضان عند لقاء جبريل على جوده في رمضان مطلقاً، ثم شبه جوده بالريح، فقال: "فلرسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود بالخير من الريح المرسلة"، "فلرسول الله" والفاء للسببية، واللام للابتداء، وزيدت للتأكيد، أو في جواب قسم مقدّر، فلرسول الله بالرفع مبتدأ خبره قوله: "أجود بالخير من الريح المرسلة" أي المطلقة، إشارة إلى أنه في الإسراع أسرع من الريح، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة، وإلى عموم النفع بجوده -عليه الصلاة والسلام- كما تعم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه، وقال الزين بن المنير: وجه التشبيه بين أجوديته -صلى الله عليه وسلم- بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة التي يرسلها الله تعالى لإنزال الغيث العام الذي يكون سبباً لإصابة الأرض الميتة وغير الميتة، أي فيعم خيرُه وبرُّه من هو بصفة الفقر والحاجة، ومن هو بصفة الغنى والكفاية أكثر مما يعم الغيث الناشئ عن الريح المرسلة، وفي هذا جواز المبالغة في التشبيه، وجواز تشبيهه المعنوي بالمحسوس، ليقرب لفهم سامعه وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبه جوده بالريح المرسلة، بل جعله أبلغ منها في ذلك؛ لأن الريح قد تسكن.

قال بعضهم: حكمة المدارس ليكون ذلك سنةً في عرض القرآن على من هو أحفظ منه، وقال الكرمانى: لتجويد لفظه وقال غيره: لتجويد حفظه. وتُعَقَّب بأن الحفظ كان حاصلًا له، والزيادة فيه تحصل ببعض المجالس، وفي الحديث جواز قول: رمضان من غير إضافة شهر، أطلق رمضان من غير إضافة شهر، فقال: "في كل ليلة من رمضان"، ما قال: في كل ليلة من شهر رمضان، قد جاء عن بعض السلف كراهة إطلاق رمضان من دون إضافة شهر، ويروون في ذلك حديثًا أن رمضان من أسماء الله، لكنه مثل هذا لا يلتفت إليه؛ لأنه جاء في النصوص الصحيحة في الصحيحين وغيرهما إطلاق رمضان من غير إضافة الشهر. وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان؛ لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملةً واحدة كان في رمضان، كما ثبت من حديث ابن عباس، فكان جبريل يتعاهده في كل سنة، فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين، كما ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة وفاطمة -رضي الله عنهم-، قال ابن حجر: وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب، والله أعلم بالصواب.

قد يقول قائل: ما المناسبة بين بدء هذا الحديث وبدء الوحي؟ الإشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان، ابتداء النزول، وهو ابتداء الوحي.

يقول النووي: في الحديث فوائد، منها الحث على الجود في كل وقت، ومنها الزيادة في الجود في رمضان، وعند الاجتماع بأهل الصلاح. الحث على الجود في كل وقت، الجود صفة من الصفات المحمودة الذي هو الكرم، الكرم من الصفات المحمودة في الشرع وفي العقل وفي العرف، وكان العرب يتمدحون بالجود والكرم؛ لكن شريطة ألا يخرج عن حدِّه إلى حد الإسراف والتبذير، يقول: ومنها الزيادة في الجود في رمضان؛ لأنه شهر تضاعف فيه الحسنات والأعمال، فينبغي أن يكون هذا الخلق الحسن مضاعفًا ليضاعف ثوابه، وعند الاجتماع بأهل الصلاح. يقول: وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه. لا شك أن المجالسة لها أثر، أثر على النفس، وكم من شخص أثر في الناس بمرآه فقط قبل أن يتكلم، وكثير من أهل العلم إذا ترجموا لشييوخهم يذكرون شيئًا من ذلك، وأنهم يستفيدون من رؤية الشيخ أكثر من علمه، وذكر ابن الجوزي في ترجمة شيخه، أحد شيوخه في فهرسته أنه استفاد من بكائه أكثر من فائدته من علمه، ولا شك أن مثل هذا مؤثر، مؤثر جدًا، رؤية الشيخ العامل بعلمه، الداعي إلى علمه، المعلم، معلم الناس الخير لا شك أنه مؤثر، قد لا يتيسر لكثير من الناس زيارة مثل هؤلاء، إن تيسر فليحرص على ذلك، إن لم يتيسر فليقرأ في أخبارهم، أخبار هؤلاء الأخيار وهؤلاء الصلحاء، وعلى رأسهم مقدّمهم -عليه الصلاة والسلام-، فليدم النظر طالب العلم في سيرته -عليه الصلاة والسلام-، ويُسَمِعها غيره من عامة الناس لكي يقتدوا به ويأتسوا به، من ذلكم سير الصالحين من الصحابة والتابعين، لا شك أن لها أثرًا كبيرًا في نفوس الناس، وفيها أيضًا شحذ الهمم من حيث الاقتداء والائتساء بهم.

ومما يستفاد من الحديث استحباب الإكثار من القراءة في رمضان، وكونها أفضل من سائر الأذكار، لا شك أن القراءة، قراءة القرآن في رمضان لا شك أن أنها من أفضل الأعمال، وإذا كان الحرف بعشر حسنات في سائر الأوقات فما بالك في رمضان! فعلى المسلم أن يغتنم عمره وأنفاسه في مدارس كتاب ربه، وتلاوته وقراءته على الوجه المأمور به بالترتيل والتدبر، والتفهم والعمل والتطبيق.

المقدم: عفوًا -فضيلة دكتور- هل يفهم من هذا الحديث أن قراءة القرآن في رمضان ليلاً أفضل منه نهارًا؟

نعم، بعضهم على ما سيأتي تأتي الإشارة إلى ذلك في التراجع، بعضهم ذكر أن المدارس في الليل أفضل من النهار.

المقدم: تُفضّل المدارس على مجرد القراءة، أم أن هذا خاص به -عليه الصلاة والسلام- من أجل الضبط؟

لا شك أن من دارس القرآن مع غيره ممن هو أحفظ منه وأنقن يحصل له أجر الاقتداء والانتساء، إضافةً إلى أجر التلاوة والتدبر.

يقول: واستحباب الإكثار من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الأذكار، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعلاه، وعلى كل حال الذكر أمر مطلوب، **{وَالَّذَاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ}** [سورة الأحزاب 35] **«سبق المفردون»** وجاء في الذكر وفضل الذكر نصوص كثيرة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- في فضله والإشادة به، وفضل أهله، من الأذكار التي لا تُكَلِّف الإنسان شيئاً: **«من قال سبحان الله وبحمده في يومٍ مائة مرة»** سبحان الله وبحمده يمكن أن يقال في دقيقة ونصف **«حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر»** ولا يقول قائل أن هذه مبالغة في الثواب، هذا حديث في الصحيحين، يعني هذا في دقيقة ونصف يمكن أن يقال أو دقيقتين، **«حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر»** وهذا في الأذكار فما بالك في القرآن الذي هو كلام الله؟!

هو الكتاب الذي من قام يقرؤه كأنما خاطب الرحمن بالكلم وشيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- يقول: من قرأ القرآن على الوجه المأمور به أورثه من الإيمان واليقين والطمأنينة وراحة القلب ما لا يدركه إلا من صنع ومن فعل مثل هذا الفعل، والله المستعان.

ابن القيم -رحمه الله- يقول:

فتدبر القرآن إن رمت الهدى فالعلم تحت تدبر القرآن فتدبر القرآن وترتيله على الوجه المأمور به، ولا يعني هذا إخراجهم عن الحد المشروع إلى التمطيط وزيادة الحروف والحركات التي غير مشروعة كما يفعله بعض القراء، لكن مما يعين على التدبر الترسل في القراءة والترتيل، وسماع القرآن من القراء المؤثرين الذين إذا سُمعت قراءتهم جزم الإنسان بأنهم يخشون الله

ويتقون الله في هذه القراءة، يعين على الترتيل وعلى التدبر مراجعة التفاسير الموثوقة عند أهل العلم، هي التي تكشف معاني هذه الآيات.

المقدم: أحسن الله إليكم يا شيخ، قلتم أن الجملة الثانية "وكان أجود ما يكون في رمضان" المقصود بها أو المقصود بالجملة الأولى -عفوًا- أن تذهب مفهوم الجملة الثانية، طيب هل تعتبر على ذلك الفهم وعلى هذا الكلام حسب فهمي أنا القاصر، هل تعتبر الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى؟ أم ماذا -أحسن الله إليك-؟ إذا قلنا: أن الجملة الأولى لتذهب مفهوم الجملة الثانية، إذا ما فائدة الجملة الثانية تأكيد فقط؟

الجملة الثانية سيقّت لبيان زيادة جوده -عليه الصلاة والسلام-، وزيادة كرمه في رمضان.

المقدم: في رمضان أكثر من غيره؟

في رمضان أكثر من غيره نعم.

طالب: يعني يا شيخ نفهم أن كرم النبي -صلى الله عليه وسلم- كان درجات؟ درجات نعم، هو على العموم في جميع الأوقات، وفي جميع الأماكن أجود الناس.

المقدم: لكن كان يزداد...

هو أجود الناس يعني أدنى درجات الجود عنده -عليه الصلاة والسلام- لم يبلغها مخلوق، وهذا الجود يتضاعف في رمضان منه -عليه الصلاة والسلام-.

المقدم: يا شيخ كلامكم أن الجملة الأولى تنفي مفهوم الجملة الثانية؟

كان أجود ما يكون في رمضان، يعني لو ما جاء إلا هذه الجملة فقط؟ ما جاءت الجملة الأولى كان أجود الناس، لو لم تأت الجملة الأولى لقلنا أنه في رمضان أجود من غيره، فعلى هذا ينزل عنده الجود في غير رمضان إلى حدّ قد يلحقه فيه غيره من كرام الناس.

طالب: أحسن الله إليكم، هنا تأتي مسألة، لما قلتم أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان أجود الناس، قد يقول بعض الناس: إن هناك من الأغنياء الآن قد يكون معهم أو يعني عندهم من الغنى أكثر مما كان عند النبي -صلى الله عليه وسلم- هل.....، وقد يكونون يجودون مثلاً، بعض التجار عرفوا بالجود، هل ممكن يصلون مع كثرة تبرعهم إلى أكثر من جود النبي -صلى الله عليه وسلم-، مع قلة ما كان في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-؟

أبداً؛ لأن الجود نسبي، فالذي يملك المليارات ويتبرع بالملايين، هذا جواد بلا شك لكن ليس جوده مثل الذي يملك الشيء اليسير ويتبرع به كله، فهذا نسبي، الجود نسبي بلا شك، وأيضاً الأوقات تختلف، شخص يجود في وقت لا يجد الناس فيه شيء غير شخص يجود على أناس ليسوا بحاجة إلى مثل هذا الجود، ولذا يختلف الإنفاق بعد الفتح عن الإنفاق قبل الفتح، إنسان يجود بماله، يجود بنفسه، يجود بجاهه، أنواع الجود درجات.

المقدم: قضية الكرم، قلتم عدم السرف بعضهم يستدل يا شيخ بقول الله - سبحانه وتعالى - عن إبراهيم: **{جَاءَ بِعَجَلٍ حَنِيزٍ}** [سورة هود 69] فيأتيه مثلاً ضيف ويضع له ذبيحة أو أكثر أو أقل، ويقول لك: مادامت ما ترمى أنا عندي دليل من القرآن **{جَاءَ بِعَجَلٍ حَنِيزٍ}** ما الضابط - أحسن الله إليك -؟

كون إبراهيم - عليه السلام - يأتي بالعجل لا يوجد غيره، فماذا يقدم لضيوفه؟ هل تتصور أن إبراهيم يذهب إلى الثلاجة ويأتي بكيلو أو كيلوين، مقدار ما يحتاجه الضيوف - عليه السلام -؟ لا، ما عنده إلا هذا العجل، وهذه طريقة الناس كلهم قبل وجود هذه الأمور التي تحفظ اللحم من التلف، والله المستعان.

الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - خرَّج الحديث في خمسة مواضع من صحيحه، الأول في بدء الوحي في هذا الموضع، قال الإمام - رحمه الله -: حدثنا عبدان قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا يونس عن الزهري ح، وحدثنا بشر بن محمد قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس ومعمّر عن الزهري نحوه قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فذكره، والمناسبة تقدمت الإشارة إليها.

عبدان لقب اسمه عبد الله بن عثمان المروزي، وشيخه عبد الله بن المبارك، والإمام البخاري - رحمه الله تعالى - روى الحديث من طريق يونس ومعمّر عن اثنين، والإمام البخاري - رحمه الله عليه - لا يبين صاحب اللفظ بخلاف مسلم فيبين صاحب اللفظ بدقة، حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان، هذا الإمام مسلم، والإمام البخاري كما هنا روى الحديث من طريق يونس ومعمّر ولم يبين صاحب اللفظ، فهل اللفظ ليونس أو لمعمّر؟ يقول ابن حجر - رحمه الله تعالى - في أواخر المجلد الأول من الفتح صفحة (436) يقول: قد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير، على هذا يكون اللفظ لمن؟ لمعمّر، يونس ومعمّر، فهل صاحب اللفظ معمّر أو يونس؟ ابن حجر - رحمه الله - في هذا الموضع يقول: أما باللفظ فعن يونس، وأما بالمعنى فعن معمّر. عكس القاعدة، لا شك أن القاعدة أغلبية وليست كُليّة، ولدينا أمثلة مما يخرج عن هذه القاعدة، وإن كان الغالب من صنيعه - رحمه الله تعالى - أن اللفظ للأخير، قال بعضهم أن مراد ابن حجر صاحب اللفظ هو الأخير إذا روى الحديث عن شيخين من شيوخه، لا من شيوخ شيوخه أو شيوخهم، لكن كلامه عام، يشمل شيوخه ويشمل شيوخ شيوخه ومن فوقهم؛ لأنه يقول: قد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير، لكن الذي معنا على خلاف هذه القاعدة.

الموضع الثاني: في كتاب الصوم باب أجود ما يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون في رمضان، قال الإمام - رحمه الله تعالى -: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا إبراهيم بن سعد أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس قال: كان... الحديث، ومناسبة الباب للكتاب والحديث للباب ظاهرة، أجود ما يكون في رمضان مناسب لكتاب الصوم، والحديث أجود ما يكون في رمضان مناسب مناسبة بل مطابق مطابقة تامة للترجمة.

الموضع الثالث: في كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة، قال: حدثنا محمد بن مقاتل قال: أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري، قال: حدثني عبيد الله به، ومناسبتة ظاهرة لذكر جبريل في الخبر؛ لأن الباب باب ذكر الملائكة وجبريل منهم.

الموضع الرابع: في كتاب المناقب في باب صفة النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: حدثنا عبدان قال: أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال: حدثني عبيد الله فذكره، ومناسبتة ذُكر جوده -عليه الصلاة والسلام- وهي صفة من صفاته -عليه الصلاة والسلام-.

الموضع الخامس: في كتاب فضائل القرآن في باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: حدثنا يحيى بن قزعة، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله فذكره بنحوه، والمناسبة ظاهرة، فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي -عليه الصلاة والسلام-، فلا شك أن كون القرآن يُعرض ويُعتنى به، ويدارس في الأوقات الفاضلة، دليل على فضله، فهذه مناسبة الباب للكتاب، كتاب فضائل القرآن، ومناسبة الحديث للباب ظاهرة، والحديث مخرّج في صحيح مسلم أيضًا.

المقدم: قال -رحمه الله تعالى-: وعنه -رضي الله عنه- أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش كانوا تجارًا بالشام، في المدة التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مآدٍ فيها أبا سفيان وكفار قريش، فأتوه وهم بإيلياء فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم فدعا بالترجمان، فقال: أيكم أقرب نسبًا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: فقلت: أنا أقربهم، فقال: أدنوه مني، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره، ثم قال: لترجمانه قل لهم: إني سائل هذا الرجل فإن كذّبني فكذّبوه، فوالله لولا الحياء من أن يأتروا عليّ كذبًا لكذبت عنه، ثم كان أول ما سألتني عنه أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب، قال: فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت: لا، قال: هل كان من آبائه من ملك؟ قلت: لا، قال: فأشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ قلت: بل ضعفاؤهم، قال: أيزيدون أم ينقصون؟ قلت: بل يزيدون، قال: فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا، قال: فهل تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا، قال: فهل يغدر؟ قلت: لا، ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها، ولم يمكّنني كلمة أدخل فيها شيئًا غير هذه الكلمة، قال: فهل قاتلتموه؟ قلت: نعم، قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قلت: الحرب بيننا وبينه سجال ينال منا وننال منه، قال: فماذا يأمركم؟ قلت يقول: اعبدوا الله وحده، ولا تشركوا به شيئًا، وتركوا ما كان يعبد آباءكم، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة...

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة السابعة عشر)

المقدم: "وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعِفَافِ وَالصَّلَةِ".

الحديث السابع، يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: "وعنه"، يعني ابن عباس راوي الحديث السابق، "أن أبا سفيان بن حرب أخبره، أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش"، هرقل بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق، ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وحكي فيه: هرقل بسكون الراء وكسر القاف، والأول أشهر، ولقبه قيصر، قاله الشافعي، كما يُلقَّب ملك الفرس كسرى، وملك الترك يقال له خاقان، ملك الحبشة يقال له النجاشي، والقبط يقول له فرعون، ومصر العزيز، وحُمَيْرُ ثُبُع، وغير ذلك كما في عمدة القاري، "أرسل إليه" أي أرسل هرقل إليه، أي إلى أبي سفيان "في ركب"، حال كونه مع ركب، جمع راكب كصاحب وصاحب، وهم أولو الإبل العشر فما فوقها، "من قريش" صفة لركب، ومن لبيان الجنس، أو للتبعية، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً كما عند الحاكم وعند ابن السكن نحو من عشرين، وعند ابن أبي شيبة أن المغيرة بن شعبة منهم، وضعفه البُلُقِينِي بأن المغيرة كان مسلماً وقتها، فإنه أسلم عام الخندق فيبعد أن يكون حاضراً ويسكت مع كونه مسلماً.

والحال أنهم "كانوا تُجَارًا" بضم التاء وتشديد الجيم على وزن كُفَّار، وبالكسر والتخفيف على وزن: كِلَاب تَجَار، جمع تاجر أي متلبسين بصفة التجارة، "بالشام" بالهمز، وقد يترك، وقد تسهل الكلمة فيقال: بالشام، وهو متعلق بـ"كانوا"، كانوا بالشام، أو بقوله: تجارًا، تجارًا بالشام، "في المدة التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مادًا" بتشديد الدال أصله مادد، فأدغم الأول في الثاني من المثلين، أدغمت الدال في الدال، وهذه مفاعلة والممادة هذه والمفاعلة من الطرفين، والمراد مدة صلح الحديبية سنة ست "فيها أبا سفيان وكفار قريش" أي مع كفار قريش على وضع الحرب مدة عشر سنين، وكفار بالنصب مفعول معه، أو عطف على المفعول به، وهو "أبا سفيان" "فأتوه" أي أرسل إليهم بتقدير، أي أرسل إليهم في طلب إتيان الركب فجاء الرسول يطلب إتيانهم فأتوه، وقد وجدهم الرسول بغزة، "وهم" أي هرقل وجماعته، وفي رواية: "وهو بإيلياء" بالمد على وزن كِبْرِيَاء، وإيليا بالقصر وبحذف الياء الأولى إلياء وهو بيت المقدس، والباء بمعنى في، الباء للظرفية بمعنى في، على هذا لا يُنكر إذا قيل: بمكان كذا، والمراد في مكان كذا، "فدعاهم" هرقل حال كونه "في مجلسه وحوله" منصوب على الظرفية وهو خبر المبتدأ الذي هو "عظماء الروم"، وهم ولد عيص بن إسحاق بن إبراهيم على الصحيح، ودخل فيهم طوائف من العرب من تَنُوحَ وبَهْرَاء وغيرهم من غسان كانوا بالشام، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخلوا بلاد الروم واستوطنوها، فاختلفت أنسابهم، وعند ابن السكن: وعنده بطارقتة والقسيسون والرهبان، "ثم دعاهم"، قال: فدعاهم، ثم دعاهم عطف على قوله: فدعاهم وليس بتكرار، بل معناه أمر بإحضارهم، فلما حضروا وقعت مهلة، ثم استدناهم كما أشعر بذلك العطف بـ"ثم" كأنه دعاهم فأحضروا إلى قصره، ثم دعاهم ثانية إلى مجلسه، فليس هذا من التكرار، "ودعا ترجمانه" وفي رواية: "بترجمانه"، وفي رواية: "بالترجمان"، وهو بفتح المثناة فوقية وضم الجيم، وقد تضم التاء، والترجمان المفسر من لغة إلى لغة، وقد يُطلق على المُبَلِّغ باللغة نفسها، كما في الصحيح في كتاب الإيمان عن أبي جمرة نصر بن عمران قال: كنت أترجم

بين ابن عباس والناس، يعني يُبَلِّغ صوت ابن عباس، ثم قال هرقل للترجمان، يعني الأصل في الترجمان أنه يحوّل من لغة إلى لغة، لكن قد تطلق الترجمة بإزاء التبليغ، وإن كانت اللغة واحدة، ثم قال هرقل للترجمان: قل لهم أيكم أقرب؟ فقال الترجمان: "أيكم أقرب نسبًا بهذا الرجل؟" ضمّن أقرب معنى أقعد فعّاه بالباء، وفي رواية: "من هذا الرجل" على الأصل، وفي رواية: "إلى هذا الرجل" ولا إشكال فيها فإن أقرب يتعدى بـ(إلى) كما قال تعالى: **{وَوَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ}** [سورة ق 16] "أيكم أقرب نسبًا بهذا الرجل؟" أقرب مُضمّن معنى أقعد به، وألصق به، لماذا لا نقول: أن الباء هنا بمعنى من؟ والحروف يأتي بعضها بدل بعض، كما يقولون: الحروف تتقارض، شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- يرى أنه إذا أمكن تضمين الفعل فهو أولى من تضمين الحرف، تضمين الفعل معنا فعل آخر يناسب الحرف المذكور في السياق يتعدى بالحرف المذكور فلا شك أنه أولى من تضمين الحرف.

وعلى كل حال جاء قوله: "أيكم أقرب نسبًا بهذا الرجل"، وجاء أيضًا في رواية: "من هذا الرجل" على الأصل وفي رواية: "إلى هذا الرجل"، ومعروف أن أقرب يتعدى بالـ(إلى) كما في قوله تعالى: **{وَوَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ}** [سورة ق 16] والمفضل عليه محذوف تقديره من غيره، "الذي يزعم"، وفي رواية: "يدّعي أنه نبي" والذي يزعم لا شك أن مثل هذا الأسلوب يؤتى به أحيانًا للتشكيك في الدعوى، وقد يؤتى به بإزاء القول، بحيث لا يتضمن التشكيك، وجاء (زعم) ويراد به قال، وكثيرًا ما يقول سيبويه في كتابه: زعم الكسائي ويوافقه، ولا يعني هذا أنه يشكك في كلامه، في رواية: "يدّعي"، الادعاء لا شك أنه تشكيك في الدعوى، "أنه نبي، فقال أبو سفيان قلت: أنا أقربهم نسبًا" أي من حيث النسب، وذلك لكونه من بني عبد مناف، وهو الأب الرابع للنبي -صلى الله عليه وسلم- ولأبي سفيان، وخَصَّ هرقل الأقرب لكونه أخرى بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر من غيره؛ ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدر في نسبه بخلاف الأقرب، الأقرب لا يمكن أن يقدر في نسب قريبه لأن القدر يتجه إليه.

المقدم: صلة القرابة ما هي -أحسن الله إليكم-؟

في بني عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي -عليه الصلاة والسلام- ولأبي سفيان أيضًا، فهم بمنزلة واحدة، خَصَّ هرقل الأقرب لماذا؟ لكونه أخرى بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر من غيره؛ ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدر في نسبه بخلاف الأقرب، لكن قد يقول قائل: إن القريب متّهم في الإخبار عن نسب قريبه بما يقتضي شرفًا وفخرًا، ولو كان عدوًّا له لدخوله في شرف النسب الجامع لهما، يعني إذا كان المحذور بالنسبة إلى الأبعد الطعن في نسبه، هذا أيضًا يمكن أن يقال: إن الأقرب يدّعي نسبًا له؛ لأنه يشاركه في هذا النسب أكثر من واقعه، قد يقال هذا، لكن هو بلا شك -عليه الصلاة والسلام- هو ذو نسبٍ وشرفٍ، "فقال" هرقل: "أدّنه مني"، وأمر بإدّنه ليُؤمن في السؤال ويشفي غليله، "قربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره" لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب؛ لأن الحياء في العينين، فإذا كانوا وراء ظهره لا يستحيون منه أن يواجهوه بالتكذيب إذا كذب، ويُذكر عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وهذا بعدما كُفَّ بصره قال: لا تطلبن من أعمى حاجة، فإن الحياء في العينين. فهنا جعلهم عند ظهره؛ لئلا يستحيوا أن

يواجهوه بالتكذيب إن كذب، وعلى كل حال الحياء خلق شرعي يتصف به الأعمى وغير الأعمى، وكم من مبصر يرد أدنى طلب، وكم من كفيف يخجل ويستحي من أن يرد أدنى طلب، "ثم قال هرقل لترجمانه: قل لهم"، أي لأصحاب أبي سفيان "إني سائل هذا عن هذا الرجل" أي النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأشار إليه لقرب العهد بذكره، "عن هذا الرجل" كأنه يشير إليه، أشار إليه لقرب العهد بذكره "فإن كذبني" بالتخفيف أي نقل إلي الكذب "فكذبوه" بالتشديد، وكذب بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين، مثل صدق، تقول كذبني الحديث، وصدقني الحديث، وكذب بالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد، وهما من غرائب الألفاظ؛ لأن الغالب أن الزيادة تناسب الزيادة، يعني الفعل اللازم يُعَدَّى بالتضعيف، الفعل اللازم يُعَدَّى بالتضعيف، وهذا لما ضَعِفَ قَلَّ تعديده، بدلاً من أن يتعدى إلى اثنين، صار يتعدى إلى الواحد، وهذا من الغرائب، من غرائب الألفاظ، لماذا؟ لأن الغالب أن الزيادة تناسب الزيادة وبالعكس والأمر هنا بالعكس، قال أبو سفيان: "فوالله لولا الحياء من أن يَأْثُرُوا عَلَيَّ" بضم الثاء وكسرها، وعَلَيَّ بمعنى عني يعني رفقته، ومراده بذلك أن يرووا عنه كذباً، وفي رواية: "الكذب" فأعاب به؛ لأنه قبيح ولو على عدو، وهذا يقوله أبو سفيان حال كفره، مما يدل على أن الفطر السليمة تأبى الكذب وتتفر منه، وأبو سفيان حال كفره نفر من أن يروى عنه الكذب، فمن المؤسف جداً أن يوجد في المسلمين من لا يتحرج من الكذب بل يكذب لأدنى سبب، بل قد يكذب لغير مصلحة، والله المستعان. وكل هذا سببه البعد عن تعاليم هذا الدين الذي جاءنا بمكارم الأخلاق، "لكذبت عنه" لأخبرت عن حاله بكذب لبغضي إياه، وفي رواية: "لكذبت عليه" هذا واقع الكفار ييغضون النبي -عليه الصلاة والسلام- بغض عقدي، لكنهم لا يلبثون إذا أسلموا أن يكون أحب الناس إليهم لما جُبل عليه من الصفات الكريمة والأخلاق الحميدة، إضافةً إلى أن حبه -عليه الصلاة والسلام- ديانة، "ثم كان أول ما سألني عنه" بنصب أول، قال الحافظ: وبه جاءت الرواية، وهو خبر كان، واسمها ضمير الشأن، ويجوز رفع أول اسماً لكان، وذكر العيني: وروده رواية، وحينئذ يكون الخبر أن قال: كيف نسبه فيكم؟ -صلى الله عليه وسلم-، أي ما حال نسبه، أهو...؟

المقدم:

المصدر المؤول "أن قال".

طالب:

"كان أول.. نعم قوله: "كيف نسبه فيكم؟" المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه.

طالب:

النَّيْسُ الْبَرُّ أَنْ تُؤْلُوا [سورة البقرة 177] البرّ خبر ليس، والمصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه اسم ليس، وإذا جئت بالبرّ وهنا أول، يكون خبرها المصدر المنسبك وهكذا. "أن قال: كيف نسبه فيكم؟ - صلى الله عليه وسلم-"، يعني ما حال نسبه أهو من أشرافكم أم لا؟ "قلت: هو فينا ذو نسب"، أي

صاحب نسبٍ عظيم، فالتتوين للتعظيم، كما في قوله تعالى: **﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾** [سورة البقرة 179] تتوين حياة هذا لا شك أنه للتعظيم، يعني حياة عظيمة.

قال هرقل: **"هل قال هذا القول منكم"** من قریش **"أحد قط؟"** بتشديد الطاء المضمومة، ولا يستعمل إلا في الماضي المنفي، واستُعمل هنا بغير أداة النفي وهو نادر، وأجيب بأن الاستفهام حكمه حكم النفي، كأنه قال: هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط قبله؟ بالنصب على الظرفية، وفي رواية: مثله؟ **"قلت: لا"**، أي لم يقله أحد قبله، قال هرقل: **"فهل كان من آباءه من ملك؟"** بكسر اللام، و**"من"** بكسر الميم، وفي رواية: **"من ملك"**، من بفتح الميم و**ملك** بفتح اللام فعل ماضي، وروي بإسقاط **"من"** والأول أشهر وأرجح، من ملك.

قال أبو سفيان: **"قلت: لا"**، قال هرقل: **"فأشرف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم؟"** قال أبو سفيان: **"قلت: بل ضعفاؤهم"** أي أتبعوه، والشرف علو الحسب والمجد، وقد شُرف بالضم فهو شريف، وقوم شرفاء وأشرف، وجاء في حديث عند الترمذي **«الحسب المال»** لا شك أن المال حسب، ووسيلة إلى الشرف، شرف الدنيا، وشرف الآخرة إن استُعمل فيما يرضي الله - سبحانه وتعالى -، وخصص ابن حجر الشرف هنا بأهل النخوة والتكبر منهم، لا كل شريف، ليخرج مثل أبي بكر وعمر ممن أسلم قبل سؤال هرقل، وتعبه العيني بأنهما من أهل النخوة أيضًا، فقول أبي سفيان جرى على الغالب، يعني غالب أتباعه - عليه الصلاة والسلام - هم الضعفاء، وفي رواية ابن إسحاق: **"تبعه منّا الضعفاء والمساكين والأحداث، وأما ذنوا الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد"**، قال ابن حجر: وهو محمول على الأكثر الأغلب.

"قال هرقل: أيزيدون أم ينقصون؟" بهمزة الاستفهام، وفي رواية بإسقاطها، وجزم ابن مالك بجوازه مطلقاً خلافاً لمن خصّه بالشعر، يعني مثل قوله:

بسبع رميناً الجمر أم بثمان؟

هذا قالوا: خاص بالشعر، وابن مالك يجوزُه مطلقاً، و(أم) إنما يُعطَف بها إثر الهمزة من بين حروف الاستفهام، كما قال ابن مالك - رحمه الله تعالى -:

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية فلا تقع بعد (هل) مثلاً، هذا الأصل فيها، مع أنه جاء في رواية من روايات الحديث في كتاب الإيمان أن هرقل قال له: **"سألتك هل يزيدون أم ينقصون؟"** وجاء في حديث جابر: **«هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟»** فهذا يدل على الجواز، وفي شرح القسطلاني في كتاب الإيمان في الموضع الثاني، يقول: سألتك هل يزيدون أم ينقصون؟ وفي الرواية السابقة الاستفهام بالهمزة وهو القياس؛ لأن أم المتصلة مستلزمة للهمزة، وأجيب بأن أم هنا منقطعة، أي بل ينقصون فيكون إضراباً عن سؤال الزيادة، واستفهاماً عن النقصان، على أن جار الله أطلق أنها لا تقع إلا بعد الاستفهام فهو أعم من الهمزة، يعني تقع بعد أي حرف من حروف الاستفهام، والمراد بجار الله الزمخشري - كما هو معروف -.

قال أبو سفيان: "قلت: بل يزيدون" قال هرقل: "فهل يرتد أحد منهم سَخْطَةً؟" بفتح السين المهملة، سَخْطَةً منصوب مفعول لأجله، أو حال أي سَاخِطًا أي كراهةً وعدم رضا، وجَوَّز ابن حجر سَخْطَةَ الضم والفتح، سَخْطَةً وسَخْطَةً، أي فهل يرتد أحد منهم كراهةً لدينه بعد أن يدخل فيه؟ أخرج به من ارتدَّ مكرهاً، أو لا سَخْطًا لدين الإسلام بل لرغبةٍ في غيره كحِطِّ نفساني، كما وقع لعبيد الله بن جحش، قال أبو سفيان "قلت: لا" فإن قلت: لِمَ لَمْ يستغن هرقل بقوله: "بل يزيدون" عن قوله: "هل يرتد أحد منهم"؟ أجيب بأنه لا ملازمة بين الازدياد والنقص، فقد يرتد بعضهم ولا يظهر فيهم النقص باعتبار كثرة من يدخل، وقلة من يرتد مثلاً، فلا تلازم حينئذٍ، وإنما سأل عن الارتداد؛ لأن مَنْ دخل على بصيرةٍ في أمرٍ محقّق لا يرجع عنه بخلاف من دخل في أباطيل، قال هرقل: "فهل كنتم تتهمونهم بالكذب" يعني على الناس قبل أن يقول ما قال، قال أبو سفيان: "قلت: لا" وإنما عدّل السؤال عن نفس الكذب إلى السؤال عن التهمة تقريراً لهم عن صدقه؛ لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها؛ لأن الشخص إذا لم يتَّهم بالكذب هذا نفي للكذب من باب أولى، إذا نفيت التهمة فنفي الكذب نفسه من باب أولى. وفي علوم الحديث من ألفاظ الجرح عندهم الكذب والتهمة بالكذب، فالكذب المراد به الكذب على النبي -عليه الصلاة والسلام-، والتهمة بالكذب كون الراوي جُرِّب عليه الكذب، لكن لا على النبي -عليه الصلاة والسلام- بل في حديثه مع الناس، هذا يقال له: متهم بالكذب؛ لأن المراد بالكذب الذي هو شر أنواع الجرح وأسوأ مراتب التجريح، المراد به على النبي -عليه الصلاة والسلام- الذي جاء الوعيد عليه، ودونه التهمة بالكذب، بأن يثبت بأن هذا الراوي يتعاطى الكذب في كلامه العادي مع الناس، لكن لم يثبت عنه أنه كَذَبَ على النبي -عليه الصلاة والسلام- وحينئذٍ يكون متهمًا بالكذب.

قال هرقل: "فهل يغدر؟" بكسر الدال أي ينقض العهد، قال أبو سفيان: "قلت: لا، ونحن منه" أي النبي -عليه الصلاة والسلام- "في مُدَّة" أي مدة صلح الحديبية، أو غيبة وانقطاع، فلا ندري ما هو فاعل فيها، أي في المُدَّة، وفي قوله: "لا ندري" إشارة إلى عدم الجزم بغدري، هذه الكلمة لم يمكن أبا سفيان أن يدخل من أجل الطعن بالنبي -عليه الصلاة والسلام- إلا في هذه أو من خلال هذه الكلمة، يقول: "لا ندري ما هو فاعل فيها" ولذا لم يلتفت إليها هرقل، قال أبو سفيان: "ولم تمكّني كلمة أدخل فيها شيئاً أنتقصه به غير هذه الكلمة"، قال في الفتح: التنقيص هنا أمر نسبي؛ لأن من يُقَطَّع بعدم غدره أرفع رتبةً ممن يجوز وقوع ذلك منه في الجملة كأن في كلام أبي سفيان تجويز الغدر منه -عليه الصلاة والسلام-، هو لم يقع منه، ولم يثبت أبو سفيان جازماً، وإنما جَوَّز أن يغدر في هذه المدة التي لا يُدري ما هو صانع فيها. وقد كان -عليه الصلاة والسلام- معروفاً عندهم بالاستقراء من عادته أنه لا يغدر، ولكن لما كان الأمر مغيباً لأنه مستقبل أمن أبو سفيان أن يُنسب في ذلك إلى الكذب، لو نسب إلى الكذب قال هذا مجرد توقع، فلذلك أورده على التردد، ومن ثم لم يعرِّج هرقل على هذا القدر منه.

و"غير" بالرفع صفة لكلمة، ويجوز فيها النصب صفة لـ"شيئاً"، قال هرقل: "فهل قاتلتموه؟" نسب ابتداء القتال إليهم ولم ينسبه إليه -عليه الصلاة والسلام- لِمَا اطلع عليه من النبي -عليه الصلاة والسلام- لا

يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه، ولا يعني هذا أن جميع صور الجهاد في الإسلام تكون دفاعًا، لا يعني هذا أن جميع صور الجهاد هي الدفاع، وإنما من الجهاد في الإسلام ما هو ابتداءً، **{قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً}** [سورة التوبة 123] فإدخال الناس وإرغامهم على الدين إذا أبوا أن يدخلوا، وصَدُّوا عن الدين، وأبوا أن يدفعوا الجزية لا بد أن يقاتلوا، قال أبو سفيان: "قلت: نعم قاتلناه" قال هرقل: "فكيف كان قتالكم إياه؟" بفصل ثاني الضميرين "إياه".

والاختيار ألا يجيء المنفصل إذا تَأَتَى أن يجيء المتصل يعني يمكن أن يقول: فكيف كان قتالكموه؟ هنا يتأتى مجيء الضمير المتصل، والاختيار ألا يجيء المنفصل مع إمكان مجيء المتصل، وقيل: قتالكم إياه أفصح من قتالكموه باتصال الضمير، فلذلك فصله وصَوَّبَهُ العيني تبعًا للزمخشري، قال أبو سفيان: "قلت: الحرب بيننا وبينه سَجَالٌ بكسر السين، وتخفيف الجيم، أي نُوب، نوبةً لنا، ونوبةً له، كما قال: "ينال منا وننال منه" أي يصيب منا ونصيب منه، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، قال هرقل: "ما" وفي نسخة: "بما" وفي نسخة: "فماذا يأمركم؟" أي ما الذي يأمركم به؟ قال أبو سفيان: "قلت يقول: اعبدوا الله وحده، ولا تشركوا به شيئًا" بالواو، وفي رواية بحذفها: "لا تشركوا به شيئًا" وحينئذ فيكون تأكيدًا لقوله: "وحده" و"اتركوا ما يقول: آباؤكم" من عبادة الأصنام وغيرها، مما كانوا عليه في الجاهلية، "ويأمرنا بالصلاة" المعهودة المفتحة بالتكبير، المختمة بالتسليم، وفي نسخة: "والزكاة"، "والصدق" وهو الكلام المطابق للواقع، وفي رواية: بالصدقة بدل الصدق، ورجحها البُلْقيني، "والعفاف" بفتح العين أي الكف عن المحارم، وخوارم المروءة، والصلة للأرحام، وهي كل ذي رَحِمٍ محرم لا تحل مناكحته لو فُرِضَت الذكورة مع الأنوثة، ضابط المحرم أو الرحم التي تجب صلتها قالوا: كل ذي رَحِمٍ محرم لا تَحِلُّ مناكحته ولو فُرِضَت الذكورة مع الأنوثة، يعني لو قُدِّرَ أن أحدهما ذكر والآخر أنثى لا تجوز المناكحة بينهما حينئذ تجب الصلة.

وقيل: كل ذي قرابة، الصلة لذوي الأرحام لكل ذي قرابة، والصحيح عمومته في كل ما أمر الله به أن يوصل، قال في التوضيح: من تأمل ما استقرأه هرقل من هذه الأوصاف تبين له حسن ما استوصف من أمره واستبرأه من حاله فما أعقله من رجل لو ساعدته المقادير بالاتباع، يعني لو كُتِبَ له أن يُسَلِّمَ، لا شك أن هذه الأسئلة تتم عن عقلٍ راجح، لكن إرادة الله - سبحانه وتعالى - له وإيثاره للدنيا على الآخرة، والفاني على الباقي لا شك أن هذا شيء مقدَّر عليه لكن باختياره وبإمكانه أن يختار الباقي على الفاني، والأمر يومئذٍ لله.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة الثامنة عشر)

لا شك أن هذه الأسئلة تنم عن عقلٍ راجح، لكن إرادة الله - سبحانه وتعالى - له وإيثاره للعالم على الآخرة، والفاني على الباقي لا شك أن هذا شيء مقدر عليه لكن باختياره وإمكانه أن يختار الباقي على الفاني، والأمر يومئذٍ لله.

المقدم: "فقال: للترجمان، قل له: سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرسل تُبعث في نسب قومها، وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول؟ فذكرت: أن لا، فقلت: لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يت...".

يتأسى ويأتسي كلها جاءت في هذا وذاك.

المقدم: لأنه كتب عندنا "يأتسي" هكذا.

ولا فرق بين الرويتين، يأتسي أو يتأسى كلاهما وارد.

المقدم: "يتأسى بقول قيل قبله، وسألتك هل كان في آبائه من ملك؟ فذكرت: أن لا، فقلت: لو كان من آبائه من ملك قلت: رجل يطلب ملك أبيه، وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت أن لا، فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله، وسألتك أشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل، وسألتك أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم، وسألتك أيرتد أحد سخطاً لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب، وسألتك هل يغدر؟ فذكرت أن لا، وكذلك الرسل لا تغدر، وسألتك بما يأمركم؟ فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً، وينهاكم عن عبادة الأوثان، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف، فإن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين، وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم، فلو أعلم أنني أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه".

بعد أن أنهى هرقل الأسئلة التي سألها أبا سفيان عن حاله - عليه الصلاة والسلام -، والإجابات من أبي سفيان عقب هرقل على هذه الأسئلة واحداً بعد الآخر، "فقال هرقل للترجمان: قل له" أي لأبي سفيان "سألتك عن نسبه" أشريف هو أم لا؟ "فذكرت أنه فيكم ذو" أي صاحب "نسب" أي شريف عظيم، "فكذلك الرسل تبعث في" أشرف "نسب قومها" وجزم به هرقل لما تقرر عنده في الكتب السابقة، "وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول؟" وفي نسخة: "قبله" "فذكرت: أن لا، فقلت: لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت: رجل يأتسي بقول قيل قبله"، يأتسي يقتدي ويتبع، وفي رواية: يتأسى.

"وسألتك: هل كان من آبائه من ملك؟ فذكرت: أن لا، قلت: فلو كان من آبائهم ملك قلت: رجل يطلب ملك أبيه" بالإنفراد، وفي رواية بالجمع "آبائه" فإن قيل: لم قال هرقل في هذين الموضعين "فقلت؟" يعني في السؤال الثاني والثالث "فقلت؟" في السؤال الثاني: "قلت فلو كان" في السؤال الأول والرابع، انظر صيغة السؤال والجواب "سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب فكذلك" ما قال: قلت فكذلك، وفي الرابع - على ما سيأتي - ما فيه (قلت)، الثاني والثالث "سألتك: هل قال أحد منكم هذا القول؟ فذكرت: أن لا،

فقلتُ "وسألتك هل كان من آبائهم من ملك؟ فذكرت: أن لا، قلتُ: فلو كان" فإن قيل: لم قال هرقل في هذين الموضعين: فقلتُ؟ نسب التعقيب له؛ لأنهما مقاما فِكرٍ ونظر، بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنها مقام نقل، بقية الأسئلة، الأسئلة مجموعها عشرة، في هذين الموضعين قال: قلتُ، نسب التعقيب له، الأسئلة الثمانية ما قال: قلتُ؛ لأنه تلقاها من الكتب السابقة نقلاً، في الموضعين السؤال الثاني والثالث قال: قلتُ؛ لأن هذين الموضعين مقام فِكرٍ ونظر، هذا من تلقاء نفسه جاء بهذا التعقيب، بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنها مقام نقل.

"وسألتك هل كنتم تتهمونونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت: أن لا، فقد أعرف أنه لم يكن ليذر" اللام فيه تسمى لام الجحود، لملازمتها النفي، وفائدتها تأكيد النفي **{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ}** [سورة الأنفال 33] هذه تسمى لام الجحود، "الكذب على الناس" قبل أن يظهر رسالته "ويكذب على الله" بعد إظهارها. "وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت: أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسول" غالباً لأنهم أهل الاستكانة، بخلاف أهل الاستكبار المصريين على الشقاق بغياً وحسداً كأبي جهل، ويؤيد استشهاداه على ذلك قوله تعالى: **{قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ}** [سورة الشعراء 111] المفسر بأنهم الضعفاء على الصحيح.

"وسألتك أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت: أنهم يزيدون، وكذلك أمر الإيمان" فإنه لا يزال في زيادة "حتى يتم" بجميع أموره المعتمدة فيه من صلاةٍ وزكاةٍ وصيامٍ وغيرها، ولهذا نزل في آخر عمره -عليه الصلاة والسلام-: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي}** [سورة المائدة 3].

"وسألتك: أيرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت: أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب" القلوب مفعول، وبشاشته فاعل، أي تخالط بشاشة الإيمان القلوب التي يدخل فيها، وفي رواية: "يخالط بشاشة" بالنصب، و"القلوب" مجرور على الإضافة، والمراد ببشاشة القلوب انشراح الصدور، والفرح والسرور بالإيمان.

"وسألتك هل يغدر؟ فذكرت: أن لا، وكذلك الرسل لا تغدر" لأنها لا تطلب حظ الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالغدر بخلاف من طلب الآخرة، من طلب الآخرة لا يمكن أن يسعى من أجل تحقيقها والسعي إليها بأمرٍ يحرمه الله عليه، لا شك أن ما عند الله لا يُنال بسخطه -كما هو معروف-.

"وسألتك بما يأمركم" بما يأمركم "بإثبات الألف مع (ما) الاستفهامية وهو قليل، قاله الزركشي وغيره، الأصل الحذف (بِمَ) هذا الكثير الغالب **{عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ}** [سورة النبأ 1] ما فيه (عمّا) يتساءلون؟ الأصل حذف الألف، وإثباتها قليل كما هنا، "فذكرت: أنه يأمركم أن تعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، وينهاكم عن عبادة الأوثان" جمع وثن وهو الصنم، واستفاده هرقل من قوله: "ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقوله: آبائكم" لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان، "ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف" وهذا تقدّم، ولم يعرّج هرقل على الدسيسة التي دسّها أبو سفيان، يعني قوله: "ونحن منه في مدة ما ندري ما هو صانع فيها؟" لم يعرّج عليها، لأنها لا رصيد لها من الواقع، وهي أيضاً من عدو.

وسقط هنا إيراد السؤال العاشر وجوابه، وثبت ذلك في كتاب الجهاد "وسألتك هل قاتلتموه وقتلكم؟ فرعمت أنه قد فعل، وأن حربكم وحربه تكون دُولاً، يُدال عليكم المَرَّة وتداولون عليه الأخرى، وكذلك الرسل تُبلى وتكون لها العاقبة"، هذا السؤال العاشر سقط هنا إيراده.

ثم قال هرقل لأبي سفيان: "فإن كان من تقول حقاً" لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب -كما هو معروف- "فسيملك" يعني النبي -صلى الله عليه وسلم- "موضع قدمي هاتين" يعني أرض ملكه "وقد كنت أعلم أنه خارج" قاله لما عنده من علامات نبوته -عليه الصلاة والسلام- الثابتة في الكتب القديمة، وفي رواية في كتاب التفسير: فإن كان ما تقول حقاً فإنه نبي وفي الجهاد: "وهذه صفة نبي"، "لم أكن أظن أنه منكم" يعني من قريش، "فلو أنني أعلم أنني أخلص" أي أصل "إليه لتجشمت" أي لتكلفت لقاءه على ما فيه من المشقة، قال ابن بطال: هذا التجشم هو الهجرة، وفي مرسل ابن إسحاق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال: ويحك، والله إني لأعلم أنه نبي مرسل، ولكنني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاتبعته، وخفي على هرقل قوله -صلى الله عليه وسلم- الآتي في كتاب النبي -عليه الصلاة والسلام-: «أسلم تسلم» خفي عليه قوله -عليه الصلاة والسلام-: «أسلم تسلم» فلو حمل الجزاء السلامة تسلم، على عمومته في الدارين لَسَلِمَ، لَسَلِمَ لو أسلم من جميع المخاوف في الدنيا والآخرة، "ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه"، قال ذلك مبالغة في الخدمة، وفي رواية: "لغسلت عن قدمه"، أو في رواية: "لغسلت قدميه" بدون عن، ثم دعا هرقل بكتاب النبي -عليه الصلاة والسلام-.

المقدم: أحسن الله إليكم، عندما قال هنا: سألتك هل كان في آبائه من ملك؟ هل كانت قريش لا تعتبر عبد المطلب ملكاً في وقتها وليس له إمرة، وبالتالي لا يحتسبون أن النبي -صلى الله عليه وسلم- من سلالة قوم كان لهم رأي في قريش؟

العرب في الجاهلية عاشوا فوضى، ليس هناك مُلك مرتَّب منظم كما عند غيرهم من الأمم، فهو في الاصطلاح أو في العرف السياسي سواء كان في القديم أو الحديث لا يسمى ملك، سيد وكبير قوم، ليس بملك عرفاً؛ لأنهم يعيشون فوضى، ما اعتُبر ملك.

المقدم: هذه الحادثة كانت في أثناء فترة الصلح؟

نعم، بعد صلح الحديبية سنة ست.

المقدم: ثم حصل بعدها ما حصل من إسلام أبي سفيان -رضي الله عنه- ونقل هذه الحادثة إلى الصحابة؟

نعم، نقلها عنه ابن عباس، نقلها كما هي، وهذا يدل على أمانة الصحابة وثقتهم؛ لأن فيها بعض الأشياء التي لو كانت المسألة بالرأي كان يغطيها أبو سفيان، بل يخفيها ولا يُروِيها للناس؛ لأنها قدح فيه.

المقدم: ونحن نسميه الآن هذا نسميه حديثاً كما تفضلتم قبل قليل؟

نعم، هو حديث؛ لأن فيه وصف النبي -عليه الصلاة والسلام-، والحديث ما أثر عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، أو ما يُروى عنه -عليه الصلاة والسلام- من قولٍ أو تقريرٍ أو فعلٍ أو وصفٍ، الوصف من الحديث، ولذا الشمائل قُسم من أقسام السنة.

المقدم: قال: "ثم دعا بكتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي بعث به دحية إلى عظيم بُصرى، فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من أتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، **وَلَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**» [سورة آل عمران 64] قال: قال أبو سفيان: فلما قال ما قال، وفرغ من قراءة الكتاب كثر عنده الصَّخب، وارتفعت الأصوات، وأخرجنا، فقلت لأصحابي: لقد أمر أمر ابن أبي كبشة، إنه يخافه ملك بني الأصفر، فما زلت موقناً أنه سيظهر حتى أدخل الله علي الإسلام."

في تنمة الحديث السابق في قصة هرقل، "ثم دعا" هرقل "بكتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي بعث به دحية"، بكسر الدال وهو فاعل، بعث به دحية، وهو ابن خليفة الكلبي، صحابي جليل كان من أحسن الناس وجهًا، أسلم قديمًا، ذكر في الشروح أنه كان يمشي متلثمًا لئلا يُفتتن به من جماله، ولذا جاء جبريل -عليه السلام- في صورته.

وفي رواية: "بعث به مع دحية" أي بعثه -عليه الصلاة والسلام- معه، وكان في آخر سنة ست، بعد أن رجع من الحديبية "إلى عظيم أهل بُصرى"، بضم الباء الموحدة مقصورًا مدينة في الشام من أعمال حُوزان، أي أميرها الحارث بن أبي شمر الغساني، "فدفعه إلى هرقل فقرأه" هرقل بنفسه أو الترجمان بأمره، وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي، فدعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية "فقرأه فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم»"، وفي ذلك استحباب تصدير الكُتب بالبسملة، وإن كان المبعوث إليه كافرًا في جميع مكاتباته -عليه الصلاة والسلام- يفتتح الكتاب بالبسملة دون الحمدلة، وهذا يدل على أن الرسائل تختلف عن الخطب، وافتتح سليمان -عليه السلام- كتابه إلى بلقيس ببسم الله الرحمن الرحيم كما جاء النص عليه في القرآن الكريم.

"من محمد عبد الله ورسوله" وصف نفسه الشريفة بالعبودية تعريضًا لبطلان قول النصارى في المسيح أنه ابن الله، لأن الرسل مستوون في أنهم عباد الله، وفيه أيضًا الرد على الغلاة الذين غلوا فيه -عليه الصلاة والسلام- ممن ينتسب إلى الإسلام كمن يقول:

يا أكرم الخلق ما لي من ألؤذ به سواك عند حلول الحادث العمم
(يا أكرم الخلق ما لي من ألؤذ به) أين الله -سبحانه وتعالى-؟! إلى أن قال:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

ماذا أبقي لله مثل هذا؟! نسأل الله العافية! فالنبي -عليه الصلاة والسلام- أشرف مقاماته العبودية **وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ** [سورة الجن 19] **{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ}** [سورة الإسراء 14] وهنا قال: **«من محمد عبد الله ورسوله»**، فالوصف بالعبودية رد على الغلاة، والوصف بالرسالة رد على من ينتقصه -عليه الصلاة والسلام-، وفيه استحباب ابتداء الكاتب بنفسه قبل المكتوب إليه، السنة في المكاتبات أن يقال: من فلان إلى فلان، هذه الطريقة المتبعة عنده -عليه الصلاة والسلام-، من فلان إلى فلان، فيستحب للكاتب أن يبدأ بنفسه قبل المكتوب إليه، ونص على هذا أهل العلم استنباطاً من مثل هذا الحديث، وإن كان بعضهم يختار البداءة بالأكبر، فإن كان الكاتب أكبر قَدَّمَ اسمه، وإن كان المكتوب إليه أكبر قَدَّمَ، إلى فلان بن فلان من فلان، عملاً بقوله -عليه الصلاة والسلام-: **«كَبِّرْ كَبِّرْ»** وأما الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- فكان يبدأ في مكاتباته باسم المكتوب إليه دائماً، سواء كان صغيراً أو كبيراً تواضعاً منه -رحمه الله-، ولا شك أن هذا ثابت عنه -عليه الصلاة والسلام- فالأولى الاقتداء به مع استصحاب التواضع وهضم النفس، يعني يستحضر الإنسان الاقتداء بالنبي -عليه الصلاة والسلام- ويستحضر أيضاً التواضع وهضم النفس، وأنه ما قَدَّمَ اسمه إلا من أجل الانتساء والاقتداء بالنبي -عليه الصلاة والسلام-، ولو قرن اسمه بوصف يدل على التواضع، وقرن اسم المكتوب إليه الذي أُخِّرَ اسمه وإن كان كبيراً بما يدل على رفعة شأنه كما قال النبي -عليه الصلاة والسلام- إلى هرقل عظيم الروم، فقال في الخطاب: **«إلى هرقل عظيم الروم»** أي المعظم عندهم، ووصفه بذلك لمصلحة التأليف، ولم يصفه بالإمرة ولا الملك، لكونه معزولاً بحكم الإسلام، حكماً ليس بملك، وإنما هو عظيم قومه، وذكر المدائني أن القارئ لما قرأ: **«من محمد»** يعني قَدَّمَ اسمه -عليه الصلاة والسلام- غضب أخو هرقل، واجتذب الكتاب فقال له هرقل: ما لك؟! فقال: لأنه بدأ بنفسه وسمّاك صاحب الروم، فقال هرقل: إنك لضعيف الرأي، أتريد أن أرمي بكتاب قبل أن أعلم ما فيه؟! لئن كان رسول الله إنه لأحق أن يبدأ بنفسه، ولقد صدّق أنا صاحب الروم، والله مالكي ومالكة. **«سلام»** بالتكثير، وفي رواية: (السلام) وجوّز أهل العلم على حدٍ سواء، خيروا بين التعريف والتكثير في السلام على الحي، ولذا قالوا: ويخير بين تعريفه وتكثيره في سلام على الحي، أما بالنسبة للميت فيكتفى اللفظ النبوي الوارد: **«السلام عليكم دار قوم مؤمنين...»** إلى آخره، **«على من اتّبع الهدى»** أي الرشاد على حد قول موسى وهارون لفرعون: **{وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى}** [سورة طه 47] والمعنى: سلّم من عذاب الله من أسلم، فليس المراد به التحية، وإن كان اللفظ يُشعر به؛ لأنه لم يُسلّم، فليس هو ممن اتّبع الهدى.

«أما بعد» بالبناء على الضم، لقطعه عن الإضافة المنوية لفظاً، وسبق الحديث عنها باختصار في شرح المقدّمة، وذكر الخلاف في أول من قالها من بين ثمانية أقوال، يجمعها قول الشاعر:

جـرى الخلف أما بعد من كان بادئاً	بها عدّ أقوال وداود أقرب
ويعقب أيوب الصبور وآدم	وقس وسحبان وكعب ويعرب

الأقرب أنه داود -عليه السلام-، وأنها فصل الخطاب الذي أوتيها، ويؤتى بها للفصل بين الكلامين، ولانتقال من أسلوب إلى آخر، وتقدم الكلام عليها في شرح المقدمة، والإتيان بها سنة كما تقدم ذكره؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لزمها في مكاتباته وفي خطبه -عليه الصلاة والسلام-، وينبغي أن يؤتى بها بلفظها "أما بعد" ولا تغني الواو عن "أما" وبعد، وإن كانت دارجة على السنة الناس، الناس يقولون: وبعد، لكن الأصل "أما بعد".

المقدم: بعضهم يقول: ثم أما بعد؟

هذه لا داعي لها، (ثم) لا داعي لها إلا إذا أتى بها للانتقال مرة ثانية إلى أسلوب ثالث، تقول: ثم أما بعد عطفًا على أما بعد الأولى، نعم جاء في بعض نسخ تفسير الطبري العطف بـ(ثم) في الموضع الأول، لكن العبرة بما ثبت عنه -عليه الصلاة والسلام-، ما أثر عنه ولا نص واحد فيه (ثم أما بعد).

المقدم: في قوله: «الهدى» -عليه الصلاة والسلام- المراد: الإسلام «سلام على من اتبع الهدى»؟
الرشاد، الذي هو الإسلام، نعم، الدين الحق.

المقدم: وبالتالي يفهم من هذا أنه لا يجوز أن يُسلم على غير المسلم؟

نعم ابتداء الكافر بالسلام لا يجوز، السلام المطلق لا يجوز، يقول بعد هذا: «فإني أدعوك بدعاية الإسلام» بكسر الدال المهملة، وفي رواية: "بدعاية الإسلام" أي بالكلمة الداعية إلى الإسلام، وهي شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، والباء بمعنى (إلى) أي أدعوك إلى الإسلام، «أسلم» بكسر اللام، «تسلم» بفتحها، «يؤتك الله أجرك مرتين» بالجزم في الأول على الأمر، وفي الثاني جواب له، والثالث بحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين -كما هو معروف-، جواب ثانٍ له أيضًا أو بدل منه، «أسلم تسلم» أسلم فعل أمر مبني على السكون، تسلم جواب الطلب أو جواب شرط مقدّر، إن تسلم تسلم -كما يقوله بعضهم-، «يؤتك» جواب ثاني أيضًا أو بدل منه، وجاء في كتاب الجهاد على ما سيأتي تكرار أسلم، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك، على ما ستأتي الإشارة إليه قريبًا -إن شاء الله تعالى-.

وإعطاء الأجر مرتين لكونه مؤمنًا بنبيه ثم آمن بمحمد -عليه الصلاة والسلام-، وقد جاء في هذا الحديث الصحيح: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين» وذكر منهم: «رجل آمن بنبيه ثم آمن بالنبي -عليه الصلاة والسلام-»، وهذا منهم، أو من جهة أن إسلامه يكون سببًا لإسلام أتباعه، لكن الأول أقرب. وقوله: «أسلم تسلم» فيه غاية الاختصار، ونهاية الإيجاز والبلاغة، وجمع المعاني مع ما فيه من الجنس الاشتقائي، وهو أن يرجع اللفظان في الاشتقاق إلى أصل واحد، وفي الجهاد عند المؤلف: «أسلم تسلم، وأسلم يؤتك» بتكرار أسلم، مع زيادة الواو في الثانية، فيكون الأمر الأول للدخول في الإسلام، والثاني للدوام عليه على حد قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا** [سورة النساء 136] قاله الحافظ ابن حجر: وعورض بأن الآية في حق المنافقين، أي يا أيها الذين آمنوا نفاقًا إخلاصًا، قاله مجاهد، ومنزلة مجاهد في التفسير معروفة، إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، عرض التفسير ثلاث مرات على ابن عباس من أوله إلى آخره، وابن عباس -رضي الله عنهما- يقول: نزلت في مؤمني أهل الكتاب، يا

أيها الذين آمنوا يعني بأنبيائهم السابقين آمنوا بمحمد - عليه الصلاة والسلام -، وهي عند جماعة من المفسرين خطاب للمؤمنين بمحمد - عليه الصلاة والسلام - ويكون المراد بـ(آمنوا) الثانية دُومُوا واثبتوا على إيمانكم، يا أيها الذين آمنوا أنتم على خير على إيمان لكن اثبتوا على هذا الخير ودوموا عليه، فيكون المراد الاستمرار عليه، ومنهم من يقول: أن المراد بـ(آمنوا) هنا: ازدادوا من الإيمان، يا أيها الذين آمنوا عندكم أصل الإيمان صحيح، لكن ازدادوا من الإيمان، فالإيمان يقبل الزيادة - كما هو معروف -.

"**فإن توليت**" أي عرضت عن الإسلام فإن عليك مع إثمك **«إثم اليريسين»** بمثأتين تحتيتين، جمع يرّيس على وزن كَرِيم، وفي رواية: **«الأريسين»** بقلب المثناة الأولى همزة، وفي أخرى: **«اليريسين»** بياءين جمع يرّيسي، وفي رواية: **«الأريسين»** والمعنى أنه إذا كان عليه إثم الاتباع بسبب اتباعهم له على استمرار الكفر؛ فلأن يكون عليه إثم نفسه من باب أولى، فإن قلت: هذا معارض لقوله تعالى: **﴿وَلَا تَزِرْ وَزِرَّتْ وَزْرًا أُخْرَى﴾** [سورة الأنعام 164] أجيب بأن وزر الإثم لا يتحمّله غيره، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين، جهة فعله، وجهة تسببه، المقتدى به في أي عمل سواء كان عمل خير أو عمل شر، **«من سنّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها»** عليه إثمها وإثم من عمل بها، يتحمل إثمه بفعله وإثم غيره بالاقتداء به، ولا شك أن الكبراء والعظماء يقتدى بهم **﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾** [سورة الأحزاب 67] فلا شك أن عليهم إثم من يقتدي بهم، والأريسيون الأكارون أي الفلاحون أي عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لأمرك، ونبه بهم على جميع الرعايا لأنهم الأغلب في رعاياه، والأسرع انقيادًا، فإذا أسلم أسلموا، وإذا امتنع امتنعوا. وقال أبو عبيد: المراد بالفلاحين أهل مملكته؛ لأن كل من يزرع فهو عند العرب فلاح، سواء كان يلي ذلك بنفسه أم بغيره، فأهل مملكته أهل زراعة، منهم من يتولى الزراعة بيده وبنفسه، ومنهم من يتولاها بماله، فيؤاجر الناس عليها، وقيل: هم الأجراء، وقيل: العشّارون، أي أهل المكس، وقيل: الخدم والخول.

﴿ويا أهل الكتاب﴾ معطوفًا على قوله: أدعوك بدعاية الإسلام، وأدعوك بقوله تعالى، أو أتلو عليك، أو أقرأ عليك: **﴿يا أهل الكتاب﴾**، وعلى هذا التقدير فلا تكون زائدة في التلاوة، تكون خارجة عن التلاوة؛ لأن الواو إنما دخلت على محذوف ولا محذور فيه، وقيل أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يرد التلاوة، بل أراد مخاطبتهم بذلك، وحينئذٍ فلا إشكال، وعورض هذا بأن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أن المراد الآية لما صح الاستدلال، وهم أقوم وأعرف.

وحذفت الواو في بعض الروايات **﴿يا أهل الكتاب﴾** فيكون بيانًا لقوله: بدعاية الإسلام، وقوله: **﴿يا أهل الكتاب﴾** يعمّ أهل الكتابين، **﴿تعالوا إلى كلمة سواء﴾** أي مستوية بيننا وبينكم لا يختلف فيها القرآن والتوراة والإنجيل، وتفسير الكلمة **﴿أن لا نعبد إلا الله﴾**، أي نوحده بالعبادة ونخلص له فيها، هذا القدر الذي هو التوحيد قدر مشترك بين الديانات كلها، الديانات السماوية، **«نحن معشر الأنبياء أولاد علات، ديننا واحد»** الأصل واحد، والشرائع مختلفة، **﴿ولا نشرك به شيئاً﴾** ولا نجعل غيره شريكًا له في استحقاق

العبادة، "**لَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا آرِبًا مِّن دُونِ اللَّهِ**" فلا نقول: عزيز ابن الله، ولا المسيح ابن الله، ولا نطيع الأبحار فيما أحدثوه من التحريم والتحليل، لما نزل قوله تعالى: **﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾** [سورة التوبة 31] جاء في الحديث أن عدي بن حاتم قال للنبي -عليه الصلاة والسلام-: ما كنا نعبدكم يا رسول الله، قال: **«أليس كانوا يحلون لكم ويحرمون»** يحلون لكم يعني الحرام ويحرمون الحلال **«فتتبعونهم»**. قال: نعم. قال: **«تلك عبادته»**، **«فإن تولوا»** عن التوحيد **«فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون»** أي لزمتمكم الحجة فاعترفوا بأنا مسلمون دونكم، أو اعترفوا بأنكم كافرون بما نطق به الكتب، وتطابقت عليه الرسل، وقد قيل: إنه -صلى الله عليه وسلم- كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لمَّا نزلت؛ لأن الآية نزلت في وفد نجران سنة الوفود سنة تسع، وقصة أبي سفيان قبل ذلك سنة ست، وقيل: بل نزلت في اليهود وجَّوز بعضهم نزولها مرتين، نزلت قبل قصة أبي سفيان، وفي سنة الوفود سنة تسع.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة التاسعة عشر)

"قال أبو سفيان: فلما قال هرقل ما قال" أي الذي قاله في السؤال والجواب "وفرغ من قراءة الكتاب" النبوي "كثر عنده الصَّخَب" أي اللَغَط، وهو اختلاط الأصوات في المخاصمة "وارتفعت الأصوات وأخرجنا، فقلت لأصحابي حين أخرجنا" وفي رواية: حين خَلُوتُ به: "والله لقد أمرَ" أي كَبُرَ وعَظُمَ "أمرُ ابن أبي كَبْشَة"، أي شأنه، وكَبْشَة ليس هو مؤنَّث الكَبْش، من غير لفظه، والمراد بذلك كنية النبي -عليه الصلاة والسلام-، لأنها كنية أبيه من الرضاعة، الحارث بن عبد العزى فيما قاله ابن مأكولا، أو هو والد حليلة مرضعته، أو ذلك نسبةً إلى جد جده؛ لأن أمه آمنة بنت وهب وأم جد وهب قبيلة بنت أبي كبشة، أو لجد جده عبد المطلب لأمه، أو هو رجل من خزاعة اسمه وجز بن غالب، خالف قريشاً في عبادة الأوثان، فعبد الشَّعر، فنسبوه إليه لاشتراكه في مطلق المخالفة، يعني يكون لقب لهذا للخزاعي، لما خالف قريش فعبد غير ما كانت تعبد قريش نُسب إليه النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ لأنه خالف قومه فدعا إلى عبادة الله وحده، مخالفاً بذلك قومه.

"إنه يخافه" بكسر الهمزة على الاستئناف، وجوَّز العيني فتحها، والمعنى عظم أمره -عليه الصلاة والسلام- لأجل أنه يخافه ملك بني الأصفر، وهم الروم؛ لأن جدهم روم بن عيص ابن إسحاق تزوج بنت ملك الحبشة فجاء ولده بين البياض والسواد فقيل له الأصفر، أو لأن جدته سارة حلتته بالذهب، وقيل غير ذلك.

قال أبو سفيان: "فما زلت موقناً أنه سيظهر، حتى أدخل الله عليَّ الإسلام، فأبرزت ذلك اليقين"، أبو سفيان كأنه عنده شيء من القناعة النفسية لكن تمنعه الأنفة عن الدخول في الإسلام كما كانت تمنع أبا طالب، هذا موجود من كِبَرَاء قريش تمنعهم الأنفة من أن يعترفوا ويذعنوا، لكن أدخل الله عليه الإسلام فأبرز ذلك وحدَّث به الناس.

المقدم: هنا إشكال -أحسن الله إليكم- الحقيقة يَرِدُ كثيرًا في خطاب النبي -صلى الله عليه وسلم- عندما قال: «إني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين» كيف يُحْمَلُ وَزَرَ هؤلاء أي الأريسيين إذا لم يُسَلِّمْ؟ هل من عادة الملوك منع أتباعهم من الإسلام، أو بمجرد أن يكون ذا سلطةٍ وبالتالي يتبعه من تحته، ويكون عليه الوزر لامتناع دخول جمهرة الناس في دين الإسلام؟

سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك، وأن ليس لأحد أن يُحْمَلَ وزر غيره **﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾** [سورة الزمر 7] لكن هو سبب في صدِّهم عن الإسلام، سواء كان بفعله إذا اقتدوا به، أو بقوله والزامه وإكراهه لهم، فمجرد الاقتداء به لا شك أنه سبب في صدِّهم عن دين الإسلام، وهذا يجعل على طالب العلم مسؤولية كبرى في أن يعمل بعلمه، عليه أن يعمل بعلمه؛ لأنه إذا لم يعمل بعلمه واقتدى به الناس تحمل آثامهم وأوزارهم لماذا؟ لأنهم يقولون: لو كان ما يقوله حق؟ لفعله هو، هو أولى الناس به، فدل على أنه غير مقتنع بما يقول؟ فهو وإن أمر الناس بقوله فقد صدَّهم عن الاقتداء به بفعله، فعلى طالب العلم وعلى العالم أن يكون داعيةً بقوله وفعله؛ لأن الاضطراب والازدواجية بين القول والفعل تجعل عامة الناس

يضطربون فلا يدرون يصدّقونه فيما يقول أو يقتدون به فيما يفعل؟ لا شك أن مثل هذا له نصيب من الصد عن دين الله. وكثيراً ما نرى بعض عامة الناس يستدل الشيخ الفلاني يقول كذا، الشيخ الفلاني يفعل كذا، الشيخ الفلاني يجر ثوبه، الشيخ الفلاني يقص من لحيته، أو الشيخ الفلاني... يقولون مثل هذا الكلام فهم يقتدون بفعله، ولا شك أن القدوة والأسوة هو محمد -عليه الصلاة والسلام-، لكن حذاري حذاري أن يكون العالم أو طالب العلم ممن يكون داعية شرّ وداعية ضلال بفعله، وإن أظهر بلسانه خلاف فعله، والله المستعان.

المقدم: أحسن الله إليكم، هذا النص جاء في الإمام لأمة كاملة، ومع ذلك جاء هذا التحذير الشديد، ألا ترون أن ولي الأمر في المنزل أيضاً ربما يناله حظ من هذا الإثم إذا كان سبباً لصد أبناءه ومن تحت يده من الهداية بأن يسرّ لهم سبل الشر في المنزل، ألا يناله وزر من هذا يكون من تحته؟

لا شك أن كل مسؤول ومقتدى به عليه وزر من تبعه، إضافةً إلى وزره الأصلي، وكلّ مسؤول، كلّ راعٍ وكل مسؤول عن رعيته، لا شك أن رب البيت راعٍ في بيته، وهو قدوة لأولاده، والمعلم قدوة أيضاً لطلابه وتلاميذه، والعالم قدوة للناس، وهكذا، فكل بحسب موقعه ومسؤوليته، لا شك أن الذي يجلب ما يصد الناس عن دين الله، لا شك أنه شريك له، بل يتحمل أوزار الناس كلهم؛ لأنه هو المتسبب، الرجل في بيته إذا أدخل في بيته ما يكون سبباً لصد أسرته وعائلته عن دين الله عليه الوزر، إذا اقتدى به من عوام الناس من الجيران وغيرهم أيضاً ناله من الإثم ما يناله؛ لأنه في موقع الاقتداء والاتساء، والله المستعان.

المقدم: قال: "وكان ابن الناطور صاحب إيلياء وهرقل أسقفاً على نصارى الشام، يحدث أن هرقل حين قدم إيلياء أصبح خبيث النفس، فقال بعض بطّارقه: قد استنكرنا هيئتكم، قال ابن الناطور: وكان هرقل حرّاً ينظر في النجوم، فقال لهم حين سألوه: إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم أن ملك الختان قد ظهر فمن يختن من هذه الأمة؟ قالوا: ليس يختن إلا اليهود، فلا يُهمّك شأنهم، واكتب إلى مدائن مَلِك فيقتلون من فيهم من اليهود، فبينما هم على أمرهم أتى هرقل برجل أرسل به ملك غسان يخبر عن خبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فلما استخبره هرقل قال: اذهبوا فانظروا أمختن هو أم لا؟ فنظروا إليه فحدّثوه أنه مختن، وسأله عن العرب فقال: هم يختنون، فقال هرقل: هذا ملك هذه الأمة قد ظهر، ثم كتب هرقل إلى صاحب له برومية، وكان نظيره في العلم، وسار هرقل إلى حمص فلم يَرِ حمص حتى أتاه كتاب من صاحبه يوافق رأي هرقل على خروج النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأنه نبي، فأذن هرقل لعظماء الروم في دَسْكَرة له بحمص ثم أمر بأبوابها فغلقت ثم اطلع فقال: يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا الرجل فحاصوا حيصة حمر الوحش إلى الأبواب، فوجدوها قد غلقت، فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الإيمان قال: رُدوهم علي، وقال: إني قلت: مقالتي آنفاً أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأيت، فسجدوا له، ورضوا عنه، فكان ذلك آخر شأن هرقل".

والناطور هو حافظ البستان، وهو لفظ أعجمي تكلمت به العرب، وفي رواية: الناطور بالمعجمة، وفي رواية الليث عن يونس: ابن ناطورا، بزيادة ألف في آخره، والواو عاطفة، فالقصة الآتية موصولة إلى ابن الناطور مروية عن الزهري خلافاً لمن توهم أنها معلقة أو مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله، وذكر الحديث، ثم قال الزهري: وكان ابن الناطور يحدث، فذكر هذه القصة، "صاحب إيلياء" أي أميرها، وصاحب منصوب على الاختصاص أو الحال، لا خبر كان؛ لأن خبرها إما أسقفاً أو يحدث وجوز كونه خبراً لكان؛ لأنه لا مانع من تعدد الخبر، وفي رواية: صاحب بالرفع صفة لابن الناطور، وجوز بعضهم إعرابه خبر مبتدأ محذوف أي هو صاحب إيلياء.

"وهرقل" مجرور عطفاً على إيلياء، أي صاحب إيلياء وصاحب هرقل، وأطلق عليه الصلبة إما بمعنى التبع، وإما بمعنى الصداقة، "أسقفاً" هذه اللفظة رويت بألفاظ متعددة، بضم الهمزة مبنياً للمفعول، وفي رواية: أسقفاً بتشديد الفاء، بضم الهمزة وسكون السين، وضم القاف وتشديد الفاء، وفي رواية: أسقفاً مثلها إلا أنها بتخفيف الفاء، والتشديد أسقفاً قال النووي: هي الأشهر، وفي رواية: سقفاً "على نصارى الشام" لكونه رئيس دينهم، أو عالمهم، أو هو قيم شريعتهم، وهو دون القاضي، أو هو فوق القسيس ودون المطران، "يحدث أن هرقل حين قدم إيلياء" عند غلبة جنوده على جنود فارس، وإخراجهم في سنة عمرة الحديبية، "أصبح خبيث النفس" رديئها غير طيبها، مما حل به من الهم، وعبر بالنفس عن جملة الإنسان روحه وجسده اتساعاً لغلبة أوصاف الجسد على الروح، وفي رواية: أصبح يوماً خبيث النفس أصبح خبيث النفس، يعني هو كله خبيث، قالوا: عبر بالنفس عن جملة الإنسان عن روحه وعن جسده عن كامله لغلبة أوصاف الجسد على الروح، يعني تطلق الروح ويراد بها الجسد، كأن هذا مرادهم.

"فقال له بعض بطارقه" بفتح الموحدة جمع بطريق بكسرهما أي قواده وخواص دولته وأهل الرأي والشورى منهم "قد استنكرنا هيئتك" أي سمتك وحالتك، لكونها مخالفة لسائر الأيام، "قال ابن الناطور" وفي رواية: الناطور، "وكان" عطف على مقدر تقديره قال ابن الناطور: كان هرقل عالماً، وكان "حرّاً" فلما خُذف المعطوف عليه أظهر هرقل في المعطوف وحرّاً منصوب؛ لأنه خبر كان، والحرّاء بالمهملة وتشديد الزاي آخره همزة منونة أي كاهناً "ينظر في النجوم" خبر ثاني لـ (كان) إن قلنا أنه ينظر في الأمرين، يعني يكون حرّاً، وينظر في النجوم، أو هو تفسير للحرّاء؛ لأن الكهانة تؤخذ من ألفاظ الشياطين تارةً، وتارةً من أحكام النجوم، وكان هرقل عليم ذلك بمقتضى حساب المنجمين، "فقال هرقل لهم" أي لبعض بطارقه حين سأله "إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الختان" ملك بفتح الميم وكسر اللام، وفي رواية: ملك بالضم ثم الإسكان "قد ظهر" أي غلب، وهو كما قال؛ لأنه في تلك الأيام كان ابتداء ظهوره -صلى الله عليه وسلم-، إذ صالح الكفار بالحديبية، وأنزل الله تعالى سورة الفتح، ومقدمة الظهور ظهور، "فمن يختتن من هذه الأمة؟" أي من أهل هذا العصر، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم تجوز، وفي رواية: من يختتن من هذه الأمم؟ "قالوا" مجيبين لاستفهامه إياهم "ليس يختتن إلا اليهود" أجابوا بمقتضى علمهم؛ لأن اليهود كانوا بإيلياء تحت الذلة، مع النصارى بخلاف العرب، يعني ما في

خلطة بين النصارى والعرب بخلاف الخلطة الحاصلة بين اليهود والنصارى، "فلا يُهْمَنَّكَ" أي لا يقلقك شأنهم "واكتب إلى مدائن مُلْكِكَ" جميع مدينة بالهمز، وقد يُتْرَك فيقال: مَدَاين "فيقتلوا من فيهم من اليهود" وفي رواية: فليقتلوا باللام، "فبينما هم" الآن هرقل وأعوانه ما رفعوا شأنًا باليهود ولا اهتموا لهم، فلذلك قال: فلا يهمنك شأنهم لأنهم قد ضرب عليهم الذلة والصغار، فلا شك أن شأنهم أضعف من أن يلقي لهم أي بال، وأن يحسب لهم أي حساب، وكونهم يتسلطون في مثل هذه الأيام، وفي مثل هذه العصور على المسلمين هذا من باب العقوبة للمسلمين لإعراضهم عن دين الله، وكون الإنسان يعاقب بأضعف الأشياء زيادة في النكاية به، هذه زيادة في النكاية وتشديد في العقوبة أن يسلب على الإنسان أضعف الأشياء، وأحق الأشياء، "فبينما هم" بالميم وأصله (بين) فأشبعفت الفتحة فصارت (بيننا) ثم زيدت عليها الميم، وفي رواية: (فبيننا) والمعنى واحد، و(هم) مبتدأ خبره "على أمرهم" مشورتهم التي كانوا فيها "أتى هرقل برجل أرسل به ملك غسان" بالغين المعجمة والسين المهملة المشددة، والمَلِك هو الحارث بن أبي شمر، وغمسان اسم ماء نزل عليه قوم من الأزد فنسبوا إليه، ولم يُسمَّ الرجل ولا من أرسل به، "يخبر عن خبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم-" فقال -كما عند ابن إسحاق-: خرج بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي، فقد اتبعه ناس وصدقوه وخالفه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن وتركئهم وهم على ذلك، "فلما استخبره هرقل" وأخبره بذلك، قال هرقل لجماعته: "اذهبوا فانظروا إلى الرجل أمختتن هو؟" بهمزة الاستفهام، وفتح المثناة الفوقية وكسر الثانية، "أم لا؟ فنظروا إليه" وعند ابن إسحاق: "فجردوه فإذا هو مختتن" "فحدثوه" أي حدثوا هرقل "أنه مختتن" "وسأله عن العرب" هل يختتنون؟ "فقال" أي الرجل: "هم يختتنون" وفي رواية: مختتنون "فقال هرقل: هذا" الذي نظرته في النجوم "ملك هذه الأمة" أي العرب، وفي رواية: يملك وليس المراد بذكر هذا هنا، تقوية لقول المنجمين أو اعتمادًا عليها، بل المراد أن البشارات به -عليه الصلاة والسلام- جاءت على لسان كل فريق من إنسي أو جني، يعني تضافرت عليه الأدلة.

المقدم: النسخة التي بين أيدينا -أحسن الله إليكم- فقال هرقل: هذا ملك هذه الأمة قد ظهر، وقد ذكرتم أنه قال: هذا نظري في النجوم.

لا لا، هذا شرح "فقال هرقل: هذا" أي الذي نظرته في النجوم "ملك هذه الأمة" يعني طابق وقع ما رآه، ولا شك أن أخبار المنجمين وأخبار الكهان قد تصدق، فمسترق السمع قد يسترق الكلمة ويلقيها على الكاهن، والكاهن يزيد عليها مائة كما جاء في الأخبار.

"ثم كتب هرقل إلى صاحب له" يُسَمَّى ضَغَاطِرُ الْأَشْفُفِ "برُومِيَّة" بالتخفيف، أي فيها وهي مدينة كبيرة يقال إن سورها أربعة وعشرون ميلاً، "وكان نظيره في العلم" أي مثيله "وسار هرقل إلى حمص" مجرور بالفتحة حمص مجرور بالفتحة؛ لأنه غير منصرف، لعل ثلاث، للعلمية والتأنيث والعجمة، وجوز بعضهم صرفه وعدمه؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، والخلاف بين العيني وابن حجر هل كونه ثلاثياً ساكن الوسط يقابل العلل الثلاث فيُصرف؟ أو يقابل واحدة من الثلاث فيبقى فيه علّتان فيُمنع من الصرف؟

وعلى كل حال الخَطْب سهل، هو ثلاثي ساكن الوسط فيخف على اللسان ويهون ويسهل صرفه، مثل نوح ولوط وهند، وإنما سار هرقل إلى حمص لأنها دار ملكه، "فلم يَرم" أي يبرح منها أو لم يصل إليها هرقل "حمص حتى أتاه كتاب من صاحبه" ضَغَاطِر "يوافق رأي هرقل على خروج النبي -صلى الله عليه وسلم-" أي ظهوره "وأنه نبي" وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه أقرأ بنبوته -صلى الله عليه وسلم، لكن هرقل لم يستمر على ذلك، ولم يعمل بمقتضاه، بل شَحَّ بملكه ورغب في الرياسة، وآثر الدنيا على الآخرة، بخلاف صاحبه ضَغَاطِر فإنه أظهر إسلامه وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام فقتلوه، "فَأَذِن" بالقصر من الإذن وفي رواية: فَأَذِنَ بِالْمَدِّ أَي أَعْلَمَ "هرقل لعظماء الروم في دَسْكَرَةِ" الدَّسْكَرَةِ هي القصر يكون حوله البيوت، "له" أي كائنة له "بحمص، ثم أمر بأبوابها" أي أبواب الدَّسْكَرَةِ "فغُلِّقَتْ" بتشديد اللام وكأنه دخلها ثم أغلقها، وفتح أبواب البيوت التي حولها، وَأَذِنَ للروم في دخولها ثم أغلقها، دخل أولاً ثم أغلق على نفسه خوفاً منهم، "ثم اطلع" عليهم من علو، خوف أن ينكروا مقاتله فيقتلوه كما قتلوا صاحبه ضَغَاطِر، ثم خاطبهم "فقال: يا معشر الروم، هل لكم" رغبة "في الفلاح والرَّشْد؟" بالضم ثم السكون، أو بفتحيتين الرَّشْد، وهو خلاف العَي، "وأن يثبت ملككم، فتبائعوا" منصوب بحذف النون بأن مقدرة في جواب الاستفهام، وفي نسخة: فبايعوا وفي رواية: تبائع بنون الجمع ثم موحدة، وفي رواية: تُتَابِع وفي رواية: فتتابعوا من الاتباع أو من البيعة وفي نسخة: فتنَّبَع "هذا الرجل" النبي -صلى الله عليه وسلم-، وفي رواية: لهذا وإنما قال هرقل هذا لما عرفه من الكتب السابقة أن التماذي على الكفر سبب لذهاب الملك، ونُقِلَ أن في التوراة: ونبياً أرسله أي إنسان لم يقبل كلامي الذي يؤديه عني فإني أهلكه، هذا منقول من التوراة، والله أعلم.

"فحاصوا" أي نفروا "حَيَصَةَ حُمُرِ الْوَحْش" أي كحيصتها "إلى الأبواب فوجودها قد غُلِّقَتْ" بالتشديد، وشبه نفرتهم مما قال لهم من اتباع الرسول -صلى الله عليه وسلم- بنَفَرَةِ حمر الوحش؛ لأنها أشد نُفَرَةً من سائر الحيوانات، ولذا جاء في سورة المدثر: **{كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ}** [سورة المدثر 50].

"فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس" وفي رواية: يئس أي قَنِط "من الإيمان" أي من إيمانهم لما أظهروه، ومن إيمانه لكونه شَحَّ بملكه، وكان يحب أن يطيعوه فيستمر ملكه، ويسلم ويسلمون، هو يحب هذا، ليجمع بين خيري الدنيا والآخرة، لكن الآن الامتحان في المفاضلة، حصلت المفاضلة بين الدنيا والآخرة فأثر الدنيا، الله المستعان.

"قال: ردهم علي، وقال لهم: إني قلت مقاتلي آنفاً" بِالْمَدِّ أَي هذه الساعة "أختبر" أي أمتحن "بها شدتكم" أي رسوخكم "على دينكم، فقد رأيت شدتكم" فَحَذَفَ المفعول للعلم به مما سبق، وفي رواية: "فقد رأيت منكم الذي أحببت"، "فسجدوا له" حقيقةً، على عاداتهم لملوكهم، أو قَبَّلُوا الأرض بين يديه؛ لأن ذلك ربما كان كهيئة السجود، "ورضوا عنه، فكان ذلك آخر" بالنصب خبر كان "شأن هرقل" أي فيما يتعلق بهذه القصة خاصة، لا يعني أن هذا آخر حياة هرقل، إنما هذا آخر شأنه فيما يتعلق بهذه القصة، أو فيما يتعلق بالإيمان، فإنه بعد ذلك وقعت له أمور من تجهيز الجيش إلى مؤتة وتبوك ومحاربته

للمسلمين، وهذا يدل على استمراره على الكفر -نسأل الله العافية- لكن قال بعض الشراح: مع ذلك يحتمل أنه يكون يُضْمَر الإيمان، ويفعل هذه المعاصي مراعاةً لمملكته، وخوفًا من أن يقتله قومه. وعلى كل حال مثل هذا الإيمان ولو أُضْمِرَه، ولو وَقَرَّ الإيمان في القلب لكن لم ينطق به الشخص، فإنه لا يُحْكَم بإيمانه، وإنما حكمه في الدنيا الكفر، إلا أن في مسند الإمام أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أني مسلم، قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «بل هو على نصرانيته».

وقال البخاري بعد ذلك: "رواه" أي روى حديث هرقل، وفي رواية: بواو العطف، وفي رواية: نسخ الصحيح هذا كله لا يوجد في المختصر، هذا في الأصل، قال: محمد أي البخاري "رواه صالح بن كيسان" المدني المتوفى بعد الأربعين ومائة عن مائة سنة وثلاثين وستين، عُمر لأنه قيل إنه ابتداء طلب العلم بعد التسعين فأخذ عن الزهري حتى عُدَّ من كبار الآخذين عن الزهري وانتفع ونفع الله بعلمه بعد التسعين، منهم من يقول أقل من ذلك، لكن أقل ما قيل الخمسين فلا يأس، كثير من عوام المسلمين كبار السن حُرِّموا من التعلم في أوائل حياتهم حتى لا يقرؤوا ولا القرآن، فينظرون إلى من يقرأ القرآن حسرة، أنا أقول: لماذا هذا اليأس والبيوت، والله الحمد الآن مملوءة بمن يقرأ ويكتب ويحفظ القرآن؟ لماذا لا يجاهد الإنسان -وإن كان كبير السن- نفسه في حفظ شيء من كتاب الله ولو تَعَب؟ ولا يلزم أن يحفظ في كل يوم قدرًا كبيرًا، لو يحفظ كل يوم آية، أو يردد آية حتى يحفظها في يوم يومين ثلاثة، سورة قصيرة، الذي ينتفع بذلك، والحرف بعشر حسنات. ونحن ننظر مع الأسف الشديد في مساجد المسلمين في رمضان كثير من عوام المسلمين وكبار السن يلتفت يمينًا وشمالًا يتمنى ويتحسّر أن لو كان يقرأ القرآن ويستفيد مثل الناس؛ لأنه فاته القطار في حِدِّ زعمه، لا، لا يأس، الآن بإمكانه أن يستمتع من ولده، من بنته، من المسجّل، والحمد لله كل شيء متيسر، والله الحمد، وهذا جهاد بحد ذاته، لو لم يدرك شيء هو في جهاد؛ لأنه يطلب العلم وخير العلوم ما يتعلق بكتاب الله -عز وجل-.

ورواه أيضًا يونس بن يزيد الأيلي، ورواه مَعْمَر بن راشد الثلاثة عن الزهري، فأخرج المصنّف الأول والثاني في الجهاد، والثالث في التفسير، والحديث مخرّج في مسلم أيضًا فهو متفق عليه.

المقدم: في طلب هرقل من أصحابه أن يتأكدوا أمختن هو أم لا؟ قال: فنظروا إليه فحدثوه أنه مختن؟ كيف كان هذا النظر؟

كما جاء في بعض الروايات أنهم جرّدوه، جرّدوه من ثيابه.

المقدم: جردوا النبي -صلى الله عليه وسلم-؟!

لا لا، جردوا هذا الرجل الذي جيء به إلى هرقل، الذي أرسل به ملك غسان، هذا الرجل من العرب جيء به إلى هرقل فقال: تأكدوا هل العرب يختنن أو لا؟

المقدم: وبالتالي تبين من خلال هذا العربي أنه من الأمة التي تختن، وأن النبي الذي سبيعت منهم.

وسأل هل العرب يختنن؟ فقال: نعم، هم يختنن.

المقدم: ذكرتم -أحسن الله إليكم- في مسند أحمد أنه كتب للنبي -صلى الله عليه وسلم- من تبوك أنه مسلم فقال النبي: «بل هو على نصرانيته»، هذا مما يؤيد القول ويفصل النزاع في مسألة إسلامه من عدمه.

نعم، لكن هذا إن صح؛ لأن في سنده مقال.

المقدم: لا زلنا في باب بدء الوحي، ولم يُحذف أي حديث حتى الآن من التجريد فهو موافق لما في الصحيح أصلاً.

بلا شك؛ لأن أوائل الكتاب ما بعد مرّ التكرار إلى الآن، ما جاء تكرر إلى الآن.

المقدم: أحسن الله إليكم، لعلنا أيضاً نتعرف من خلالكم عن موقف هرقل وكسرى وأتباع هذين المسؤولين أو الأمرين من كتاب النبي -صلى الله عليه وسلم- المذكور في صدر الحديث كما سبق؟
أما بالنسبة لكسرى، فإنه لما جاءه كتاب النبي -عليه الصلاة والسلام- مرّقه، فدعا عليه النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يمزق الله ملكه فحصل، ولم تقم لهم قائمة، أما بالنسبة للروم وهرقل فإنهم احتفظوا بكتاب النبي -عليه الصلاة والسلام- ويذكر في أخبار كثيرة أن النصارى أطلعوا بعض قواد المسلمين، وبعض علماء المسلمين على هذا الكتاب، وأنه موجود عندهم في صندوق من ذهب، وملفوف بقطعة حرير وما أشبه ذلك، اعتنوا به، واهتموا به، ويظنون أن بقاء ملكهم دائم مع بقاء هذا الكتاب.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة العشرون)

المقدم: أحسن الله إليكم، في بداية الشرح لما قلنا وكان ابن الناطور صاحب إيلياء وهرقل ثم ذكرتم أيضًا شيئًا من اجتماعه ببطارفته هذا -الحقيقة- فيه لفظة إلى وزراء السوء أيضًا الذين ربما يكون لهم تأثير خطير على الإنسان ومن فضل الله -جل وعلا- بالمؤمن أن يجعل له وزيرًا من خاصة نفسه يذكره بالخير ويدلّه عليه، أيضًا صاحب والصدیق للإنسان إذا كان خيرًا دله على الخير، وإذا كان سيئًا دله على السوء، فهؤلاء البطارقة الذين كانوا حوله، ربما كانوا سببًا أيضًا في ضلاله.

بلا شك أن الجليس له دور كبير في توجيه الإنسان، وقصة أبي طالب حينما حضرته الوفاة وهي في الصحيح، لما قال له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ يعني المسألة مصيرية، لو قال: لا إله إلا الله، «قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله» فخر الدنيا والآخرة من أجل قرناء السوء -نسأل الله العافية-.
المقدم: تفضلوا بالحديث عن تراجم هذا الحديث -أحسن الله إليكم-.

الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- خرّج الحديث في اثني عشر موضعًا، وحقيقة مثل هذه الأحاديث، أحاديث بدء الوحي قد لا يحس الإنسان بقيمة هذه التراجم؛ لأنه لا يظهر فيها فقه عملي، في بدء الوحي، لكن بدءًا من كتاب الإيمان ثم العلم ثم العبادات والمعاملات وغيرها تظهر ميزة تراجم الإمام -رحمه الله- ودقة فقهه، لكن هذا مسلك سوف يكون أو نسير عليه -إن شاء الله تعالى- في الكتاب كله.

أقول: خرّج الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- الحديث في اثني عشر موضعًا:
الأول: بدء الوحي، قال الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان أخبره فذكره مطولاً كما سمعنا، ومناسبة الحديث لبدء الوحي أنه مشتمل على ذكر جُمْل من أوصاف من يُوحى إليه، يعني في مساءلات هرقل لأبي سفيان كلها أوصاف النبي -عليه الصلاة والسلام- وهو الموحى إليه، طرف في الموضوع، وأيضًا فإن قصة هرقل متضمنة كيفية حال النبي -صلى الله عليه وسلم- في ابتداء الأمر، وأيضًا الابتداء يناسب البدء من هذه الحثية.

وأيضًا فإن الآية المكتوبة إلى هرقل، والآية التي صدر بها الباب، مشتملتان على أن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- بإقامة الدين، وإعلاء كلمة التوحيد، يظهر ذلك بالتأمل قاله العيني، وقال ابن حجر: فإن قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي؟ فالجواب: أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في ذلك الابتداء؛ ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للدعاء إلى الإسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة، وهي قوله تعالى: **{إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ}** [سورة النساء 163]... الآية، وقال تعالى: **{شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا}** [سورة الشورى 13]... الآية، فبان أنه أوحى إليهم كلهم: **{أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ}** [سورة الشورى 13] وهو معنى قوله تعالى: **{سَوَاءٌ بَيْنُنَا وَبَيْنَكُمْ}** [سورة آل عمران 64]... الآية.

الموضع الثاني في كتاب الإيمان باب بلا ترجمة، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره فذكره مختصرًا.

والباب تالٍ لباب سؤال جبريل النبي -عليه الصلاة والسلام- عن الإيمان والإسلام والإحسان، قال ابن حجر: بابٌ بلا ترجمة في رواية كريمة وأبي الوقت، وسقط من رواية أبي ذر والأصيلي وغيرهما، ورجَّح النووي إثبات باب، وزعم أن حذفه فاسد، والصواب إثباته؛ لأن ترجمة الباب الأول لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح إدخاله فيه، ومقصود البخاري بقصة هرقل أنه سماه دينًا وإيمانًا، وقال: وفي الاستدلال بها إشكال؛ لأنه كافر فكيف يُستدلّ بقوله؟ وقد يقال: هذا الحديث تداولته الصحابة -رضي الله عنهم- وسائر العلماء ولم ينكروه، بل استحسَنوه، والله أعلم.

الآن الرابط بين حديث جبريل وسؤاله النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الإيمان والإسلام والإحسان وبين حديث هرقل قال أنه سمى الدين أو سمى الإيمان دين في الأمرين، ولذا قال: ومقصود البخاري في قصة هرقل أنه سماه دينًا، وإيمانًا، وهناك: «أتاكم جبريل يعلمكم دينكم» ثم قال النووي: وفي الاستدلال بها إشكال؛ لأنه كافر فكيف يُستدلّ بقوله؟ وقد يقال: هذا الحديث تداولته الصحابة -رضي الله عنهم- وسائر العلماء ولم ينكروه بل استحسَنوه والله أعلم.

وقال ابن حجر في الاستدلال بقوله: وهو كافر، فالجواب أنه ما قاله من قبل اجتهاده، وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما قررناه فيما مضى، وأيضًا فهرقل قاله بلسانه الرومي، وأبو سفيان عبَّر عنه بلسانه العربي، وألقاه إلى ابن عباس وهو من علماء اللسان، فرواه عنه ولم ينكره، فدل على أنه صحيح لفظًا ومعنى، يقول ابن حجر متعقبًا كلام النووي، النووي يقول: الصواب إثبات كلمة (باب) لأنه لا علاقة بقصة هرقل مع الترجمة السابقة، التي هي ماذا؟

طالب:

نعم لكن باب سؤال جبريل النبي -عليه الصلاة والسلام- عن الإيمان والإسلام والإحسان يقول ما له ارتباط لا بد أن يفصل بينهما بباب، نذكر أننا تكلمنا عن الباب بلا ترجمة، وأنه بمنزلة الفصل من الباب السابق، وأنه له تعلق وارتباط وثيق به، هنا يقول ابن حجر: نفي التعلق لا يتم هنا على الحالتين؛ لأنه إن ثبت لفظ باب بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به، وإن لم يثبت فتعلقه به متعين يعني جزء من الباب، يعني الحديث في الباب، لكنه يتعلق بقوله في الترجمة: جعل ذلك كله دينًا، ووجه التعلق أنه سمى الدين إيمانًا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان، أين سمى هرقل الدين إيمانًا؟ انظر في المتن؟

المقدم: قال: "فذكرت أنهم يزيدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم".

أمر الإيمان حتى يتم.

المقدم: وقال أيضًا في موضع آخر: "وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب".

نعم "فهل يترد أحد منهم سخطاً لدينه؟" فمرة عبَّر بالدين، ومرة عبَّر بالإيمان، فدل على أن الدين هو الإيمان، وفي سؤال جبريل سأل عن الإيمان والإسلام والإحسان ثم قال في النهاية: «هذا جبريل أتاكم

يعلمكم دينكم» فدل على أن البخاري -رحمه الله تعالى- دقيق الاستنباط حينما أورد هذا الحديث ليبين أن الإيمان والدين بمعنى واحد، دقة متناهية.

الموضع الثالث: كتاب الشهادات باب من أمر بإنجاز الوعد، قال: حدثني إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله أن عبد الله بن عباس قال: أخبرني أبو سفيان فذكره مختصراً وفيه: "فزعمت أنه يأمر بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد" يأمر بالوفاء بالعهد، وفيه أيضاً: "فهل يغدر؟" والترجمة: باب من أمر بإنجاز الوعد، وجه تعلق الباب بالشهادات؟ أن وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله الكرمانى، الترجمة باب من أمر بإنجاز الوعد، علاقة الوعد بالشهادات؟ الوعد والعهد وعدم الغدر، علاقتها بالشهادات؟ يقول الكرمانى أن وعد المرء كالشهادة على نفسه، إذا وعد لا بد أن يفي، كما أنه إذا تحمل شهادة لا بد أن يصدق في التحمل، ولا بد أن يؤدي كما سمع.

الموضع الرابع: في كتاب الجهاد باب قول الله -عز وجل-: **{هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ}** [سورة التوبة 52] والحرب سجال، علاقة الحرب سجال بإحدى الحسينين؟ لأنهم إن انتصروا، وهذه هي إحدى الحسينين أدبوا على أعداءهم، وإن قتلوا أدبوا أعداءهم عليهم وهي أيضاً إحدى الحسينين، وحينئذ يتضح قول البخاري -رحمه الله-: "والحرب سجال" وهذه مأخوذة من حديث هرقل.

المقدم : وهي من قول أبي سفيان.

نعم، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، قال: حدثني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله به فذكره مختصراً، وفيه: "فزعمت أن الحرب سجال ودول" قال ابن حجر: الغرض منه قوله فيه: فزعمت أن الحرب بينكم سجال أو دول، وقال ابن المنير: التحقيق أنه ما ساق حديث هرقل إلا لقوله: وكذلك الرسل تبلى ثم تكون لهم العاقبة، قال: فبذلك يتحقق أن لهم إحدى الحسينين إن انتصروا فلهم العاقبة والعاقبة، وإن انتصر عدوهم فللرسل العاقبة.

المقدم: أثناء شرحكم تفضلتم وقلتم أنه في باب بدء الوحي هنا سقط السؤال العاشر، وهو سؤاله عن القتال، وأثبت في باب الجهاد، وهو الذي أتيتم به في هذه الترجمة، هذا مرادكم به أنه أثبت في هذا الباب كاملاً.

نعم، يقول ابن حجر: وهذا لا يستلزم نفي التقدير الأول ولا يعارضه، بل الذي يظهر أن الأول أولى؛ لأنه من نقل أبي سفيان عن حال النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأما الآخر فهو من قول هرقل مستنداً إلى ما تلقاه من الكتب، وعلى كل حال هذا وذاك كله يدل على الترجمة.

الموضع الخامس: في كتاب الجهاد باب دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الإسلام والنبوة، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فذكره مطوّلاً، والمناسبة ظاهرة بين الجهاد والدعوة، وأن الدعوة لا بد أن تسبق الجهاد، والمناسبة بين الحديث والترجمة ظاهرة، المناسبة بين الجهاد والدعوة، كتاب الجهاد باب دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الجهاد، المناسبة ظاهرة؛

لأن الدعوة لا بد أن تسبق الجهاد، إن حصلت الاستجابة بها ونعمت، وهذا هو المطلوب، وإن لم تحصل تأتي المرحلة الثانية وهي الجهاد، المناسبة بين الحديث والترجمة ظاهرة أيضًا؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- أرسل إلى هرقل الكتاب يدعوه إلى الإسلام، متغناً -عليه الصلاة والسلام-، ومغتناً فرصة الصلح مع الكفار، وعلى هذا ينبغي للمسلم أن يجتد نفسه للدعوة، وأن يستغل الفرص، لا سيما من كان الناس بحاجة إليه؛ لأن قوله أوقع، فهذا يوسف -عليه السلام- استغل وجوده في السجن بين أولئك الناس واستغل حاجة الناس إليه في التأويل والتعبير دعاهم **{أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ}** [سورة يوسف 39] المهم أنه استغل الموقف، وعلى هذا لو أن كل مسلم على حسب أو على اختلاف مواقع المسلمين وأعمالهم استغلوا هذه المواقع في نشر الدين، الطبيب المريض محتاج إليه فلو وجَّهه بكلمات قِيلَ منه، المعلم الطالب بحاجة إليه، كل إنسان بحسب موقعه، القاضي الخصوم بحاجة إليه، وهكذا، لا بد أن يغتنم المسلم فرصة عمله ووجوده لينشر الدين ليكون من الدعاة إلى الهدى، فمن دل على هدى كان له مثل أجر فاعله.

المقدم: والملاحظ -مع الأسف- أن النصارى يستغلون هذا الجانب كثيرًا -فضيلة الدكتور- في أعمالهم الإغاثية ونحوها، فهم وإن أظهروا أنها باسم الإنسانية؛ لكنها في الحقيقة الأمر بالدعوة إلى النصرانية.

لا لا هي أسلوب من أساليب الدعوة، أقول: المحتاج يقبل ممن يساعده، فلو سُلِّكت الدعوة ومعها البذل، هناك المجتمعات الفقيرة حينما يُدعمون بالمال أمل عليهم ما شئت من الدعوة لا شك أنهم يقبلون، انتبه النصارى لمثل هذا واستغلوه استغلالاً، أنشؤوا المستشفيات، وأنشؤوا اللجان الإغاثية وما أشبه ذلك، كله من أجل التأثير على هؤلاء المحتاجين، ومع ذلك النتائج -ولله الحمد- ليست على ما يتصورون ويتوقعون، والإسلام -ولله الحمد- رغم تقصير المسلمين في الدعوة إليه، ورغم ما يوجد من الصد عنه، إلا أنه -ولله الحمد- يسري في الناس سرَّيان النار في الهشيم، كل ذلك لأن دين الإسلام موافق للفطرة.

وذكر الشيخ العبودي -حفظه الله- في حلقة من حلقاته ورحلاته في الهند أن رجلاً هندياً جاء إلى السفارة فأعلن إسلامه، فسئل ما السبب؟ هو ما دعي إلى الإسلام، قال: إنه ذهب بأمه ليجرقها، على عادتهم، فجمع الحطب لها وأشعل فيها النار فأكلت النار الكفن فقط، وبقيت الأم كما خُلِّقت، أديان -سبحان الله- كيف تقبلها العقول؟! ثم جاء فأعلن إسلامه؛ لأنه يعرف أن المسلم مكرم محترم، حيًّا وميتًا فإذا مات دفن في هذه الحفرة أستر له بلا شك، والله المستعان.

الموضع السادس: في كتاب الجهاد أيضًا باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مسيرة شهر» قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله فذكره مختصراً، وفيه قول أبي سفيان: "لقد أمر أمرُ ابن أبي كبشة إنه يخافه ملك بني الأصفر" والمناسبة في قوله: "إنه يخافه ملك بني الأصفر" لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان قيصر ينزل فيه مدة شهرٍ أو نحوه **«نصرت بالرعب مسيرة شهر»** هذه الترجمة، باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«نصرت بالرعب مسيرة شهر»** يخافه ملك بني الأصفر، يخافه لماذا؟ من الرُّعب، يخافه من الرعب.

الموضع السابع: في كتاب الجزية والموادعة، باب فضل الوفاء بالعهد، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله فذكره مختصراً، والمناسبة أن في الحديث التام هو مختصر وليس فيما أورده البخاري هنا ما يدل على الترجمة، لكن البخاري عادة يذكر طرف الحديث، والترجمة المطابقة من الحديث قد تكون فيما لم يذكره الإمام -رحمه الله تعالى-، وقد تكون في رواية أو زيادة ليست على شرطه، وإنما يشير إليها بترجمة، المناسبة أن في الحديث التام نفي الغدر، هل يغدر؟ نفي الغدر عنه -عليه الصلاة والسلام-، والغدر نقض العهد، باب فضل الوفاء بالعهد.

الموضع الثامن: في كتاب التفسير...

المقدم: عفوًا يا دكتور في هذا الموضع ما ذكر أنه لا يغدر.

لا، هو ذكره مختصراً، ما فيه، لكن هو بهذا يشير إلى أنه في الرواية المطولة موجود.

المقدم: هنا قال: "فهل يغدر؟ قلت: لا، ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها؟"

هذه تغانمها أو اغتتمها أبو سفيان، ودس هذه الدسيصة، ولم يلتفت إليها هرقل؛ لأنه إخبار عن مستقبل ما يمكن أن يقال له: كذبت.

المقدم: صاحب التجريد إذا جاء في ترجمة ولم يذكرها في باب قبل هل يذكر الموضع مرةً أخرى أو يكتفي بذكر...؟

لا لا، صاحب التجريد قصده من ذلك الاختصار الشديد من أجل أن يُحفظ، فيذكر الحديث في أول موضع، ولا يعرج عليه في الموضع الثاني، هو الأصل ألا يترك شيء من متون الأحاديث، فإذا ذكر الحديث في موضع، يأتي بالزوائد أو بالألفاظ الزائدة من الروايات الأخرى اللاحقة في الموضع الأول، يقول: وفي رواية كذا ليتم الكتاب كاملاً.

الموضع الثامن: في كتاب التفسير: باب: **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾** [سورة آل عمران 64] قال: حدثني إبراهيم بن موسى عن هشام عن معمر ح، وحدثني عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكره مطولاً، والمناسبة ظاهرة، حيث ذكرت الآية في الحديث.

الموضع التاسع: في كتاب الأدب باب صلة المرأة أمها ولها زوج، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله فذكره مختصراً، وفيه: "يأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة" وهنا باب: صلة المرأة أمها، والمناسبة ظاهرة، حيث ذكرت الصلة في الحديث وهي شاملة للأم وغيرها من المتزوجة وغيرها، فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها.

الموضع العاشر: في كتاب الاستئذان، باب كيف يكتب إلى أهل الكتاب؟ قال: حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن، أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله فذكره مختصراً وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، السلام على من اتبع الهدى أما بعد» وما ذكره ظاهر المناسبة للترجمة، كيف يكتب إلى أهل الكتاب؟ قال ابن بطلال: فيه جواز كتابة

بسم الله الرحمن الرحيم إلى أهل الكتاب، وتقديم اسم الكاتب على المكتوب إليه، وفيه: حجة لمن أجاز مكاتبة أهل الكتاب بالسلام عند الحاجة، هذه حجة من يقول من أهل العلم أنه من أجل الدعوة والتأليف يُتنازل في مثل هذه الأمور، فيبدأ المخالف بالسلام، من أجل تحصيل أو تحقيق مصلحة الدعوة، يقول ابن بطال: فيه جواز كتابة بسم الله الرحمن الرحيم إلى أهل الكتاب، وتقديم اسم الكاتب على المكتوب إليه، هذا ظاهر، قال: وفيه حجة لمن أجاز مكاتبة أهل الكتاب بالسلام عند الحاجة، قال ابن حجر: قلت: في جواز السلام على الإطلاق نظر، والذي يدل عليه الحديث السلام المقيّد، مثل ما في الخبر، السلام على من اتبع الهدى، أو السلام على من تمسك بالحق أو نحو ذلك، سلام مقيّد وليس بسلام مطلق، أما بداءة المشرك بالسلام جاء النهي عنها -كما هو معروف-.

المقدم: لكن مناسبة الكتاب للباب، كيف يُكتب لأهل الكتاب؟ وأدخله في باب الاستئذان!

نعم الاستئذان؛ لأن المخاطبة والمكاتبة في حكم الاستئذان، من حكم الاستئذان.

الموضع الحادي عشر: في كتاب الأحكام، باب ترجمة الحُكَّام وهل يجوز ترجمان واحد؟ قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله، فذكره مختصراً، وفيه: ثم قال لترجمانه، فقال للترجمان، والمناسبة ظاهرة.

قال ابن بطال: لم يُدخِل البخاري حديث هرقل حُجَّةً على جواز الترجمان المشرك؛ لأن ترجمان هرقل كان على دين قومه، وإنما أدخله ليدل على أن الترجمان كان يجري عند الأمم مجرى الخبر لا مجرى الشهادة وقال ابن المنير: وجه الدليل من قصة هرقل مع أن ما فعله لا يُحتجّ به، أن مثل هذا صواب من رأيه؛ لأن كثيراً مما أورده في هذه القصة صواب وموافق للحق، فموضع الدليل تصويب حملة الشريعة لهذا، وأمثاله من رأيه وحسن تقطنه، ومناسبة استدلاله، وإن كان غلبت عليه الشقاوة، وقال ابن حجر: وتكملة هذا أن يقال: يؤخذ من صحة استدلاله، قال ابن حجر: وتكملة هذا أن يقال: يؤخذ من صحة استدلاله فيما يتعلق بالنبوة والرسالة أنه كان مطّلعاً على شرائع الأنبياء، فنُحْمَل تصرفاته على وفق الشريعة التي كان متمسكاً بها. وقال ابن حجر أيضاً: والذي يظهر لي أن مستند البخاري تقرير ابن عباس، وهو من الأئمة الذين يقتدى بهم على ذلك، يعني أنه يكفي ترجمان واحد، وأن هذا يجري مجرى الأخبار، والأخبار يُقْبَل فيها قول الواحد إذا ثبتت ثقته.

الموضع الثاني عشر: ...

المقدم: لكن -عفواً- النبي -عليه الصلاة والسلام- كتب له بالعربية.

نعم بالعربية، نعم بالعربية.

المقدم: ولم يتخذ إذ ذاك حتى الآن..

ما أمر أن يتعلموا، بالعربية الكتاب بالعربية، ثم قال للترجمان اقرأه.

الموضع الثاني عشر: في كتاب التوحيد، باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها لقول الله تعالى: **{قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ}** [سورة آل عمران 93] قال: وقال ابن

عباس: أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ثم دعا بكتاب النبي -صلى الله عليه وسلم- فقرأه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل، **وَلْيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** [سورة آل عمران 64].

الآن أرسل النبي -عليه الصلاة والسلام- بالآية إلى هرقل وهي بالعربية، "ما يجوز من تفسير التوراة الترجمة، والترجمان ترجم له الآية بلغته، فإذا جاز ترجمة الآية فترجمة التوراة من باب أولى، ومعلوم أن ترجمة الآية معناها ترجمة المعاني، وأما ترجمة الألفاظ معروف أنها مستحيلة لإعجاز القرآن، لا يمكن أن يأتي أحد بمثله.

قال: وقال ابن عباس: "أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ثم دعا بكتاب النبي -صلى الله عليه وسلم- فقرأه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل، **وَلْيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** [سورة آل عمران 64]..." الآية، ووجه الدلالة منه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كتب إلى هرقل باللسان العربي، ولسان هرقل رومي، ففيه إشعار بأنه اعتمد في إبلاغه ما في الكتاب على ما من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه، فإذا جازت ترجمة الآية وترجمة معنى الآية فترجمة التوراة بالعربية وغيرها من باب أولى، وغيرها من الكتب الإلهية.

ولما فرغ المؤلف -رحمه الله تعالى- من الوحي الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب، هو كالمقدمة؛ لأن البخاري ما صدره بكتاب -كما تقدم-، فهو كالمقدمة لهذا الكتاب الجامع شرع بذكر المقاصد الدينية، وبدأ منها بالإيمان لأنه ملاك الأمر؛ لأن الباقي مبني عليه ومشروط به، والله أعلم.

المقدم: هذا يسأل يقول: لماذا نرى أن البخاري -رحمه الله- لا يخرج بعض الأحاديث في صحيحه مع أن أهل العلم يقولون: رجاله رجال الصحيح، ومع ذلك لم يخرج البخاري في صحيحه؟

الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- خرج من الصحيح أصحه، ولم يلتزم -رحمه الله تعالى- أن يخرج جميع الأحاديث الصحيحة، وكذلك الإمام مسلم، ويروى عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- بالأسانيد أنه قال: خرجت فيه ما صح، وتركته من ذلك ما هو أكثر خشية أن يطول الكتاب. فلو لا إطالة الكتاب لخرج المزيد من الأحاديث، فخرج في الكتاب ما هو منطبق عليه شرطه، وأما كونه يوجد شرطه في غيره من الكتب على اختلاف بين العلماء في المراد بشرطه -رحمه الله تعالى-، وهذه الكلمة يتداولها أهل العلم، واختلف في مرادهم بها، ولكن الذي حرره أهل التحقيق من المحدثين أن المراد بشرط البخاري أو شرط الشيخين رجالهما، فإذا خرج الحديث في أي كتاب من الكتب المعتبرة عند أهل العلم بإسناد خرج له الإمام البخاري قيل على شرط البخاري، وإذا خرج له الإمام مسلم قيل على شرط مسلم، وإذا خرج في الصحيحين لرواة هذا الحديث قيل: صحيح على شرطهما.

المقدم: ويكون في نفس درجة الحديث عند البخاري ومسلم، في القوة عند أهل العلم؟

لا يكون بنفس القوة؛ لأن الإمامين -أعني البخاري ومسلمًا- ينتقيان من أحاديث الرواة، وليس معنى أن كل حديث يرويه كل راوٍ ممن خرج له البخاري في الصحيح أنه بدرجة ما خرج له البخاري، فالبخاري

ينتقي من أحاديث هذا الراوي، وقد يترك بعض الأحاديث؛ لأنها لم تثبت عنده، وإن كانت من أحاديث راوٍ خَرَجَ له في الصحيح، وانتقى له مما وافقه عليه الحفاظ الضابطون.

المقدم: أحسن الله إليك، يذكر أيضاً السائل يقول: هناك دعوى تقول: أن البخاري لا يروي في صحيحه إلا الأحاديث التي تكون موافقة لرأيه الفقهي، بمعنى: أن بعض الأحاديث لا يقبلها البخاري لأنها تعارض أحاديث أخر عمل بها، وترجم لها، هل هذا صحيح؟

أولاً: الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- فقيه، من فقهاء الحديث، لا ينتمي إلى مذهبٍ معيّن يتعصّب له، وإنما هو يدور مع السنة حيثما دارت، فهو يستنبط الفقه من الأحاديث، وتراجمه التي تتضمن فقهه هي مأخوذة من هذه الأحاديث الصحيحة التي بلغت شرطه، وكونه لم يخرج أحاديث أخرى تختلف مع هذه الأحاديث؛ لأن هذه الأحاديث أرجح عنده من حيث الصناعة الحديثية، لا لأنها توافق اجتهاده ونظره، والأخرى تخالف اجتهاده، لا، هذا يمكن أن يقال بالنسبة للمتفقهة على المذاهب، أما الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- وهو يدور مع الحديث حيثما دار، ويستنبط من الأحاديث، ولا يتبع مذهباً بعينه، فلا يقال في حقه مثل هذا الكلام.

وصلّى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد.

شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(الحلقة الحادية والعشرون)

المقدم: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أسعد الله أوقاتكم جميعاً بكل خير، وأهلاً ومرحباً بكم إلى حلقة جديدة ضمن برنامجكم شرح كتاب التجريد لأحاديث الجامع الصحيح. مع مطلع هذه الحلقة يسرنا أن نرحب بصاحب الفضيلة الشيخ: عبد الكريم بن عبد الله الخضير عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ونشكر لفضيلته قبول دعوتنا، فأهلاً ومرحباً بكم شيخ عبد الكريم.

حياكم الله وبارك فيكم.

المقدم: كنا مستمعي الكرام في الحلقة الماضية قد وعدناكم أن نخصص هذه الحلقة لعرض بعض الأسئلة التي وردت إلينا من عدد من الإخوة المستمعين الكرام، أشكر لكل من راسل البرنامج، وأود في البداية أن أؤكد على قضية هامة، وهي أن تكون الأسئلة خاصة بما تم شرحه حتى تتم الفائدة من خلال ذكر الأبواب التي سبق لفضيلة الدكتور الحديث عنها في هذا البرنامج. قبل أن نبدأ في عرض أسئلة هذه الحلقة، أستاذكم فضيلة الدكتور في عرض قضية هامة كثر -الحقيقة- الحديث عنها، وهي أن بعض المتحدثين، عند ذكر الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: صلى الله عليه وآله وسلم. طرحي لهذا السؤال بسبب هام، وهو أن شارح التجريد، وهو صديق حسن خان -رحمه الله-، تحدث عن هذا الموضوع وأسهب فيه، بل إنه أطال النفس فيه، وربما ذكر بعض العبارات التي قد ترد من خلال إجاباتكم -أحسن الله إليكم-، ليكن هذا بداية الحديث في هذه الحلقة.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. الشارح، شارح المختصر، صديق حسن خان، معدود على أهل السنة في الجملة، ونصر مذهب أهل السنة في بلده الهند، ونشر كتب المحققين من أهل العلم، إلا أنه تأثر تأثراً واضحاً بالشوكانى والصنعاني. فالصنعاني أوجب الصلاة على الآل تبعاً للصلاة عليه -عليه الصلاة والسلام-، وشدد صديق تبعاً للصنعاني، في حواشي شرح العمدة في هذه المسألة، وقال: إن الصلاة على الآل واجبة، ومن فرق بينهما، فقد فرق بين المتماثلات؛ لأن الأمر بالصلاة على الآل جاء تبعاً للأمر بالصلاة عليه، وذلك في التشهد، قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. لا شك أنه في التشهد لا بد من الصلاة على الآل، وكل على مذهبه، فمن يقول بوجوب الصلاة على النبي -عليه الصلاة والسلام- يلزمه أن يقول بوجوب الصلاة على الآل في التشهد، ومن يقول باستحباب الصلاة على النبي -عليه الصلاة والسلام- في التشهد يقول بالاستحباب، فرق بينهما بعض أهل العلم فأوجب الصلاة على النبي -عليه الصلاة والسلام- ولم يوجب الصلاة على الآل في التشهد، وهذا محل نظر؛ لأن الأمر جاء بالأمرين معاً. هذا بالنسبة للصلاة داخل الصلاة في التشهد، أما خارج الصلاة فيتم الامتثال بالصلاة عليه -عليه الصلاة والسلام- فقط؛ لأن الله -سبحانه وتعالى- أمر بذلك، كما في سورة الأحزاب: **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ**

عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا [سورة الأحزاب 21] فكلّام صِدِّيق وتشديده في هذه المسألة واتّهامه أهل العلم من المحدثين الكبار كالبخاري ومسلم وسائر الأئمة أنهم لم يصلُّوا على الآل تقيّة، وخوفًا من الخلفاء في أزمانهم الذين هم في الغالب على حدّ تعبيره نواصب، لا يرون الآل فضلًا عن الصلاة عليهم، ونقول: الامتثال يتمّ بإفراده -عليه الصلاة والسلام-؛ هذا في خارج الصلاة، أما داخل الصلاة، فلا بدّ من الصلاة على الآل تبعًا له -عليه الصلاة والسلام-. لكن من باب الوفاء للآل، والنبّي -عليه الصلاة والسلام- أمر بحفظ حقهم، ولا شك أن لهم حق على الأمة، نصلي عليهم تبعًا له، كما نصلي على الصحب أيضًا، وعلى هذا لا بدّ من الصلاة على النبي -عليه الصلاة والسلام- كلما ذُكر، فإن زدنا فلنزد الآل والصحب؛ لأنّ الاختصار على الآل صار شعارًا لبعض المبتدعة، كما أن الاختصار على الصحب صار شعارًا لقوم آخرين من أهل البدع، فعلى هذا، إذا صلينا على الآل نصلي على الصحب، وإذا صلينا على الصحب نصلي على الآل لئلا نوافق أحد الطرفين من أهل الابتداع.

الصنعاني -رحمه الله تعالى-، وإن كان في الجملة على مذهب أهل السنة، ومثله الشوكاني، إلا أن البيئة لا بد أن تؤثر في ساكنها، فتأثّر بمن حوله، وهم في الغالب من الشيعة الزيدية، فكونه تأثّر وسطر ذلك في كتبه أو في بعضها، وقلنا، أشرنا سابقًا إلى أن صِدِّيق مغرّم بتقليد الشوكاني والصنعاني، وهما لا شك أنهما من أهل الأثر، وهم في غالب أحوالهم وفي غالب كلامهم مقتدون بالكتاب والسنة، متبعان لهما.

وعلى كل حال، إذا أضفنا إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- الآل فنضيف أيضًا الصحب، ولكلّ منهما حق. قد يقول قائل أننا إذا قلنا الآل دخل فيهم الصحب؛ لأنّ المراد بالآل أتباعه على دينه، نقول: الكلام صحيح، لكن لما كان شعارًا، لا بدّ أن نجتنّب هذا الشعار؛ لأنها تكون حينئذٍ الجملة موهمة، مادامت شعارًا، نجتنّب مثل هذا الشعار الذي يسلكه بعض أهل البدع ونضيف إليهم الصحب. وأيضًا، لو قال قائل: نقتصر على الصحب؛ لأنّ كبار الآل من الصحب، فإذا قلنا: الصحب، دخل فيهم العباس ودخل فيهم علي ودخل فيهم الحسن والحسين، كلهم صحابة، فلماذا لا نقتصر على الصحب؟ فليس أحدهما بأولى من الآخر، فإما أن نضيف الآل والصحب، وإما أن نقتصر على الصلاة عليه -عليه الصلاة والسلام- كما أمرنا الله بذلك.

المقدم: أحسن الله إليكم، أيضًا نعود إلى جملة من أسئلة الإخوة المستمعين. هذا المستمع، إبراهيم المُفدّي من الرياض، بعث بعدد من الأسئلة لهذا البرنامج، أشكر الأخ على رسالته، ويبدو أنه من المستمعين الدائمين لهذا البرنامج. من أسئلته -فضيلة الدكتور- يقول: لماذا يكثر الإمام الحافظ ابن حجر من الغزو إلى كل من الـ...

الكشميهني.

المقدم: الكشميهني -كتبه خطأ، قدّم الهاء على الميم- وأبي ذر والكرماني؟

أما بالنسبة للكُشْمِينِي، فهو من رواة الصحيح، وهو راوية فقط ولم يكن من الحفاظ، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر، أما أبو زر، فهو أيضًا راوي من الرواة، وهو أتقن الرواة، وعلى روايته اعتمد الحافظ ابن حجر. ذكر في مقدمة الجزء الأول أنه اعتمد على رواية أبي زر لكونها أتقن الروايات، وأشار إلى ما عداها عند الحاجة. والكرماني شارح من شراح الصحيح، وهو متقدم على العيني وابن حجر والقسطلاني، وهم يكثرون النقل عنه، وهو أيضًا محل انتقاد وعليه ملاحظات كثيرة، تعقبه الحافظ ابن حجر فيها. شرحه نافع مائع مختصر مفيد، إلا أنه لا يسلم من ملاحظات، تعقبه الشراح ممن أتى بعده فيها.

المقدم: أحسن الله إليكم، أيضًا يقول المستمع إبراهيم المفدّي من الرياض: نسمع كثيرًا بأن السند المعنعن يختلف قبوله من الإمام البخاري والإمام مسلم، فما وجه الصواب في هذه المسألة؟

السند المعنعن هو الذي يُروى بصيغة (عن)، فيقال: فلان عن فلان عن فلان، والسند المعنعن إذا سلّم راويه من التدليس محمول على الاتصال عند أهل العلم، عند عامة أهل العلم، لا بد أن يسلم من التدليس، أما إذا وُصِم الراوي بالتدليس فلا بد أن يصرح بالتحديث عند جمهور العلماء. فالسند المعنعن يقبله الإمام مسلم مطلقًا إذا ثبتت المعاصرة بين الراوي ومن روى عنه، والإمام البخاري يشترط اللقاء، هذا نَسَبَه إليه كثير من أهل العلم، ولا شك أن مثل هذا الكلام يؤيده ما عرف به الإمام البخاري من التحري والتثبت. الإمام مسلم شدّد في مقدمة صحيحه وشنّع على من يقول باشتراط اللقاء.

أولاً: الاشتراط لا يُفهم منه أنه ما يلزم من عدمه العدم في هذا الباب، لا يلزم من عدمه العدم وإنما هو مجرد احتياط، فلا يلزم من اشتراط عمر -رضي الله عنه- أن يشهد مع أبي موسى الأشعري أن يروي معه غيره أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لا يقبل رواية الواحد، بل هذا مجرد احتياط منه، وإذا ذهب المبتدعة إلى أنه لا بد من رواية اثنين عن اثنين كالمعتزلة، استدلالاً بقول عمر، ورددنا عليهم وشدّدنا النكير عليهم، فإننا لا نرد على عمر في هذا، بل هذا مجرد احتياط من عمر. وإذا شدّد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه في النكير على مبتدع يشترط اللقاء، فإنه لا يلزم منه أن يرد على الإمام البخاري، بل هو يرد على من استغلّ قول الإمام البخاري لنصرة مذهبه ورأيه كما قلنا نظيره في عمر -رضي الله عنه-، إذا رددنا على أبي علي الجبائي أو على أبي الحسين البصري الذين يشترطون أن يكون الرواة أكثر من واحد، اثنان فأكثر، ليس معنى هذا أننا نرد على عمر -رضي الله عنه-، هذا مجرد احتياط من عمر، كما أن اشتراط اللقاء، إن ثبت عن الإمام البخاري، فهو لائق بتحريه واحتياطه -رحمه الله تعالى-.

المقدم: أحسن الله إليكم، هذه أيضًا مجموعة من الأسئلة، وردت من أحد الإخوة المستمعين، لم يذكر اسمًا، بعث بعدد من الأسئلة. في أحد أسئلته يقول: هل مقدمة فتح الباري من كلام ابن حجر أم هي زيادة من طلابه أملاها عليهم؟

مقدمة الفتح لا شك ولا ريب في نسبتها إلى الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-، فهي كسائر الشرح من صنيعه وتأليفه -رحمه الله تعالى-، وإن كان -رحمه الله تعالى- يستفيد من طلابه في جمع بعض المادة

العلمية، ولا يمنع أن يستفاد من الطلاب، لا مانع أن يقول: يا فلان أثبت، أو أحضر لنا رأي الشافعية في هذه المسألة أو رأي الحنفية في هذه المسألة من كتبهم أو كذا؛ لأن هذه موسوعة ضخمة، لو لم يستفد من طلابه، يمكن ما خرجت على هذا الوجه، مكث الحافظ ابن حجر قرابة ربع قرن يؤلف في هذا الكتاب، يزيد وينقص وينقح، ولا شك أن الكتاب ثابتة النسبة له، وإن استفاد من بعض طلابه في إحضار بعض المسائل، ثم يتولى تحريرها هو بنفسه وصياغتها.

المقدم: أشهر ما في المقدمة فضيلة الدكتور، مقدمة الفتح.

مقدمة الفتح تضمنت ترجمة الإمام البخاري والسبب الباعث لتأليفه الصحيح، ومن تكلّم فيه من رواة الصحيح وما انتقد من رواة الصحيح، والألفاظ الغريبة في الصحيح، وأيضًا المناسبات بين الأبواب بين أبواب الصحيح وهكذا. فهي شرح مختصر، يعني الذي في الأسفار يصحبها مع الصحيح يرجع إليها فيما يُشكّل عليه، هي نافعة جدًا.

المقدم: كنا ذكرنا في مقدمات الحديث، تفضلتم بالقول بأن هناك مواضع في الفتح ليست من كلام ابن حجر، هل تقصدون بهذا متن الحديث، أم تقصدون الفواصل القواطع التي يذكرها مثل قوله قوله قوله هكذا؟

الفتح الذي هو الشرح كله لابن حجر، ونقصد بالذي أدخل في الصحيح المتن الذي طبع معه، وإلا فإن الأصل أن الحافظ جرد الشرح من المتن لئلا يطول الكتاب، وقد نبّه على ذلك في أول المجلد الأول من الكتاب، لكن الطابع تصرف وأدخل المتن، ومن طبع الكتاب قبله أيضًا أدخلوا المتن، لكن مفصول عن الشرح، فليس فيه دمج وإدخال للمتن في الشرح، هذا من جهة. الأمر الثاني أن من أدخل المتن في ثنايا الشرح، لا أقصد قوله من كلام الحافظ، قوله ثم يأتي بجملة يشرحها، هذا من كلام الحافظ لا إشكال فيه، لكن الكلام على متن الحديث كاملاً أدخل في ثنايا الشرح، هذا تصرف من الطابع، وأشرنا مرارًا أنه لبيت الطابع لما تصرف أدخل نسخة موافقة للشرح، بل أدخل نسخة ملققة من روايات متعددة تختلف عما اعتمده الحافظ في الشرح، ولذا تجد في الشرح، يقول الحافظ: قوله كذا ولا تجدها في المتن والعكس، تجد جمل في المتن تحتاج إلى شرح لأنها ثابتة في روايات أخرى غير ما اعتمده الحافظ ابن حجر، ولا تجدها في الشرح، تحتاج إلى شرحها، فالحافظ يعتني برواية أبي زر، ويشير في الشرح إلى ما عداها عند الحاجة، هذا خلاف طريقة القسطلاني الذي يشير إلى جميع الروايات، لا يقتصر على ما يحتاج إليه، بل يشير إلى جميع الروايات، وهذه ميزة لإرشاد الساري للقسطلاني.

المقدم: أحسن الله إليكم، أيضًا من أسئلة المستمع يقول: ما الفرق بين قول المحدثين: حديث منكر، أو منكر الحديث؟

قولهم: حديث منكر، هذا حكم على الحديث، وقولهم منكر الحديث، هذا حكم على راويه، هذا حكم على الراوي وليس بحكم على الحديث نفسه، وإن كان هناك تلازم بين الحكم على الراوي والحكم على مرويه إذا تفرد به، أما إذا جاء من طرق أخرى ترتفع النكارة عنه فإنه يرتقي إذا كانت الطرق قابلة للانجبار.

المقدم: أيضًا من أسئلة المستمع، وهو يبدو آخر سؤال في أسئلة الأخ المستمع. هذا يقول: هل شرط البخاري في كتابه التاريخ الكبير يختلف عن شرطه في الصحيح؟ وما معنى قوله: باب الأبناء من الناس؟

لا شك أن شرطه للصحيح، الكتاب الذي تلقته الأمة بالقبول يختلف عن شرطه في سائر كتبه وعن شرط غيره من الأئمة، فشرطه في هذا الكتاب ضيق، تحرّى فيه الدقة، بل ثبت عنه أنه صلى بعد ذكر كل حديث ركعتين، أو قبل ذكر كل حديث ركعتين، وهذا من احتياطه -رحمه الله تعالى-، وترك أحاديث كثيرة جدًا ليست على شرطه، كما أنه ترك أحاديث خشية الطول، فشرطه في صحيحه ضيق جدًا، لا يدانيه ولا يقاربه غيره، ومع ذلك شرطه في كتبه الأخرى، كالتاريخ، والأدب المفرد وجزء القراءة ورفع اليدين وغيرها، شرطه أخف، فيخرج في الأدب المفرد ما لا يخرج في الأدب، الذي هو كتاب من كتب الجامع الصحيح، ويخرج في جزء القراءة ما لا يخرج في الصحيح وهكذا، فشرطه في الصحيح ضيق.

المقدم: كتاب التاريخ هذا -فضيلة الدكتور- هل هو في التاريخ، هذا الاسم على ما يحويه أم هناك معنى آخر؟

الإمام البخاري له تواريخ، فكتابه التاريخ الكبير من أعظم كتب الرجال، التواريخ المقصود به تواريخ الرجال، وما قيل فيهم من تقوية وتضعيف، من جرح وتعديل، وقد يذكر الراوي ولا يذكر فيه شيئاً فيسكت عنه؛ لأنه لم يقف فيه ولم يتبين له، لم يقف فيه على قول أحد ولم تتبين له حاله، هذا هو المعتمد في هذه المسألة، فحكم من سكت عنه الإمام البخاري في تاريخه حكم المستور، الذي لم يوقف فيه على جرح ولا تعديل، وإن ذهب بعضهم إلى أن سكوت الإمام البخاري وابن أبي الحاتم في الجرح والتعديل أمانة التوثيق كالشيخ أحمد شاكر ومن يقول بقوله، لكن هذا القول لا مستند له.

المقدم: معنا مجموعة من الإخوة، من أراد عرض الأسئلة فيما تبقى من الوقت؟ تفضل يا أخي.

السائل: أحسن الله إليكم يا شيخ، بعض المعاصرين أخرج فتح الباري برواية أبي ذر الهروي، ما رأيكم -عفا الله عنكم- بهذه الطبعة؟ هل هي موافقة لرواية أبي ذر المعتمدة -عفا الله عنكم-؟

هذه الرواية أو هذه الطبعة التي أشرت إليها ذكرناها سابقاً في حلقة مضت، وأن هناك من قابلها على النسخ التي تعني بذكر الروايات وتشير إلى رواية أبي ذر وترمز له، ووجد هناك اختلافاً كبيراً بين هذه الطبعة وبين رواية أبي ذر، فالنسخة يمكن أنه كتب عليها بعض النساخ برواية أبي ذر، ولعله تجوّز في هذه العبارة، لأنه وقف في سندها مثلاً على ذكر لأبي ذر، أو يوجد تصرف من بعض أصحاب خزائن الكتب، يكتبون كتاب كذا لفلان أو برواية فلان، يتجوّزون في هذا، لا سيما إذا كانت الكتابات متأخرة عن نسخ الكتاب. شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي طبع باسم فتح المغيث، والحافظ العراقي لم يسم كتابه فتح المغيث، إنما اعتمد الطابع على نسخة في دار الكتب المصرية كُتب عليها بخط حديث فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للحافظ العراقي، ليس اسم شرح الحافظ العراقي فتح المغيث أبداً، بل وهم الطابع ثم اعتذر في آخر الكتاب عن هذا الوهم الذي وقع فيه.

المقدم: أحسن الله إليكم، هذه -الحقيقة- مجموعة كبيرة من الأسئلة وصلت من المنطقة الشرقية، تربو على ثلاثين سؤالاً من أحد الإخوة المستمعين، أشكره في البداية على هذه المقدمة الطويلة التي ذكرها والثناء العاطر على البرنامج، هناك مجموعة من القضايا المتعلقة بالنواحي الفنية تحدثت فيها أو عنها مع منقذ هذا البرنامج، الزميل حمد الوابلي وسوف يعينها -ياذن الله تعالى- رعاية خاصة. يسأل في هذه الحلقة -فضيلة الدكتور- ويرجو منكم أثناء الشرح عند التعرض لمسائل يكون فيها خلاف للعلماء التوسع في هذه النقطة مع الفصل وتبيين الراجح، لأننا نجد إشكالية في تعدد الفتاوى والآراء، فإذا رجحتم الرأي الصواب، ثم ربطتم ذلك بالدليل الراجح، حصل بهذا الاطمئنان لهذا الرأي. لا شك أن هذا الطلب وجيه، بل وجيه جداً، ليس من المفيد أن تُعرض الأمور بإيجاز واختصار، لكن بالمقابل، هناك طلبات أخرى تقول بالاختصار من أجل إنجاز الكتاب وإتمامه، ومثل هذا الطلب قد يتجه في مسائل شائكة كثر فيها وطال فيها الخلاف وصُعِبَ حسم النزاع فيها، لا سيما في كتاب الإيمان وأبواب العبادات والمعاملات على ما سيأتي -إن شاء الله تعالى-، وسوف نولي هذا الطلب عناية، -إن شاء الله تعالى- بقدر ما يسعف به الوقت، وإلا فالكتاب طويل، ومدة البرنامج قليلة بالنسبة للكتاب فلا بد من التسديد والمقاربة حينئذ.

المقدم: أحسن الله إليكم، يقول: لماذا لم يعد الموطأ من الكتب الستة، وما السبب في عد الكتب الستة وعدم إدخال كتب السنة الأخرى معها؟

الكتب الستة، هذا مجرد اصطلاح لأهل العلم، مع أنهم مختلفون في السادس، بعد اتفاقهم على الخمسة: البخاري ومسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، السادس اختلفوا فيه، فالأكثر على أنه سنن ابن ماجه، وأول من أدخله في الستة أبو الفضل بن طاهر في أطرافه وفي شروط الأئمة، ومن أهل العلم من أدخل الموطأ سادساً للكتب كرزين العبدري في تجريد الأصول، وابن الأثير في جامع الأصول. ومنهم من قال: ينبغي أن يكون السادس الدارمي وهكذا، فالمسألة خلافية. من أدخل ابن ماجه رأى كثرة الزوائد فيه وما اشتمل عليه من الأحاديث الكثيرة التي تفرّد بها وتشتمل على أحكام لا توجد في الكتب الخمسة، أما الموطأ، فالأحاديث المرفوعة فيه قليلة بالنسبة لهذه الكتب التي سادسها سنن ابن ماجه على ما ذكرنا، وأما الدارمي فلا شك أنه كتاب قيم ونافع وحري بأن يجعل من الأمهات، لكنه أقل في الزيادات من سنن ابن ماجه، هذا هو السبب، وإن كان الضعيف في سنن ابن ماجه أكثر منه في الموطأ وفي الدارمي أيضاً.

المقدم: أحسن الله إليكم، يذكر الأخ أننا في بدايات التعريف بالبرنامج ذكرنا اختيار طبعة معينة تحتوي على زوائد الزبيدي، يقول: هل ستقومون بشرح هذه الزوائد مع كتاب التجريد؟

الأصل في البرنامج كتاب التجريد، وأما هذه الزوائد، إن كانت بالفعل زائدة وأهمها المختصر سنشير إليها -إن شاء الله تعالى- ونتكلم عليها بقدر الحاجة، على أنه مر علينا حديث عدّه صاحب الزوائد من الزوائد، وهو في الحقيقة ليس بزائد، أشار إليه المؤلف.

المقدم: أيّ حديث في كتاب بدء الوحي؟

في بدء الوحي، مر علينا الحديث الأول من الزوائد وهو موجود في المختصر.

المقدم: نعم، موجود، نعم. أحسن الله إليكم، يقول: ذكرتم...

هذه المسألة أشرنا إليها سابقاً، وأنه قد يقول القائل: لماذا صارت عدة أحاديث الكتاب تزيد على الألفين بمائة وخمسة وتسعين حديثاً، بينما عدة أحاديث البخاري، على التحرير وبدون تكرار، فيما ذكره الحافظ ابن حجر ألفان وستمئة وحديثان، فنقص من العدة أكثر من أربعمئة حديث، أربعمئة وسبعة أحاديث، أين ذهبت هذه الأحاديث؟ قد يقول قائل إنها فانت الزبدي، فلا بد من استدراكها.

نقول: هي لم تفت الزبدي في الحقيقة؛ لأن الزبدي يعتني بالمتون بغض النظر عن الأسانيد، قد يكون الحديث بلفظ واحد مروي عن ابن عمر وابن عباس يعدّه ابن حجر حديثين، بينما هو معدود في المختصر حديث واحد، لأن المختصر همّته المتن دون ما تعارف عليه أهل الحديث واصطلحوا عليه من أنه إذا اختلف الصحابي فهو حديث آخر وإن اتحد المتن، لأن المختصر جرد كتابه ليُحفظ، ليكون أقلّ قدراً، وعنايته وهمته بالمتون.

المقدم: أحسن الله إليكم، عند الحديث عن ترجمة الإمام البخاري، ذكرتم سعة علمه وغزارته، فلماذا لم يكن له مذهب كمذاهب الأئمة الأربعة، وما السبب في اختلافهم في نسبته إلى مذاهبهم؟

الإمام البخاري إمام -كما ذكرنا- مجتهد، اجتهاده مطلق، ولا ينتمي إلى أي مذهب، وإن ادعاه أرباب المذاهب وترجموه في طبقاتهم، لكن دل كتابه على أنه قد يوافق في مسألة مذهب أبي حنيفة، وفي مسألة أخرى مذهب مالك، وفي مسألة ثالثة مذهب الشافعي وأخرى مذهب أحمد وهكذا، إلا أن ميله إلى أهل الحديث أكثر كمالك وأحمد وإسحاق، لأنه يوافقهم في الأصل، في المأخذ، وكذلك الشافعي، ويشير إلى ما يقول به أهل الرأي من قوله: قال بعض الناس، وهو بعيد عن رأي أهل الرأي وعن اختياراتهم، وإن كان يوافقهم في بعض الأحيان لأنه مجتهد، لا يلزم باتباع مذهب معين، ولم يلتزم بذلك، فهو إمام مجتهد، وغيره من الأئمة أيضاً، كإسحاق إمام مجتهد مطلق، الثوري إمام مجتهد مطلق، والطبري إمام مجتهد مطلق، ومع ذلك لم يسب لهم أتباع، لأنه قد يشتهر الشخص بعلم من العلوم، فإذا اشتهر بعلم من العلوم غطى على غيره، فشهرة الإمام البخاري بالحديث غطت على كونه فقيهاً، والناس إنما يقلدون الفقهاء، عامة الناس إنما تقلد الفقهاء، فكون البخاري اشتهر بالحديث غطت على كونه فقيهاً فقل حُسب على المحدثين، ولم يحسب على الفقهاء. الإمام الطبري اشتهر بالتفسير مثلاً، فاتبعه من يعرفه من الطبقة الأولى من الأصحاب من أتباعه، والثانية، ثم انقرض مذهبه، عرف بأنه مفسّر، وإن كان محدّث، وفقه بالدرجة الأولى، مثله بقية الأئمة.

فمن اعتنى بعلم، وفاق فيه -بالنسبة له- غيره من العلوم، فإن الناس ينظرون إليه من هذه الزاوية، وكذلك المفسّر، ولو كان فقيهاً، يتجهون إلى الفقيه فيسألونه في الأحكام، وكذلك المحدث، والإمام أحمد أيضاً نُسب إلى أهل الحديث وادّعي أنه ليس بفقيه، وابن عبد البر ألف كتابه الانتقاء ولم يترجم للإمام

أحمد من الفقهاء، بل عدّه على المحدّثين، ولكنه فقيه ومنزلته في الفقه كمنزلته في الحديث -رحمه الله ورضي عنه-.

المقدم: أحسن الله إليكم، إذا يا مستمعي الكرام، بهذا، خصصنا هذه الحلقة لجملة من أسئلتكم واستفساراتكم التي وصلت، وأعدكم -ياذن الله- أن تكون هناك حلقات خاصة بهذا الموضوع فيما نستقبله من الوقت -ياذن الله تبارك وتعالى-. أذكركم في ختام هذه الحلقة بعنوان البرنامج: المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام، إذاعة القرآن الكريم، صندوق بريد 60059، الرياض 11545، أو على الفاكس: 4425544، ويشترط أن يذكر اسم البرنامج: شرح التجريد الصريح.

شكراً لكم مستمعي الكرام، ألقاكم ياذهن تعالى في الحلقة القادمة وأنتم على خير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.